



# التقرير السنوي ٢٠١٧

# المحتويات

مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2017

إنجازات عام 2017 والخطط الاستراتيجية المستقبلية

المسؤولية الاجتماعية لدى بنك الاتحاد

تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة

الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

دليل التحكم المؤسسي

دليل حاكمية وادارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)

القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الاول 2017

شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية

شبكة الصرافات الآلية الخارجية في المملكة الاردنية الهاشمية

## مجلس الإدارة

السيد/ عصام حليم سلفيتي

رئيس مجلس الإدارة

السيد/ "محمد نبيل" عبدالهادي حموده

نائب رئيس مجلس الإدارة

السادة/ الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (لافيكو)

ويمثلها: الدكتور ادريس محمد الورفلي

السادة/ المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي

ويمثلها: السيد مؤنس عمر عبدالعال

السادة/ شركة اثمار للتزويد

ويمثلها: السيد عماد محمد عبد الخالق

السيد/ باسم عصام سلفيتي

السيد/ مغيث غياث سختيان

السيدة/ رنا جميل عبادي

السيد/ رياض عبد المحسن الدجاني

السيد/ سامي محمد المبروك

السيد/ جبرا "رجا يعقوب" غندور

\*\*\*\*\*

## مدققو الحسابات

السادة/ إرنست ويونغ

السادة/ ديلويت آند توش (الشرق الاوسط) - الاردن

## المستشار القانوني

السادة/ رباح وشرايحة محامون ومستشارون قانونيون

## كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السيدات والسادة مساهمي "بنك الاتحاد" الكرام،

أحييكم أجمل تحية، ويسرني، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أن أقدم لكم التقرير السنوي لعام 2017 الذي صادف الذكرى التاسعة والثلاثين لتأسيس "بنك الاتحاد"، والذي سنستعرض خلاله لمحة عن الإنجازات التي حققتها البنك خلال العام الماضي، والتي أثمرت عن نتائج أعمال مالية مميزة، بالإضافة إلى التطلّعات المستقبلية التي نسعى إلى تحقيقها في العام المقبل بجهود فريق عملنا المتميز، وبدعم من مساهمينا وعملائنا الأفاضل.

لقد أدى استمرار تداعيات الظروف غير المستقرة التي تمر بها دول الجوار إلى محدودية قدرة الاقتصاد الأردني على النمو، حيث استمر تأثير تلك التحديات في ارتفاع عجز الموازنة وتراجع معظم المؤشرات الاقتصادية وارتفاع الدين العام، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة. وفي ظل تلك البيئة المحيطة، واصل الأردن تطبيق برنامج الإصلاح المالي والهيكلية المرتكز على ثلاثة محاور أساسية هي، زيادة المنح والمساعدات، وتقليل نفقات الحكومة وزيادة الإيرادات من خلال تحسين كفاءة التحصيل المتحقق من الضرائب والرسوم، وإدخال إجراءات إصلاحية على موارد الدولة، بهدف إعادة التوازن للمالية العامة وتحقيق استدامة التنمية الاقتصادية.

وعليه، فقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً نسبته (2.0%) خلال الربع الثالث من عام 2017، محافظاً بذلك على معدل النمو نفسه المسجل خلال الفترة المماثلة من العام الماضي، كما سجّل معدل التضخم ما نسبته (3.3%) خلال عام 2017. وتشير آخر التوقعات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سينمو إلى ما يقارب (2.2%) في عام 2018.

واصل البنك المركزي الأردني جهوده في دعم ركائز الاقتصاد الوطني، في مواجهة تلك التحديات؛ فقد تم الحفاظ على رصيد الاحتياطيات بالعملة الأجنبية نفسه مقارنة بعام 2016، وتثبيت أسعار الصرف، الأمر الذي عزّز الاستقرار والأمان المادي، كما قام برفع أسعار الفائدة

على أدوات السياسة النقدية. وقد حقق القطاع المصرفي الأردني بدوره، نمواً في إجمالي الودائع بنسبة (0.9%)، ونمواً في إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة (8%).

استمر "بنك الاتحاد" في العام الماضي، بجهوده نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتعزيز قدرته التنافسية وزيادة حصته السوقية. ففي بداية عام 2017، أتمنا عملية الاستحواذ على بنك صفوة الإسلامي من خلال شركة "الاتحاد الإسلامي للاستثمار" التابعة لنا، لنمتلك ما نسبته 61.8% من أسهم بنك صفوة الإسلامي مع بقائه بنكاً مستقلاً يعمل حسب أحكام الشريعة الإسلامية.

أطلقنا كذلك عدداً من الخدمات والمنتجات المصرفية المنافسة لخدمة قطاع التجزئة والأفراد، بما يتلاءم مع متطلبات عملائنا الحاليين، ويساهم في استقطاب عملاء جدد من مختلف الشرائح المستهدفة. وواصلنا أيضاً تطوير برامج حسابات التوفير من خلال تقديم الجوائز النقدية والعينية المتميزة التي توفر فرصاً جديدة واعدة تلامس حياة جميع عملائنا وتحقق أحلامهم، حيث بلغت نسبة نمو هذه الحسابات (55.6%) مقارنة بالعام 2016.

على مدار العام الماضي، وجهنا جهودنا نحو التميز والابتكار وتطوير تجربة العملاء لتحقيق أفضل مستويات الخدمة، كما استمرينا بالعمل على تعزيز أدائنا المالي من خلال التركيز على الكفاءة لتحسين الربحية والقابلية للنمو بمرونة.

هذا وقد تم الانتهاء من وضع الاستراتيجية الخاصة بالتكنولوجيا وخطة التحول الرقمي المنبثقة عن الاستراتيجية العامة للبنك، وتوسيع شبكة فروعنا في مختلف مناطق المملكة ليصبح عددها (44) فرعاً، كما حافظنا على شراكاتنا المميزة مع قطاع الشركات الكبرى وتعزيز ميزتنا التنافسية في هذا الإطار، إلى جانب دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر توفير الحلول المصرفية وغير المصرفية لمساعدتهم في تطوير أعمالهم وتنميتها.

وللعام الرابع على التوالي، واصلنا تكريم رواد وسيدات الأعمال والاحتفاء بإنجازاتهم، عبر جائزتنا السنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة، منطلقين من التزامنا الراسخ بدعم الحركة الريادية والشباب المبدع وبناء الأردن مشرق للأجيال الحالية والمقبلة. وإلى جانب ذلك، أولينا السيدات اهتماماً خاصاً، حيث أطلقنا العديد من المبادرات ضمن منصة "شروق"، منها حساب توفير "شروق" الخاص بالسيدات، بالإضافة إلى استمرار تقديم مجموعة متكاملة من الحلول المصرفية والخدمات المالية وغير المالية التي تستهدف المرأة لتمكينها ومساعدتها في تحقيق طموحاتها.

وأثمرت نتائج تلك الأعمال عن تحقيق صافي أرباح بعد الضريبة والمخصصات بلغ في نهاية عام 2017 (34.8) مليون دينار أردني بارتفاع نسبته (19.0%) مقارنة مع نهاية عام 2016، في حين ارتفعت أرباح البنك قبل الضريبة لتصل إلى (52.1) مليون دينار أردني مقارنة مع (41.7) مليون دينار أردني بنهاية عام 2016، مع الاستمرار بممارسة الحصافة والتحوط لتعزيز متانة مركزنا المالي.

وبالنظر إلى حجم المركز المالي، فقد ارتفع إجمالي موجودات البنك بمقدار (1.013) مليار دينار أردني عن مستواه في عام 2016، ليصل إلى (3.572) مليار دينار أردني وبنسبة نمو بلغت (39.6%). وجاء هذا الارتفاع بشكل أساسي، نتيجةً لارتفاع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة (50.4%). وكذلك ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء ليسجل نسبة نمو بلغت (44.9%). وفي ظل البيئة التنافسية التي يشهدها القطاع المصرفي الأردني، تمكنا من زيادة حصتنا السوقية، عبر تحقيق نسب نمو في الودائع والتسهيلات فاقت نسب النمو في هذا القطاع.

وفيما يتعلق بمؤشرات الملاءة المالية للبنك في نهاية عام 2017، فتشير معدلاتها الإيجابية إلى متانة مركزنا المالي، حيث سجلت نسبة كفاية رأس المال (14.33%)، كما بلغ العائد على معدل إجمالي موجودات البنك (1.1%)، وبلغ العائد على معدل حقوق الملكية (10.2%)،

بالإضافة إلى تغطية مخصص تدني التسهيلات لصافي الديون غير العاملة بنسبة (79.1%)، دون احتساب الضمانات القائمة مقابل هذه التسهيلات.

ولأن المسؤولية الاجتماعية تعدّ جزءاً لا يتجزأ من قيمنا الجوهرية النابعة من إيماننا بأهمية دعم المجتمع المحلي الذي ننتمي إليه، فقد حرصنا خلال عام 2017 على عقد العديد من الشراكات المختلفة لتنفيذ المبادرات والبرامج والفعاليات التعليمية والشبابية والثقافية ضمن المحاور الرئيسية لاستراتيجيتنا للمسؤولية الاجتماعية، بما يعكس التزامنا نحو المجتمع بمختلف فئاته، ويؤكد على تعهدنا بالمساهمة في بناء مستقبل مشرق لكل فرد من أفرادنا.

وختاماً، وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، لا يسعني سوى أن أتقدم ببالغ الشكر والامتنان لمساهمي البنك الكرام على استمرار دعمهم ومؤازرتهم لنا، وكل التقدير والعرفان لعملائنا الأفاضل على ثقتهم الغالية بنا. وخالص شكرنا واعتزازنا لجميع أفراد فريق العمل على جهودهم الدؤوبة وإخلاصهم ودورهم الفعال في إنجاح مسيرتنا نحو التميز. وأتوجه بالشكر الجزيل للبنك المركزي الأردني على جهوده المخلصة ومهنيته العالية ودعمه الدائم لجميع البنوك في المملكة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عصام حلیم سلفيتي

رئيس مجلس الإدارة

## تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2017

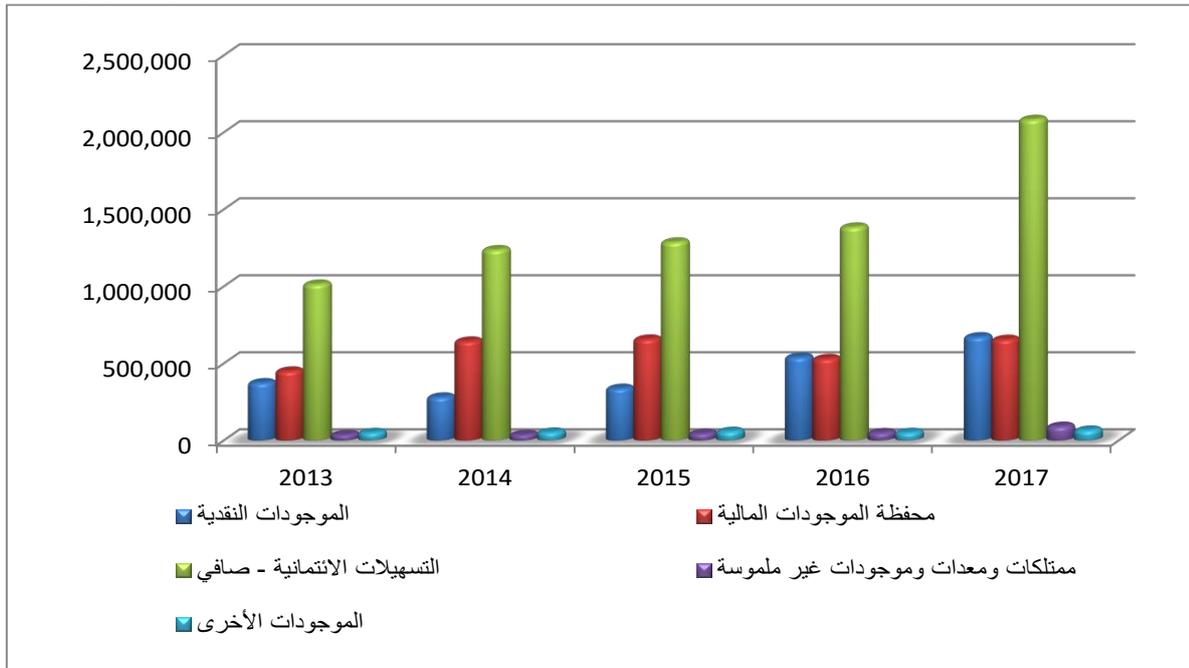
قام بنك الاتحاد في بداية عام 2017 من خلال شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار المملوكة من قبله بنسبة (58%)، بتملك حصة مسيطرة بلغت (61.8%) من اسهم بنك صفوة الاسلامي، وعليه فقد تم توحيد حساباتهما ضمن القوائم المالية الموحدة للبنك. ويبين تحليل المركز المالي ونتائج أعمال البنك لعام 2017 أدناه، أثر الاستحواذ مقارنة بالأعوام السابقة.

### أولاً: المركز المالي لعام 2017

◀ **إجمالي الموجودات:** إرتفع إجمالي الموجودات في نهاية عام 2017 ليصل إلى (3.572) مليار دينار وزيادة (1.013) مليار دينار أي ما نسبته (39.6%) عن العام 2016. هذا وقد سجل معدل النمو السنوي لإجمالي الموجودات للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (13.1%)، كما سجل معدل العائد عليها (1.1%) مقارنة مع (1.2%) في نهاية عام 2016. ويعود سبب الزيادة في الموجودات بشكل أساسي، إلى نمو التسهيلات الإئتمانية المباشرة بالصافي بنسبة (50.4%) مقارنة مع نهاية العام السابق. بالإضافة الى نمو محفظة الموجودات المالية بنسبة (23.5%) ونمو الموجودات النقدية بنسبة (24.4%). ويوضح الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للموجودات خلال الأعوام (2013 - 2017):

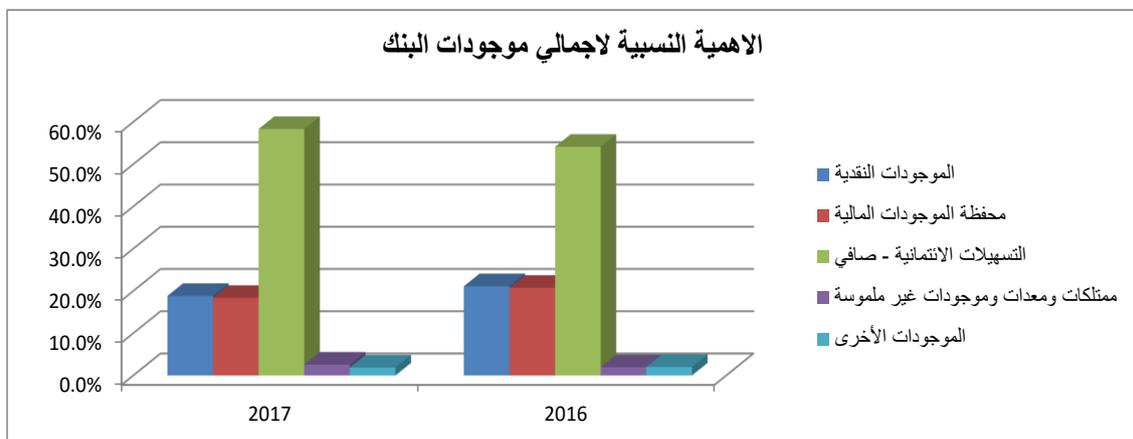
نسبة التغير -2017 2016	2017	2016	2015	2014	2013	البيان
%24.4	672,713	540,734	338,506	281,680	374,403	الموجودات النقدية
%23.5	656,083	531,438	657,800	644,966	450,246	محفظة الموجودات المالية
%50.4	2,084,328	1,385,666	1,288,549	1,238,478	1,014,824	صافي التسهيلات الائتمانية
%83.2	91,913	50,162	45,009	37,194	36,957	ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
%30.0	67,238	51,740	59,266	54,102	51,476	الموجودات الأخرى
%39.6	3,572,275	2,559,740	2,389,130	2,256,420	1,927,906	مجموع الموجودات

(الأقرب ألف دينار)



(الأقرب ألف دينار)

وبتحليل دور الموجودات في توليد العوائد التي يجنيها البنك جراء توظيف أمواله، فإن ما نسبته (87.3%) من إجمالي الموجودات تعتبر موجودات منتجة للدخل (مستثنى منها النقد في الخزينة ومتطلبات الإحتياطي النقدي، والأرصدة التي لا تتقاضى فوائد لدى البنوك والمؤسسات المصرفية). وهذا يدل على الإستغلال الأمثل الذي يقوم به البنك في إدارة مصادر أمواله. وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لبنود موجودات البنك لعام 2017، فلا زال بند صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة يحتل مركز الصدارة بنسبة تعادل (58.3%) من إجمالي الموجودات مقارنة مع (54.1%) في عام 2016، يليه محفظة الموجودات النقدية والتي شكلت ما نسبته (18.8%) مقارنة مع (21.1%)، كما شكلت الموجودات المالية ما نسبته (18.4%) مقارنة مع (20.8%) في نهاية العام المنصرم.

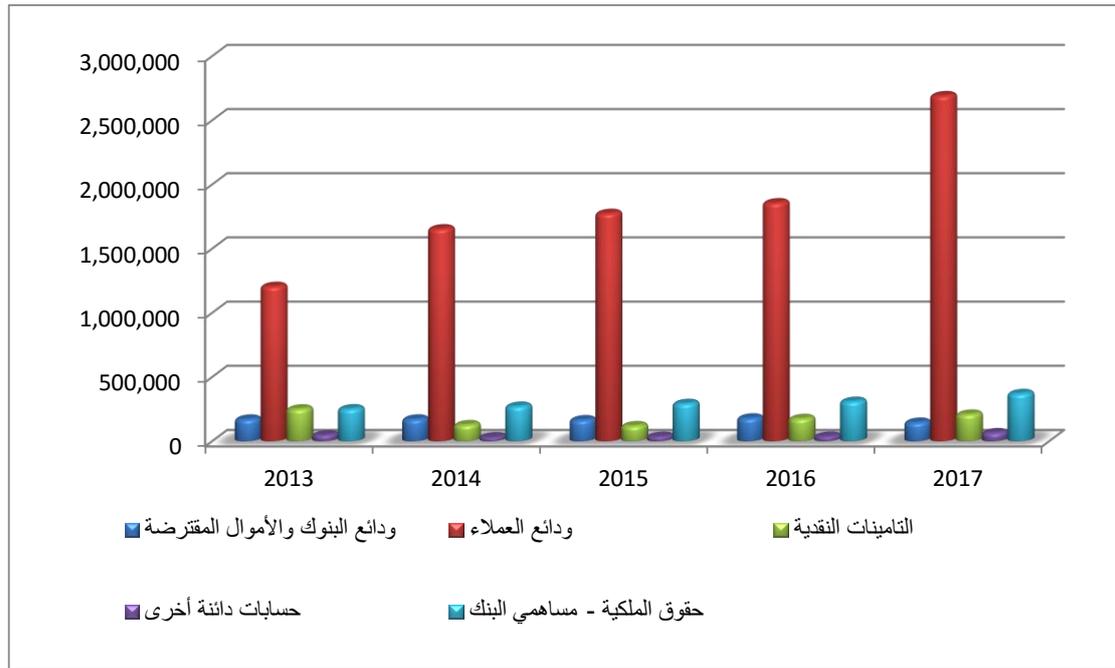


المطلوبات وحقوق الملكية: يوضح الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية

للمطلوبات وحقوق الملكية خلال الأعوام (2017 - 2013):

نسبة التغير -2017 2016	2017	2016	2015	2014	2013	البيان
(%18.3)	147,086	179,977	166,152	171,762	171,251	ودائع البنوك والأموال المقترضة
%44.9	2,691,336	1,856,774	1,774,049	1,653,818	1,205,588	ودائع العملاء
%19.3	210,089	176,163	119,968	127,836	250,916	التأمينات النقدية
%78.2	65,253	36,622	35,650	30,846	48,013	حسابات دائنة أخرى
%19.5	370,623	310,078	293,311	272,158	252,138	حقوق الملكية - مساهمي البنك

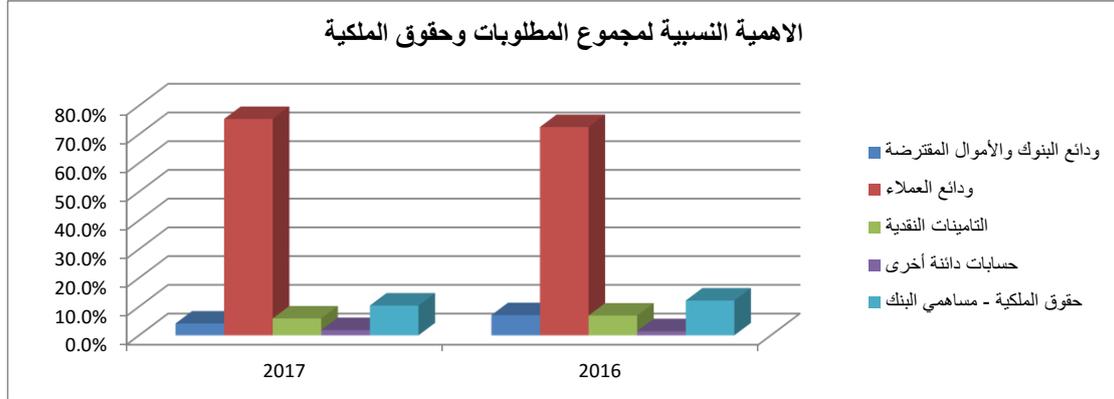
(الأقرب ألف دينار)



(الأقرب ألف دينار)

وبالنظر إلى الأهمية النسبية لمكونات المطلوبات وحقوق الملكية للبنك وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، فقد شكلت ودائع العملاء ما نسبته (75.3%) منها مقارنة مع ما نسبته (72.5%) كما في نهاية عام 2016، كما شكل بند حقوق الملكية نسبةً تعادل (10.4%)

مقارنة بنسبة بلغت (12.1%)، يليه بند التأمينات النقدية والذي شكل نسبة تعادل (5.9%) مقارنة مع (6.9%) في نهاية العام الماضي.



## ◀ محفظة الموجودات المالية:

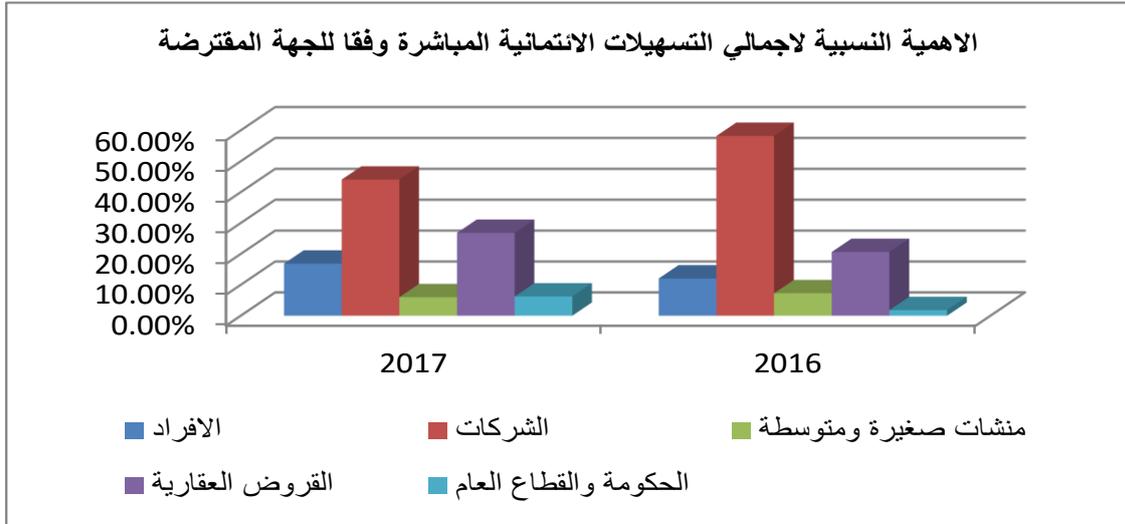
- **السندات:** إرتفع رصيد السندات في نهاية عام 2017 بمقدار (120.3) مليون دينار، أي ما نسبته (24.2%) مقارنة مع نهاية عام 2016، ليصل إلى (617.7) مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجةً لإرتفاع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بشكل أساس، حيث بلغت نسبة النمو بعملة الدينار (16.3%) وبلغت بالعملة الأجنبية ما نسبته (83.6%) مقارنة بنهاية العام الماضي. ومن الجدير بالذكر، بأنه قد شكلت محفظة السندات ما نسبته (94.1%) من إجمالي محفظة الموجودات المالية. الامر الذي يعكس السياسة المتحفظة التي يتبعها البنك في إستثمارات منخفضة المخاطر وبعوائد ثابتة ومجزية.

- **محفظة الأسهم المحلية والخارجية:** قام البنك خلال عام 2017 بالاستثمار في أسهم شركات محلية وأجنبية تمتاز بمركز مالي متين ومخاطر إستثمارية مقبولة. ونتيجةً لذلك، إرتفع إجمالي محفظة الاسهم بمقدار (4.3) مليون دينار وبنسبة نمو تعادل (12.7%)، ليبلغ رصيده في نهاية العام (38.4) مليون دينار مقارنة مع (34.1) مليون دينار في نهاية عام 2016.

◀ **إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة:** سجل رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام 2017 (2.173) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (48.9%) مقارنة مع نهاية عام 2016، الأمر الذي ساهم بشكل إيجابي في معدل العائد على الموجودات. وقد جاء هذا الإرتفاع محصلةً لإرتفاع رصيده بعملة الدينار بمقدار (747.3) مليون دينار، وإنخفاضه بالعملة الأجنبية بمقدار (33.9) مليون دينار. وقد بلغ معدل النمو السنوي للاجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الخمس سنوات الماضية (2013 – 2017) ما نسبته (14.9%). ولدى تحليل هيكل إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للجهة المقترضة، فإن البنك ماضٍ في تحقيق أهدافه الإستراتيجية في إستقطاب شرائح الأفراد وشرائح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إرتفعت الأهمية النسبية لقطاع الأفراد إلى (16.9%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (12.1%) في نهاية العام الماضي، وبلغت لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته (6.0%) مقارنة مع (7.3%). مما يحقق ذلك في توسيع قاعدة العملاء والإستمرار في المحافظة على نسب تركيزات إئتمانية مقبولة. بالإضافة

الى إرتفاع نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى (26.8%) من إجمالي التسهيلات مقارنة (20.6%).

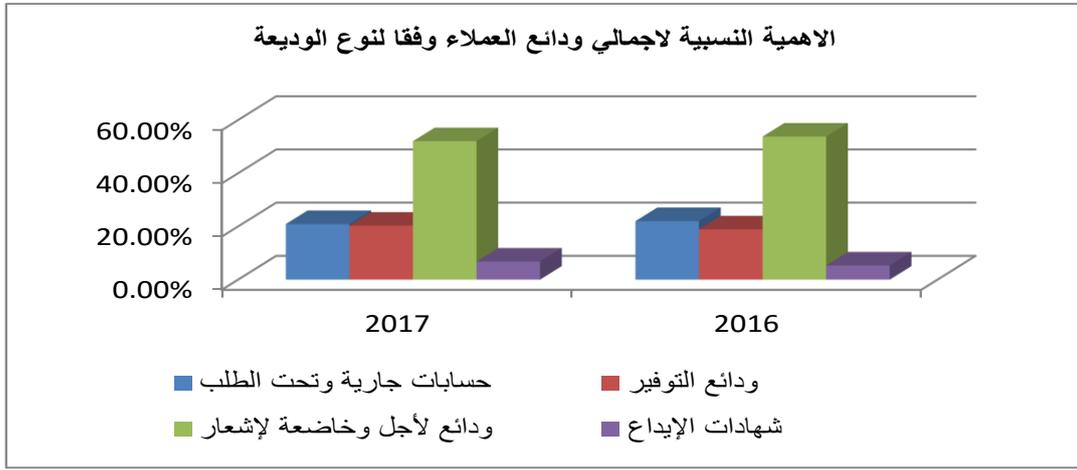
وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لقطاع الشركات، فقد انخفضت لتبلغ مع نهاية عام 2017 (44.0%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (58.2%) في نهاية العام المنصرم. كما شكلت التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام ما نسبته (6.2%) مقارنة (1.8%) في نهاية عام 2016.



مخصص تدني التسهيلات: تعزيزاً للمركز المالي للبنك وتماشياً مع متطلبات البنك المركزي ومعايير المحاسبة الدولية، واصل البنك في إتباع سياسة التحوط والاحتفاظ بالضمانات الجيدة لتغطية التسهيلات الممنوحة لعملاءه، كما قام البنك بأخذ مخصص تدني لمواجهة أية خسارة متوقعة مقابل أي تسهيلات غير عاملة. وعليه، فقد رصد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة (72.3) مليون دينار مقابل (58.5) مليون دينار في نهاية عام 2016. ومن الجدير بالذكر بأن نسبة تغطية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة قد بلغت (79.1%) في نهاية عام 2017.

◀ **ودائع العملاء:** بلغ معدل النمو السنوي للخمسة أعوام الماضية لإجمالي ودائع العملاء (17.4%) بالرغم من الأوضاع الراهنة التي تسود المنطقة على مدار تلك الأعوام، حيث حقق البنك من خلال برامجه المتميزة والمنافسة من استقطاب العملاء وبمختلف الشرائح المستهدفة نمواً إيجابياً بلغت نسبته (44.9%) مقارنة مع نهاية عام 2016 وبمقدار (834.6) مليون دينار في نهاية عام 2017، ليصل رصيد إجمالي ودائع العملاء إلى (2.691) مليار دينار. وعليه، فقد بلغت حصته السوقية من إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي داخل المملكة ما نسبته (8.1%) مقابل (5.7%) في نهاية عام 2016. وبالنظر إلى إجمالي ودائع العملاء وفقاً للجهة المودعة، فقد ارتفعت ودائع قطاع الأفراد بنسبة (73.0%)، وللشركات الكبرى بنسبة (3.8%). كما ارتفعت ودائع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة نمو بلغت (123.7%)، في حين سجلت ودائع الحكومة والقطاع العام نسبة إنخفاض بلغت (3.7%).

وبتحليل هيكل ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة، فقد شكلت "الودائع لأجل وخاضعة للإشعار" النسبة الأكبر بطبيعتها من إجمالي الودائع والتي بلغت ما نسبته (52.0%) مقابل (53.8%) في نهاية عام 2016، واحتلت "الحسابات الجارية وتحت الطلب" المركز الثاني بنسبة بلغت (20.9%) مقارنة مع (22.0%) في نهاية العام الماضي، كما شكلت نسبة ودائع التوفير (20.3%) مقارنة ما نسبته (18.9%) في عام 2016. أما بالنسبة لشهادات الإيداع فقد بلغت نسبتها من إجمالي الودائع (6.8%) مقابل (5.3%) في عام 2016 وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه:



◀ **حقوق الملكية - مساهمي البنك:** حقق البنك نسبة نمو في بند حقوق الملكية لمساهميه في نهاية عام 2017 بلغت (19.5%) مقارنة بنهاية عام 2016 وبمقدار (60.5) مليون دينار، ليصل رصيده في نهاية العام إلى (370.6) مليون دينار. كما بلغ معدل العائد على حقوق الملكية ما نسبته (10.2%) في نهاية العام. ويعود سبب الارتفاع بشكل اساس؛ الى زيادة راسمال البنك بمقدار (35) مليون دينار ليصبح (160) مليون دينار. حيث قام البنك خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادي في بداية عام 2017 بالموافقة على زيادة راسمال، وذلك باصدار (35) مليون سهم بقيمة اسمية دينار واحد لكل سهم مضافاً اليها علاوة اصدار بقيمة (250) فلس لكل سهم، وتم اتمام عملية الاكتتاب بتاريخ 12 ايار عام 2017.

◀ **مستوى الملاءة المالية وكفاية رأس المال:** ما زال البنك يؤكد على قدرته في مواجهة المخاطر المحتملة والنمو ضمن محددات كفاية رأس المال، حيث حافظ البنك على تلك النسبة لتبقى أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمقررات بازل III ومتطلبات البنك المركزي. وعليه، فقد سجلت نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام 2017 ما نسبته (14.33%) مقابل (13.59%) في نهاية العام الماضي، كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (13.36%) مقابل (12.87%) في نهاية عام 2016.

#### ◀ المركز التنافسي للبنك

لقد تمكّن البنك في عام 2017 من تحقيق نسب نمو في اجمالي التسهيلات الائتمانية واجمالي ودائع العملاء فاقت نسب النمو المتحققة لدى القطاع المصرفي، الأمر الذي يدل بوضوح على قدرة البنك على المنافسة في ظل الأوضاع الراهنة التي تسود المنطقة، والحفاظ

على حصته السوقية والتي شكلت ما نسبته (9%) للتسهيلات الائتمانية فضلاً عن نسبة إجمالي ودائع العملاء والتي بلغت نسبتها (8.1%).

وبحسب النشرة الاحصائية الصادرة عن البنك المركزي الاردني لعام 2017، والتي تبين نسب النمو المتحققة لدى القطاع المصرفي الاردني ومقارنتها مع نسب النمو التي تم تحقيقها لدى بنك الاتحاد، يتبين لنا بان نسبة نمو اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع المصرفي قد حقق ما نسبته (8%) مقارنة مع (8.5%) في عام 2016، في حين بلغت نسبة النمو لاجمالي ودائع العملاء (0.9%) وهي نفس النسبة التي سجلتها في نهاية العام الماضي.

وفيما يتعلق ببنك الاتحاد، فقد حقق نسبة نمو بلغت (52.1%) لاجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل ما نسبته (7.6%) في عام 2016، وحقق اجمالي ودائع العملاء نسبة نمو تعادل (44.7%) مقارنة مع (4.63%) في نهاية العام المنصرم.

ويوضح جدول المقارنة أدناه نسب النمو التي حققها كلاً من القطاع المصرفي الاردني وبنك الاتحاد:

نسبة النمو				
بنك الإتحاد		القطاع المصرفي		
2016	2017	2016	2017	
%7.59	%52.06	%8.54	%7.99	التسهيلات الائتمانية المباشرة
%4.63	%44.67	%0.92	%0.90	ودائع العملاء:
%11.18	%37.38	%3.66	(%4.65)	الجارية وتحت الطلب
%54.16	%55.65	%13.76	%9.99	توفير
(%9.44)	%39.84	(%4.34)	%0.27	للأجل
%46.84	%19.26	%2.78	%2.25	التأمينات النقدية

← مؤشرات المتانة المالية:

2017	2016	2015	2014	2013	البيان
%1.1	%1.2	%1.2	%1.3	%1.2	العائد على معدل اجمالي الموجودات
%10.2	%9.7	%10.2	%10.1	%9.2	العائد على معدل حقوق الملكية
%14.33	%13.59	%14.80	%14.70	%15.86	كفاية راس المال
%4.95	%6.81	%7.17	%6.74	%7.91	التسهيلات غير العاملة/ اجمالي التسهيلات
%79.1	%69.5	%64.9	%78.1	%75.8	تغطية مخصص تدني التسهيلات لصافي الديون غير العاملة (Coverage Ratio)
%128.56	%110.36	%112.14	%106.85	%111.58	اجمالي السيولة القانونية

## ثانياً: نتائج أعمال البنك

### 1- الفوائد والعوائد والعمولات المقبوضة:

أظهرت إيرادات البنك من الفوائد والعوائد والعمولات ارتفاعاً خلال الخمسة أعوام الماضية، فقد ارتفعت من (113.9) مليون دينار في عام 2013 لتصل إلى (209) مليون دينار في نهاية عام 2017 وبمعدل نمو سنوي نسبته (12.9%). ونشير أيضاً إلى ارتفاعها مقارنة بعام 2016 بنسبة بلغت (48.6%).

وبالنظر إلى بنود الفوائد والعوائد المقبوضة، فقد شكلت الفوائد التي نتجت عن التسهيلات الإئتمانية المباشرة ما نسبته (84.3%) من إجمالي الفوائد في نهاية عام 2017، حيث حققت الفوائد والعوائد المقبوضة لتسهيلات الأفراد نسبة نمو بلغت (107.5%) عن نهاية عام 2016، كما بلغت نسبة النمو لتسهيلات الشركات الكبرى ما يعادل (24.7%)، بالإضافة إلى نمو نسبته (27.0%) قد تم تحقيقها لتسهيلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ونسبة نمو بلغت (138.7%) للقروض العقارية. وفيما يتعلق بالعمولات المقبوضة للتسهيلات الإئتمانية المباشرة، فقد ارتفعت بنسبة (42.8%) مقارنة بعام 2016، لتصل إلى (22.1) مليون دينار.

### 2- الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة:

سجل ذلك البند ارتفاعاً نسبته (59.3%) مقارنة بالعام الماضي، وبلغ معدل النمو السنوي خلال الخمسة أعوام الماضية ما نسبته (8.7%)، حيث ارتفعت الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة من (48.1) مليون دينار في عام 2013 لتصل إلى (72.9) مليون دينار في نهاية عام 2017.

وقد شكلت الفوائد المدفوعة على ودائع العملاء النسبة الأكبر والتي بلغت (85.5%) من إجمالي الفوائد والعمولات المدفوعة، وأما النسبة المتبقية فقد تأتت من ودائع البنوك، التأمينات النقدية، الأموال المقترضة ورسوم ضمان الودائع.

### 3- المصاريف التشغيلية:

إرتفعت المصاريف التشغيلية (المصاريف الإدارية والعمومية، الاستهلاكات والإطفاءات) بمعدل نمو سنوي (20%) بين (2013 - 2017) من (31.1) مليون دينار لتصل إلى (77.3) مليون دينار، وبالنظر إلى تفاصيل هذا البند، نجد بأن نفقات الموظفين إرتفعت خلال الخمس سنوات الأخيرة من (16.3) مليون دينار إلى (40)

مليون دينار، كما إرتفعت المصاريف الإدارية والعمومية الأخرى لتبلغ في نهاية العام (27) مليون دينار مقابل (10.3) مليون دينار في نهاية عام 2013. بالإضافة إلى إرتفاع مصاريف الإستهلاكات والإطفاءات خلال نفس الفترة من (4.5) مليون دينار إلى (10.3) مليون دينار. ومن الجدير بالذكر، بان ارتفاع المصاريف التشغيلية لعام 2017 ناتج عن توحيد البيانات المالية مع شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار المسيطرة على بنك صفوة الاسلامي. بالإضافة الى لقيام البنك بتوسعة شبكة فروع المنتشرة في معظم انحاء المملكة حيث وصلت عدد الفروع في عام 2017 الى (44) من (35) فرع عام 2013. كما قام البنك بتعزيز كادره بخبرات كفؤة، وتدريب وتطوير مهارات موظفيه والاستثمار في تعزيز الهوية المؤسسية للبنك وفي اطلاق حملات اعلانية متعددة بالخدمات والمنتجات الجديدة التي يقوم البنك باطلاقها.

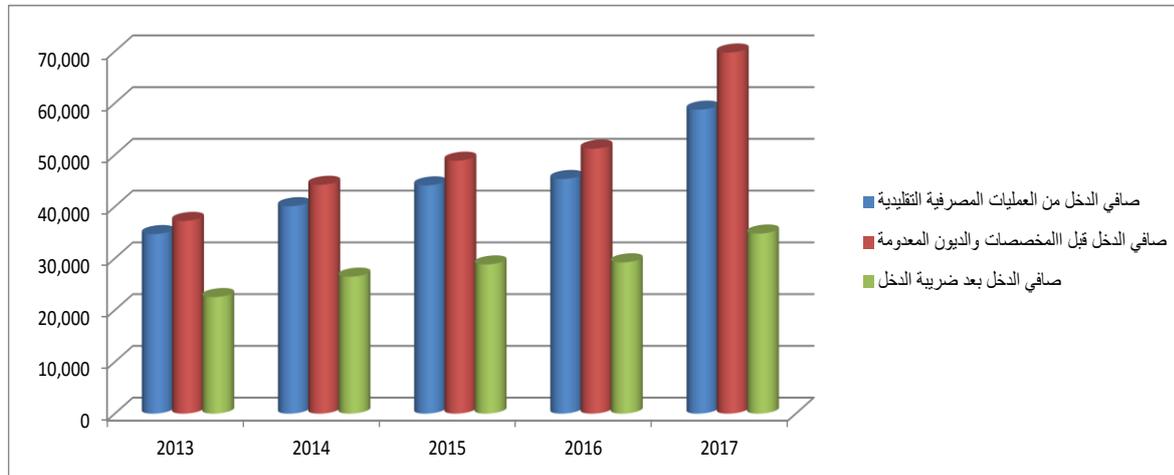
#### 4- صافي الدخل:

إرتفع صافي الدخل الناتج من العمليات المصرفية التقليدية مع نهاية عام 2017 إلى (58.7) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (29.5%) مقارنة مع عام 2016. كما إرتفع صافي الدخل قبل مخصصات الديون وضريبة الدخل إلى (69.8) مليون دينار. هذا وقد إرتفع صافي الدخل بعد الضريبة والمخصصات ليسجل كما في نهاية عام 2017 (34.8) مليون دينار. وبلغت نسبة النمو في صافي الدخل مقارنة مع نهاية العام الماضي ما يعادل (19.0%).

ويبين الجدول والرسم البياني التاليين التطور الحاصل على الإيرادات والمصاريف خلال الخمسة أعوام الماضية (2013-2017).

البيان	2017	2016	2015	2014	2013
الفوائد والعمولات المقبوضة	208,999	140,679	137,936	136,197	113,857
الفوائد والعمولات المدفوعة	72,910	45,765	52,385	59,863	48,076
<b>صافي الفوائد والعمولات</b>	<b>136,089</b>	<b>94,914</b>	<b>85,551</b>	<b>76,334</b>	<b>65,781</b>
المصاريف والإستهلاكات والإطفاءات	77,348	49,571	41,442	36,252	31,080
<b>صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية</b>	<b>58,741</b>	<b>45,343</b>	<b>44,109</b>	<b>40,082</b>	<b>34,701</b>
الدخل من التعامل بالعملات الأجنبية والذهب	5,525	3,243	3,329	2,889	1,677
الدخل من الإستثمارات	4,297	1,632	427	(4)	104
إيرادات أخرى	1,219	978	1,013	1,254	759
<b>صافي الدخل قبل مخصصات الديون وضريبة الدخل</b>	<b>69,782</b>	<b>51,196</b>	<b>48,878</b>	<b>44,221</b>	<b>37,240</b>
مخصصات الديون	17,638	9,468	4,627	9,119	5,100
ضريبة الدخل	17,345	12,492	15,417	8,628	9,618
<b>صافي الدخل بعد الضريبة</b>	<b>34,799</b>	<b>29,236</b>	<b>28,833</b>	<b>26,473</b>	<b>22,522</b>

(لأقرب ألف دينار)



(لأقرب ألف دينار)

## إنجازات عام 2017 والخطط الاستراتيجية المستقبلية

وجه بنك الاتحاد جهوده في عام 2017 نحو التميز والابتكار والتركيز على تطوير تجربة العملاء لتحقيق أفضل مستويات الخدمة سواء من حيث نوعية وسهولة التجربة أو سرعتها، كما استمر البنك بالعمل على تعزيز أدائه المالي من خلال التركيز على الكفاءة لتحسين الربحية والقابلية للنمو بمرونة. واعتمدت استراتيجية البنك على محاور أساسية لتحقيق رؤية البنك ليكون دوماً الخيار المشرق لعملائه. فيما يلي أبرز الإنجازات التي حققها البنك ضمن هذه المحاور ولمحة عن الخطط المستقبلية ضمن كل محور:

### **التكنولوجيا والتحول الرقمي**

اتخذ بنك الاتحاد قراراً استراتيجياً للاستثمار في التكنولوجيا نظراً لدورها الكبير في تحقيق الكفاءة التشغيلية، والقابلية للتوسع بمرونة، إضافة إلى تقديم تجربة عملاء سلسلة ومتعددة القنوات، وفي ما يلي أبرز الإنجازات لعام 2017:

- تماشياً مع استراتيجية البنك وتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بتطبيق حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT)، تم الانتهاء من وضع الاستراتيجية الخاصة بالتكنولوجيا وخطة التحول الرقمي وتطبيق ما يلزم ضمن التواريخ المحددة لذلك.
- استمر العمل بتطوير أمن المعلومات حسب المعايير العالمية وتوفير الأدوات والأنظمة اللازمة للقيام بفحوصات أمن الأنظمة والشبكات، وإجراء التحديثات الأمنية اللازمة بشكل دوري ومستمر لضمان الأمن السيبراني.
- تم العمل على مراجعة وتطوير البنية التحتية الحالية لزيادة كفاءة الأنظمة، وضمان قابليتها للتوسع، لفتح المجال لتنفيذ مشاريع مستقبلية تتطلب بنية تحتية متطورة.
- تم العمل على مراجعة التجربة الرقمية للعملاء بشكل عام، ومنها القنوات والتطبيقات الرقمية المتاحة.
- إعادة تنظيم العمل في الدائرة وتحديث آليات تطبيق مشاريع التكنولوجيا بحسب أحدث الممارسات، واستقطاب خبرات متخصصة بحسب حاجات العمل المستقبلية.

## هذا وسيتم خلال عام 2018:

- إطلاق تطبيقات وقنوات إلكترونية، ستحدث نقلة نوعية في خبرة العملاء.
- سيتم التركيز على تطوير وتوسيع حلول الدفع، وتسهيل الدفع الإلكتروني.
- إطلاق خدمات جديدة من خلال أجهزة الصراف الآلي كخدمة الإيداع الفوري للشيكات، وخدمات مميزة تتعلق بالبطاقات الائتمانية، وإضافة خدمة خاصة لها على القنوات الإلكترونية.
- تطوير وتحديث البنية التحتية في مركز الخدمة الهاتفية.

## هندرة العمليات والنظام التشغيلي في الفروع

- تمت مراجعة النظام التشغيلي في الفروع للتأكد من تحقيق أفضل مستويات للخدمة وتحقيق تجربة عملاء مميزة وسلسة.
- تم العمل على أتمتة الإجراءات الداخلية، ومراجعة رحلة العملاء لتحقيق مدة قياسية للخدمة ورفع الكفاءة التشغيلية وإعادة هندسة الإجراءات ذات الأثر الأكبر على البنك وعلى تجربة العملاء.
- تم تسهيل عملية بدء تعامل العميل (customer onboarding) مع البنك وتوحيدها عبر جميع القنوات.

## التوسع وزيادة انتشار الفروع

- الاستمرار بسياسة الانتشار المتوازن في شبكة الفروع التي وصل عددها في نهاية عام 2017 إلى 44 فرعاً، حيث تم افتتاح خمسة فروع جديدة في عام 2017 هي: فرع هاي وي مول طريق أوتوستراد عمان - الزرقاء، وفرع المقابلين، وفرع السلط، وفرع الكرك، وفرع جامعة اليرموك في إربد.
- زيادة عدد الصرافات الآلية من 71 في عام 2016 إلى 91 صرافاً في عام 2017، وذلك بعد إجراء دراسات جدوى واختيار المناطق الأنسب للتوسع والانتشار.

- تطوير مركز الخدمة الهاتفية (Call Center) ونقله الى مركز متخصص ليكون مركزاً متكاملًا وشاملاً لمعظم الخدمات البنكية على مدار الساعة، كما تم زيادة الكادر ليتلاءم مع الزيادة في أعداد المكالمات المستلمة وتلبية احتياجات العملاء بكفاءة وفعالية.

## إدارة العلاقات مع العملاء

حافظ "بنك الاتحاد" على مركزه التنافسي ومكانته المتميزة في دائرة الخدمات المصرفية للشركات من خلال فريق متخصص (Account Relationship Manager) يقوم بإدارة العلاقة المصرفية بشكل يهدف الى تأسيس علاقة مهنية تقوم على الاستجابة السريعة لمتطلبات العملاء ضمن معايير العمل المصرفي المهني ومساعدة الشركة على إدارة أفضل لتدفقاتها النقدية وتقديم خدمات تناسب احتياجات كل شركة Tailored made وطرح كل ما هو جديد في عالم الخدمات المصرفية لمواكبة الاحتياجات المتنامية للشركات بما يحقق التالي:

- إن إدارة العلاقات مع العملاء تسعى إلى التواصل باستمرار مع عملائنا و تحليل احتياجاتهم والتعامل معها بمهنية وسرعة على قاعدة إيجاد الحلول ما امكن .
- المبادرة المستمره في عرض خدمات جديده على العملاء بهدف تخفيض بعض المخاطر التي قد يواجهها العمل في بيئة الأعمال التي أصبحت نسبياً مختلفة، إضافة إلى التواصل مع العملاء فيما يخص كل ما هو جديد على مستوى التعليمات المصرفية ومساعدتهم على التكيف مع المتطلبات الجديده خاصة IFRS 9 .
- الحرص على بناء وتعزيز العلاقة الاستراتيجيه مع العملاء بحيث يكون البنك هو دوماً أهم خيارات الشركات في التعاملات المصرفية من خلال تقديم الخدمات الاستشاريه للشركات بهدف تحسين هيكل التمويل لديها بما يتناسب مع طبيعة نشاطها ودورة الاعمال لديها .

كما اهتمام البنك بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وعلاقاته مع عملائه ضمن هذا القطاع من خلال؛

- مراكز أعمال متخصصة تقدم كافة الخدمات والحلول المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء المملكة، وقد تحقق ذلك من خلال تخصيص خمسة مراكز أعمال لذلك.

- تخصيص مدراء علاقة من ذوي الكفاءة وممن لديهم الخبرة الكافية في فهم احتياجات هذه الشريحة وتقديم الحلول المالية وغير المالية لهم كخدمات الاستشارات في كافة الجوانب بما يضمن تنمية المشاريع وتطويرها.

العلاقة المميزة مع عملاء النخبة التي تمت من خلال؛

- مسؤولين متخصصين لتوعية العملاء عن الخدمات الاللكترونية وكيفية استخدامها توفيراً لوقتهم وجهودهم وبهدف إتاحة تلك الخدمات لهم في أي وقت على مدار العام .
- توفير نموذج تشغيلي مفضل يهدف الى رفع مستوى الخدمة وتقليل الوقت اللازم لإجراء أي خدمة للعملاء حفاظاً على وقتهم ورفع مستوى خدماتهم.
- منتجات متميِّزة تراعي احتياجات ورغبات العملاء يتم تصميمها لتناسب احتياجات كل عميل على حدى.

## الشمول المالي

قام "بنك الاتحاد" بدعم وإطلاق العديد من المشاريع والمبادرات الاستراتيجية للمساهمة في تحقيق الشمول المالي، وذلك من أجل تمكين قطاع المرأة والشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة، وكما يلي:

- الاحتفال للعام الرابع على التوالي بجائزة البنك السنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة عن فئاتها الثلاث، حيث فازت كل من شركة "طماطم" عن فئة "أفضل شركة صغيرة أو متوسطة"، وشركة "المفكرون الصغار" عن فئة "سيدة الأعمال" وشركة "أرابوت لتطبيقات الإنترنت" عن فئة "الشركة الواعدة".
- إطلاق المنصة الإلكترونية المبتكرة "أكسيليريت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأردن" بالتعاون مع شركة "تومسون رويترز" العالمية لتقدم مجموعة واسعة ومتكاملة من الخدمات المالية وغير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- اطلاق برنامج (Supply Chain Finance) الذي يتيح للموردين امكانية تحصيل فواتيرهم الناتجة عن توريد منتجاتهم وخدماتهم قبل تاريخ استحقاقها ودون الحاجة للانتظار. وتتم هذه العملية من خلال منصة الكترونية متطورة وسهلة الاستخدام، والتي تقوم بدورها بأتمتة عملية تحصيل الفواتير.

- الاستمرار بدعم الريادة في الأردن والمساهمة في تحسين البيئة الداعمة لهذا القطاع وتطوير التعاون مع "الشركة الأردنية لضمان القروض" لضمان قروض المشاريع الناشئة.
- الاستمرار بتطبيق كافة البرامج الهادفة الى دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة ضمن برنامج "شروق" المتكامل لخدمة وتمكين السيدات وإطلاق حساب توفير "شروق" الخاص بالسيدات.
- اطلاق برنامج "تسهيل العودة لسوق العمل للسيدات" وهو برنامج تدريبي وتأهيلي شامل يهدف إلى إعداد السيدات للعودة إلى سوق العمل بعد فترة من الانقطاع.
- تجديد وتحديث الاتفاقية الموقعة مع شركة (OPIC) لغايات ضمان قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- منح قروض وتسهيلات لعملاء البنك من الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن الاتفاقية الموقعة مع البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتطوير (EBRD).
- توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة "ميرسي كورب Mercy Corps" العالمية بهدف تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- إطلاق برنامج قروض الطاقة المتجددة بالتعاون مع "صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة" (JREEEF)، التابع لوزارة الطاقة والثروة المعدنية.
- تم تعديل مداخل 14 فرعاً بما يتلائم مع متطلبات ذوي الذاقة ويتوقع الانتهاء من تعديل مداخل الفروع الباقية قبل نهاية عام 2018.
- الاستمرار بدعم برنامج نشر الثقافة المالية في المدارس ودعم تطوير مناهج الثقافة المالية بهذا الاطار

## المخاطر والائتمان

- تم الاستمرار في تطوير أعلى مستويات الأمن المادي وأمن المعلومات والأمن السيبراني بالتوافق مع معايير البنك المركزي مع المعايير الدولية PCIDSS و COBIT5.
- تطبيق المعيار المحاسبي الجديد IFRS9 التزاماً بمتطلبات البنك المركزي الأردني والمعايير المحاسبية الدولية. ونظراً لأهمية تطبيق المعيار وأثره المباشر على البنك وعملائه، نظّم البنك

ورشات تدريبية للعملاء، بالإضافة إلى الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة ودوائر الأعمال والائتمان بخصوص أثر تطبيق المعيار على نموذج الأعمال لدى البنك بالإضافة الى تطبيق معايير IFRS 9 على محفظة السندات والسوق النقدي لاحتساب أثر مخاطر الائتمان و Default Risk والخسائر المتوقعة نتيجة هذه المخاطر على محفظة البنك الاستثمارية، بالإضافة إلى آلية تصنيف هذه الأدوات المالية.

- تطبيق نظام (Moody's Credit Rating System) للتقييم الائتماني لعملاء الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تم تطوير نظام احتساب العائد على رأس المال بحيث يكون أساس عملية التسعير المبني على حجم المخاطر (RAROC Model).
- تم تطوير آليات الإنذار المبكر على مستوى محافظ التسهيلات وعلى مستوى العملاء، بالإضافة إلى أنظمة الإنذار المبكر لمخاطر السيولة.
- الاستمرار في عملية إجراء تقييم ذاتي وفقاً لدرجة المخاطر (RBA) ولأنواع المخاطر كافة التي يواجهها البنك.
- الانتهاء من تطوير نظام الخزينة المتعلق بعمليات التداول بالعملات والتداول بالسوق النقدي والذي يسهل مراقبة مخاطر التعامل بالعملات الأجنبية.
- تطوير التقارير الخاصة بقياس مخاطر أسعار الفوائد والسيولة ومن ضمنها طريقة Economic Value of Equity والتي تقيس مدى حساسية ميزانية البنك لتغيرات أسعار الفائدة وتأثيرها على رأس مال البنك.
- تطبيق منهجية إدارة المخاطر على مستوى البنك بجميع دوائره وموظفيه (Enterprise Risk Management)، والتي تهدف إلى تفعيل دور جميع موظفي ودوائر البنك في إدارة المخاطر.
- التركيز على الأدوات المالية قصيرة الأجل ومقايضات الأصول كوسيلة لتقليل المخاطر عبر التحوط، وزيادة مساهمات التداول في ربحية البنك بطريقة سليمة.
- تطوير بطاقات التقييم الائتماني لعملاء التجزئة (Score Cards) وتطبيق (Behavioral Score Cards).

## الامتثال

- تم تطوير نظام آلي خاص بإدارة الامتثال يتضمن القوانين والتعليمات كافة الصادرة عن الجهات الرقابية والخاصة بعمليات البنك، بهدف أتمتة الأعمال وزيادة الكفاءة والفاعلية والالتزام في الأداء.
- بناء استراتيجية أمن المعلومات وإدارة المخاطر الأمنية والمعلوماتية، بالتعاقد مع شركة موثوق بها تتبع المعايير الدولية المعتمدة، لضمان الوصول إلى أفضل مستوى من أمن المعلومات، وتحسين كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرار الأمني، إلى جانب الحد من مخاطر البنك وتأمين البيانات، مع تعزيز قدرة البنك على التقييم والتحقق من صحة الامتثال المحلي، بالإضافة إلى المعايير واللوائح الدولية، وكذلك أي متطلبات تنظيمية إضافية.
- تعزيز ثقافته الامتثال على مستوى البنك من خلال إطلاق منصفه التعليم الإلكتروني، والبدء بنشر مواد تدريبية خاصة بمواضيع غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع برنامج امتحانات دورية لجميع الموظفين تكون متطلب أساسي من عملهم.
- الاستمرار بالعمل على تطوير الأنظمة المتعلقة بالامتثال، لضمان توفير قاعدة بيانات محدثة باستمرار بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي، مما سيجعل عملية متابعة الامتثال والالتزام به أكثر سرعة وسهولة.

## بيئة العمل في البنك

- عمل "بنك الاتحاد" على تعزيز مكانته بوصفه المكان الأفضل للعمل لجميع موظفيه من خلال ما يلي:
- الاستفادة من التنوع ضمن فريق العمل على كل صعيد بما في ذلك التنوع الجندي بوجود ما نسبته 45% من الإناث في الفريق.
  - زيادة الفرص التدريبية المقدمة للموظفين بنسبة 31% وتشمل أنواع الفرص: التدريب الداخلي والخارجي والعالمية، وكذلك الشهادات وبرامج التدريب الداخلي. وتم تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- تدريب 1,044 موظفاً وموظفة من خلال عقد 51 ورشة عمل توعوية وتذكيرية عن مفهوم الهوية المؤسسية للبنك.
- إطلاق ثلاثة مشاريع تدريبية جديدة تستهدف جميع المستويات الوظيفية في البنك.
- توفير أكثر من 4,000 فرصة تعليمية للموظفين، وبزيادة تعادل 26% تقريباً عن العام الماضي.
- إنشاء حضنة "الخطوات المشرقة" لأطفال الموظفين والموظفات بالتعاون مع مركز هيا الثقافي وذلك بهدف توفير بيئة داعمة لموظفات وموظفي البنك.
- الاستمرار بأنشطة بناء الفريق ودعم العمل التطوعي
- المحافظة على مكانة ضمن المراتب الأولى بصفته "المكان الأفضل للعمل" في الأردن.

### شركة "الاتحاد للتأجير التمويلي"

- تقديم جميع منتجات التأجير التمويلي من عقارات، ووسائل نقل، وآليات، وحافلات، وخطوط إنتاج، وأصول أخرى.
- الحرص على التنوع من خلال استهداف عدد من القطاعات المختلفة كقطاعات المقاولات، والإسكانات، والنقل، بالإضافة إلى القطاعات السياحية، والطبية، والصناعية.
- توسيع النشاط الجغرافي للشركة، ليشمل مناطق ومحافظات أخرى في المملكة.
- طرح منتج تأجير تمويلي لأنظمة الطاقة البديلة للشركات والمصانع الأردنية.

### الاحداث الهامة التي مرت خلال عام 2017

قام البنك في بداية عام 2017، باتمام عملية الاستحواذ على بنك صفوة الاسلامي من خلال شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار التابعة له، ليملك ما نسبته (61.8%) من اسهم بنك صفوة الاسلامي مع بقاءه بنك مستقل يعمل حسب أحكام الشريعة الاسلامية، ونتيجةً لذلك، فقد تم توحيد حساباتهما ضمن القوائم المالية الموحدة للبنك.

## نتائج الأعمال المتوقعة

إن إدارة البنك مستمرة في سعيها نحو تحقيق اهدافها الطموحة في تطوير مستوى الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها، وزيادة حصته السوقية من الودائع والتسهيلات، بالإضافة الى التركيز على قطاع الأفراد وبالأخص على عملاء النخبة وأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة. كما سيواصل البنك التركيز على إدارة مصادر وإستخدامات الأموال بشكل أكفأ بهدف تعظيم هامش الربح مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة المخاطر، آمليين أن يتمكن البنك من رفع مستوى الارباح الذي تم تحقيقه خلال عام 2017.

## المسؤولية الاجتماعية لدى بنك الاتحاد

لطالما كانت المسؤولية الاجتماعية وما تزال جزءاً لا يتجزأ من قيم "بنك الاتحاد" الجوهرية التي تعكس ملامح هويته المؤسسية، وتنبع من إيمانه الراسخ بأهمية دعم المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، والوصول إلى جميع أفرادها على مختلف مواقعهم، وذلك ضمن ثلاثة محاور أساسية هي الشباب والتعليم، والتمكين والريادة، والفن والثقافة، إلى جانب دعم العمل الخيري الإنساني والحملات والفعاليات الوطنية.

وليضمن نجاح استراتيجيته الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية واستدامة الأثر الذي تحدثه لدى الفئات المستهدفة، عقد "بنك الاتحاد" خلال العام 2017 العديد من الشراكات مع الجهات الرسمية وغير الرسمية المختلفة لتنفيذ مبادرات وبرامج وفعاليات متنوعة تعكس التزامه نحو المجتمع بمختلف فئاته، وتؤكد على تعهده بالمساهمة في بناء مستقبل واعد لكل فرد من أفرادها، ليكون دوماً "الخيار المشرق" في حياتهم.

وتعزيزاً لروح المواطنة الصالحة، شجع البنك فريق عمله على التطوع في هذه المبادرات، فالعطاء دون مقابل أو انتظار مردود، هو ما يساهم في رفعة الوطن وإنماء المجتمعات، كما يعلّي من قيم الولاء والانتماء، ويلبي احتياجات الأفراد على اختلاف أجيالهم وخلفياتهم، وهو ما يسعى البنك إلى تحقيقه على الدوام.

ومن منطلق حرصه على تدوين المحطات الهامة في مسيرته، أطلق البنك مدونة خاصة على شبكة الإنترنت تتضمن جميع الأنشطة والفعاليات والمبادرات التي يدعمها ضمن المحاور الثلاثة الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، إلى جانب تلك المتعلقة بالحملات التوعوية الوطنية والعمل الخيري الإنساني.

## الشباب والتعليم.. مستقبل مشرق بأيدي جيل واعد

انطلاقاً من إيمانه بأهمية تفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية الداعمة للشباب والتعليم، وقّع بنك الاتحاد" اتفاقية تعاون مستدامة مع **مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية** لدعم ثلاث مبادرات رئيسية تابعة لها هي "**متحف الأطفال – الأردن**" ، والذي تمتد شراكته الاستراتيجية مع البنك منذ تسعة أعوام متواصلة، وذلك لدعم برنامج "**أعيادنا**" الهادف لمشاركة أطفال الأردن احتفالاتهم بالمناسبات الوطنية والأعياد المختلفة على مدار العام.

وتضمنت الاتفاقية أيضاً دعم "**صندوق الأمان لمستقبل الأيتام**" ، من خلال توفير منح دراسية لثمانية من الطلبة، ست طالبات وطالبين، مسجلين لدى الصندوق، متيحاً أمامهم الفرصة لاستكمال تعليمهم الجامعي، فضلاً عن دعم مبادرة "**مدرستي**" ، عبر المساهمة في إصلاح البنية التحتية في إحدى المدارس الحكومية ذات الحاجة الماسة للتأهيل، وتوفير الموارد اللازمة لتعزيز نظامها التعليمي. واستمر البنك في تقديم دعمه لمؤسسة "**إنجاز**" ، حيث انضمت مجموعة من موظفيه إلى الحملة التطوعية السنوية التي أطلقتها المؤسسة لاستقطاب المتطوعين من ذوي الكفاءة من القطاعين الخاص والعام ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف نقل خبراتهم للطلبة في مختلف أنحاء المملكة لتطوير مهاراتهم وتأهيلهم بالشكل الأمثل لدخول سوق العمل. كما تابع دعمه لمشروع البنك المركزي، "**نشر الثقافة المالية المجتمعية**" بين طلبة المدارس، وبرنامج "**اعزف في مدرستي**" لتعليم الموسيقى لطلبة المدارس الحكومية. وإلى جانب ذلك، قدّم البنك دعمه لمسابقة "**مبرمجي المستقبل**" التي أقيمت في جامعة العلوم التطبيقية، فضلاً عن رعايته لفعاليات مؤتمر هارفرد السنوي الثاني عشر للعالم العربي الذي أقيم في العاصمة عمّان تحت عنوان "**بناء الغد**".

وكذلك، قدّم البنك دعمه لمشروع "**Go Girls**" ، الذي تنقّذه شركة "**العلوم الممتعة للأنشطة اللامنهجية- مختبر الخيميائي**" الذي يهدف إلى توفير التدريب والتعليم المجاني بأسلوب مبتكر لطالبات المدارس الحكومية في المناطق الأقل حظاً في مختلف أرجاء المملكة. وبالإضافة إلى ذلك، رعى البنك الملتقى النقاشي حول التحول في قطاع التعليم (Roundtable on Educational Transformation)، الذي نظّمته المدرسة الأهلية للبنات بمشاركة العديد من المختصين والخبراء في القطاع التعليمي، ونخبة من رجال الأعمال، لمناقشة موضوع التعليم الشمولي وتأثيره الإيجابي على المجتمع.

كما قدّم البنك دعمه لـ 25 طالباً وطالبة من عدة مدارس حكومية لتعلّم برمجة الحاسوب من خلال المنهاج المتخصص "**HelloWorldKids**" ، إلى جانب رعايته لإحدى فعاليات "**مؤسسة التعليم من أجل**

**التوظيف**، ودعمه للبطلين الرياضيين من ذوي الاحتياجات الخاصة نبيل مقابلة وأسامة أبو جامع. وكذلك، رعى حفل ختام **مسابقة "مينتور العربية للأفلام التوعوية القصيرة للشباب"** التي نظمتها **مؤسسة "مينتور العربية"**، بالشراكة مع الجمعية الملكية للتوعية الصحية، بهدف رفع الوعي لدى الشباب ضد السلوكيات الخطرة، وتشجيع المواهب الشابة على الإبداع الفني والابتكار، من خلال إنتاج أفلام قصيرة مؤثرة اجتماعياً تسعى إلى نشر الثقافة التوعوية حول الممارسات الخطرة في المجتمع. وبالإضافة لكل ما سبق، قام البنك بدعم ورعاية العديد من الأنشطة والفعاليات لعدد من المدارس في المملكة مثل مدرسة **"اليوبيل"** و**"البكالوريا"** و**"الجالية الدولية"** و**"الأكاديمية الدولية"** و**"راهبات الناصرة"**، و**"راهبات الوردية/الشميساني"** و**"المشرق"** و**"عمّان الوطنية"** و**"الأهلية للبنات"** و**"كينغز أكاديمي"**، إلى جانب دعمه **"جامعة الشرق الأوسط"**، و**"جائزة الحسن للشباب"**.

### **التمكين والريادة.. أردن مبدع بعقول شبابه**

قدّم "بنك الاتحاد" رعايته لفعالية **"فولنغ وولز لاب Falling Walls Lab"** التي استضافتها شركة **"الشبكات الاحترافية لتكنولوجيا المعلومات"** للمرة الأولى في الأردن، حيث شكّلت منصة لعشرين شاباً وشابة لعرض أعمالهم البحثية ونماذج أعمالهم ومشاريعهم المبتكرة وأفكارهم أمام لجنة مختصة من الخبراء ورجال الأعمال والأكاديميين. وإلى جانب ذلك، دعم البنك فريق **"SeaWolf-ROV"** الأردني المكوّن من 6 طلبة من تخصصي هندسة الميكانيك والميكاترونكس من **الجامعة الهاشمية** لمساعدتهم على استكمال مشروع تصميم غواصة مجهزة بثمانية محركات دفع وهيكل مصنوع من مادة خفيفة الوزن ومعدات تصوير تحمل كاميرا عالية الجودة، وإتاحة المجال أمامهم للمشاركة بالمسابقة العالمية لتصميم الروبوت (ROV MATE) التي تقام سنوياً في الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك، دعم البنك مبادرة **"Am I"** التي تهدف إلى تمكين الفتيات في مختلف أنحاء العالم من خلال الترويج لرسوماتهن، إلى جانب دعمه **لثلاث شركات ناشئة** لعرض مشاريعهم خلال فعالية **"ملتقى عمان الريادي"** التي أقامتها منصة زين للإبداع **"ZINC"**. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم البنك للمنتدى **العالمي للعلوم** الذي أقيم في المملكة تحت شعار **"العلم من أجل السّلم"**، و**ملتقى "فكرتك"** الشبابي للابتكار والتكنولوجيا، الذي أطلقته **"مؤسسة ولي العهد"** ليكون بمثابة حاضنة للعمل الشبابي الأردني. وإلى جانب ذلك، رعى البنك **"مؤتمر الاستثمار المالي"**، وإحدى فعاليات **غرفة الصناعة والتجارة الفرنسية الأردنية** التي أقيمت لتعزيز التجارة بين الطرفين.

## الفن والثقافة .. جمهور منفتح على مختلف الثقافات

واصل "بنك الاتحاد" دعم الفعاليات الموسيقية والفنية والمواهب الإبداعية من خلال إتاحة مسرح "حليم سلفيتي" مجاناً لهم، كما أطلق فرقة موسيقية باسم "رباعي بنك الاتحاد الوتري" بهدف إحياء الموسيقى الكلاسيكية ونشر الوعي والتقدير لها في أرجاء المملكة. وخلال العام الماضي، نظّمت الفرقة سبع حفلات موسيقية متميزة حظيت بتفاعل كبير من قبل الجمهور. وكذلك، قدّم البنك دعمه لفعاليتين موسيقيتين استثنائيتين تعدان من أبرز الفعاليات التي نظمتها مؤسسة "أصدقاء مهرجانات الأردن" خلال العام 2017، هما حفلي الفنان العالمي أندريا بوتشيلي، والفنان عمر كمال، الشهير بلقب "فرانك سيناترا الفلسطيني"، اللذان قدما ليلتين من العمر.

ورعى البنك الدورة الخامسة من "مهرجان موسيقى البلد" لعام 2017، والذي يعدّ أحد أهم الفعاليات الفنية والثقافية في الأردن، إلى جانب رعايته لكلّ من المشروع الثقافي الفني الموسيقي "تراثي - التوسع إلى الداخل"، الذي أطلقته الفرقة الأردنية "أوتوستراد" بهدف إحياء الأغاني التراثية في الأردن، وحفل "دقّة قديمة.. أوف أعائني زمان" الذي أقامته جوقة "دوزان وأوتار" وقدمت فيه نخبة من أروع أغاني الأفلام المصرية القديمة، فضلاً عن رعايته لحفل الفنان الأردني أيمن تيسير "حاول تفتكرني" الذي أقيم بمناسبة مرور 40 عاماً على وفاة الفنان المصري عبد الحليم حافظ، بالإضافة إلى دعمه لإحدى مسرحيات الدكتوراة المخرجة مجد القصص.

وجدد البنك اتفاقية الشراكة الاستراتيجية التي تجمعها بـ "جمعية الأوركسترا الأردنية الوطنية" والتي تعدّ من أهم المعالم الموسيقية في المملكة، كما قدّم منحيتين دراسيتين لطالب وطالبة من المعهد الوطني للموسيقى لمتابعة دراستهما، كما قدّم دعمه المادي لـ "مهرجان فنون الأطفال المبدعين" الذي أقامته "الجمعية الأردنية للإبداع"، إلى جانب رعايته لـ "ملتقى وظائف الأفلام والتلفزيون الثالث" الذي نظّمته "الهيئة الملكية الأردنية للأفلام".

وكذلك، دعم البنك المسابقة الخاصة بإعادة تصميم حديقة "سمير الرفاعي" الحضرية التي نظمها "أسبوع عمّان للتصميم 2017" بالتعاون مع أمانة عمّان الكبرى، فضلاً عن دعمه لمهرجان "أيام سينمائية" في فلسطين، ومبادرة "Art at the Park"، إلى جانب دعمه المادي المستمر للمتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة.

## الحملات والفعاليات الوطنية.. مجتمع يرتقي بوعي أفراده

ساهم "بنك الاتحاد" في دعم العديد من الحملات الوطنية والفعاليات التوعوية التي تعمل على زيادة وعي أفراد المجتمع بمختلف القضايا والمجالات، من ضمنها مجموعة من البرامج التي تنفذها "الجمعية الملكية لحماية الطبيعة"، إلى جانب تشجيعه للسياحة المحلية من خلال دعم "درب الأردن" الذي يمتد لمسافة 650 كيلومتراً عابراً المملكة من شمالها وحتى جنوبها وسط مناظر طبيعية خلابة. وإلى جانب ذلك، واصل البنك تقديم دعمه المادي للجمعية الوطنية للمحافظة على البترا بهدف ضمان استمرارية أنشطتها التي تُعنى بالمحافظة على الموروث الحضاري لمدينة البترا الأثرية، كما ساهم في دعم "مؤتمر السلامة المرورية" الذي نظّمته مديرية الأمن العام، بالإضافة إلى دعم جمعية أصدقاء البيئة الأردنية.

## العمل الخيري الإنساني .. عطاء يشرق أملاً في حياة الأقل حظاً

حرص "بنك الاتحاد" على الانخراط في أجواء الخير والعطاء التي تتجلى في شهر رمضان الفضيل، حيث قدّم دعمه للعديد من المبادرات والفعاليات المتعلقة بالعمل الخيري الإنساني، أبرزها توزيع 80 طرداً على 80 أسرة عفيفة في منطقة الهاشمي الشمالي في العاصمة عمّان بالتعاون مع "بنك الطعام"، إلى جانب توزيع 5 طرود على 5 أسر عفيفة في منازلهم. واستكمالاً لتعاونه الدائم مع "تكية أم علي" للمساهمة في محاربة الجوع، شارك البنك بتوزيع 125 طرداً غذائياً على 125 أسرة عفيفة في مقر التكيّة.

وبهدف نشر البهجة وإدخال الفرحة إلى قلوب الأطفال في الشهر الفضيل، قدّم البنك رعايته لإفطارين رمضانين؛ الأول تم تنظيمه في جامعة الإسراء بمشاركة 100 طفل وطفلة من الأيتام من جمعية "صقر قريش/ماركا" بالتعاون مع شركة "خطوات" - مبادرة "فوانيس"، والثاني في "متحف الأطفال - الأردن" بمشاركة 200 طفلاً وطفلة من الأيتام من "جمعية المركز الإسلامي الخيرية/مركز أيتام مخيم البقعة".

وساهم البنك في إدخال السرور إلى نفوس كبار السن في شهر الخير، حيث قامت مجموعة من فريق العمل بزيارة كبار السن في "جمعية دار الزهراء للمسنين" في منطقة مرج الحمام، لتوزيع طرود ملابس

العيد عليهم، وذلك ضمن برنامج "بركتنا" التابع لـ "بنك الملابس"، والذي يعد البنك شريكاً استراتيجياً وداعماً أساسياً لهذا البرنامج.

وبالإضافة لما سبق، دعم البنك على مدار العام 2017 مجموعة من المؤسسات الخيرية غير الربحية، وخاصةً تلك التي تُعنى بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الأقل حظاً، منها، على سبيل المثال لاد الحصر، الجمعية الأردنية للوعون الطبي للفلسطينيين، ومبرة أم الحسين، وجمعية الأسرة البيضاء لرعاية المسنين، ومركز الحسين للسرطان، والصندوق الهاشمي للتنمية البشرية، وجمعية الأيدي الواعدة، ونادي سمو الأمير علي بن الحسين للصم، وغيرها الكثير.

### طاقة مستدامة ونظيفة لبيئة أفضل..

في إطار حرص "بنك الاتحاد" على حماية البيئة والاستفادة من الطاقة النظيفة بأفضل الطرق، تم البدء بالمرحلة الثانية من مشروع تركيب وتشغيل أنظمة الطاقة الكهربائية باستخدام تقنية الألواح الكهروضوئية لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بالاعتماد على نظام النقل بالعبور، حسب كودة الجهد المتوسط بقدرة 1.6 ميغاواط، وذلك لاستكمال تغطية احتياجات مبنى الإدارة العامة وباقي الفروع في كل من عمان والزرقاء ومادبا، بالتعاون مع إحدى الشركات الرائدة في مجال الطاقة في الأردن.

### توفير الممرات والمنحدرات لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة..

يحرص "بنك الاتحاد" على توفير الممرات والمنحدرات المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة لتسهيل مرورهم بالكراسي المتحركة، حيث قام بإنشاء 12 ممراً ومنحدرًا في مجموعة من الفروع في مختلف مناطق المملكة. ويعمل البنك حالياً على دراسة إمكانية إنشاء ممرات ومنحدرات في فروع أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن البنك لديه ستة فروع يسهل على ذوي الاحتياجات الخاصة الدخول إليها بكل سلاسة دون الحاجة إلى ممرات ومنحدرات خاصة.

وبمجمله بلغت التبرعات والرعايات خلال عام 2017 (797,113) دينار تم دفعها للجهات التالية:

دعم المؤسسات التعليمية	203,303 دينار
دعم المؤسسات الثقافية والفنية	315,743 دينار
دعم التمكين والريادة	27,826 دينار
دعم المؤسسات الاجتماعية والخيرية وذوي الاحتياجات الخاصة	149,446 دينار
دعم مؤسسات أخرى	<u>100,795 دينار</u>
<b>المجموع</b>	<b><u>797,113 دينار</u></b>

## تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة

إنطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحوكمة المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الإستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة إعتماد دليل الحوكمة المؤسسية ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين، مودعين، مجلس إدارة، إدارة تنفيذية، موظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم اعداد هذا التقرير تماشياً مع متطلبات تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتي تتطلب اعداد تقرير حوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك والافصاح عن مدى التزام البنك بتطبيق احكام هذه التعليمات.

### **أولاً: المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق احكام تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.**

يلتزم البنك بتطبيق كافة الأحكام الواردة في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

### **ثانياً: المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة واعضائه واللجان المنبثقة عنه.**

#### **أ. النبذة التعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة**

#### **1. عصام حليم جريس سلفيتي: رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)**

رئيس كلاً من لجنة الإدارة ولجنة التحكم المؤسسي.

سنة الميلاد: 1944

الشهادة العلمية: حاصل على درجة بكالوريوس إقتصاد عام 1967 من الجامعة الأمريكية - بيروت.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة بنك الإتحاد من 1997/6 ولتاريخه.
- رئيس هيئة مديري شركة الإتحاد للوساطة المالية من 2006/02 - ولتاريخه.
- مدير عام بنك الإتحاد من (1989/07-2008/07).
- نائب مدير عام المؤسسة المالية العربية (الأردن) من (1986/10-1989/6).
- رئيس مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية.
- عضو مجلس إدارة في شركة زارة للإستثمار.
- عضو مجلس أمناء مؤسسة الملك الحسين.
- عضو مجلس أمناء مدرسة اليوبيل.

- عضو مجلس أمناء مدرسة البكالوريا.
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأردنية سابقاً.

## 2. "محمد نبيل" عبد الهادي محمد حمودة: نائب رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

عضو في كلاً من لجنة الإدارة ولجنة الترشيحات والمكافآت.

سنة الميلاد: 1949

الشهادة العلمية:

حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من إنجلترا عام 1974.

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمجموعة شركات حمودة.
- من رجال الأعمال في الصناعة والتجارة والإستثمار منذ عام 1975 وحتى تاريخه.
- موظف في بنك جريندلز حتى نهاية عام 1974.
- عضو في مجالس إدارة عدة شركات عامة وخاصة.

## 3. د. ادريس محمد الإحيمر الورفلي/ ممثل عن الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

(مستقل)

عضو في كلاً من لجنة التدقيق ولجنة المخاطر.

سنة الميلاد: 1963

الشهادة العلمية:

حاصل على شهادة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة "في مجال تقييم المخاطر المصرفية".

الخبرات العملية:

- مدير إدارة المخاطر لمصرف الوحدة من (2007-2011).
- مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد "في مصرف ليبيا المركزي" لغاية 2011/11.
- رئيس لجنة إدارة أزمة السيولة "مصرف ليبيا المركزي" لغاية 2012/5.
- رئيس مجلس إدارة مصرف الأمان للتجارة والإستثمار الى 2012.
- مستشار نائب المحافظ لشؤون المخاطر حتى تاريخه.
- مدير عام جناح الرقابة المصرفية " مصرف ليبيا المركزي" حتى تاريخه.
- أستاذ إدارة الائتمان وإدارة المخاطر المصرفية المنتدب بكلية الاقتصاد قسم التمويل والمصارف جامعة بنغازي/ حالياً.
- عضو مجلس إدارة مصرف اللدخار والاستثمار العقاري.
- عضو مجلس إدارة مصرف الوحدة 2014.
- عضو لجنة إدارة مخاطر القطاع المصرفي الليبي بصندوق ضمان الودائع الليبي.
- عضو مجلس إدارة المؤسسة الليبية للإستثمار حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة المحفظة الإستثمارية الطويلة المدى حتى تاريخه.

4. مؤنس عمر سليم عبد العال/ ممثل عن المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي (عضو غير تنفيذي - غير

مستقل)

عضو في كلاً من لجنة التدقيق ولجنة الامتثال.

سنة الميلاد: 1982

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة البكالوريوس بالمحاسبة من جامعة اليرموك 2004.
- حاصل على شهادة (CMA) Certified Management Accountant في 2013/12.
- حاصل على شهادة (CPA) Certified Public Accountant في 2017/12.

الخبرات العملية:

- رئيس قسم التسويات في صندوق إستثمار أموال الضمان الإجتماعي.
- مدير مالي في شركة الضمان الأردنية للأعمال الدولية 2014 لتاريخه.
- عضو مجلس ادارة في الشركة الأردنية للصحافة والنشر من (2017/4 - 2017/11).

5. عماد محمد عبد الخالق/ ممثل عن شركة إثمار للتزويد (عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت، وعضو في كلاً من لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر.

سنة الميلاد: 1963

الشهادة العلمية:

حاصل على بكالوريوس رياضيات عام 1987 من جامعة وسكونسن/ في الولايات المتحدة الامريكية.

الخبرات العملية:

- شغل عدة مناصب في شركة ميونخ - المانيا آخرها مدير إقليمي أول (1990 - 2005).
- مدير عام شركة التأمين الأردنية منذ عام 2005 حتى تاريخه وعضو مجلس إدارة لغاية 2017/3/22.
- عضو مجلس ادارة في شركة آسيا للتأمين كردستان - العراق.
- عضو مجلس ادارة الشركة الوطنية للتأمين - اليمن.
- نائب رئيس في اللجنة التنفيذية للصندوق العربي لتغطية اخطار الحرب (AWRIS)/ البحرين.
- عضو نادي الرؤساء التنفيذيين للتأمين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- عضو مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين سابقاً.
- نائب رئيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين (2009 - 2010).

6. باسم عصام حليم سلفيتي (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس كلاً من لجنة ادارة المخاطر ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وعضو في لجنة الإدارة.

سنة الميلاد: 1972

الشهادات العلمية:

- حاصل على ماجستير في المالية والتخطيط الاستراتيجي للشركات من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الامريكية عام 2000.
- بكالوريوس هندسة كهربائية من جامعة براون في الولايات المتحدة الامريكية 1993. الخبرات العملية:
- الشريك العام والمدير المشارك لـ Hummingbird Ventures London, UK (2013-2017).
- رئيس الوحدة البنكية الاستثمارية/ التكنولوجيا الاوروبية (Perella Weinberg Partners, London UK) (2006 – 2013).
- مدير تنفيذي للوحدة البنكية الاستثمارية التكنولوجية (Morgan Stanley &Co. London UK) (2000 – 2006).
- الرئيس التنفيذي للعمليات (Best Laboratories Inc. Sunnyvale, California) (1994 – 1998).

#### 7. مغيث غياث منير سختيان (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

- عضو في كلاً من لجنة الإدارة ولجنة الإمتثال ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات. سنة الميلاد: 1973
- الشهادات العلمية:
- حاصل على بكالوريوس وماجستير هندسة نظم صناعية , Rensselaer Polytechnic Institute –Troy , New York عام 1994.
- وماجستير ادارة اعمال من جامعة Columbia University New York عام 2001. الخبرات العملية:
- عضو منتدب لشركة GMS Spealized services (2013- وحتى تاريخه).
- مساعد نائب المدير في مجموعة الدمج والاستحواذ للمؤسسات المالية JP Morgan USA (2000-2003).
- عضو مجلس ادارة مجموعة غياث منير سختيان القابضة GMS Holdings.
- عضو مجلس ادارة شركات مجموعة منير سختيان الدولية MSI .
- عضو مجلس ادارة شركة انهام والشركات التابعة لها ANHAM FZCO.
- عضو مجلس ادارة شركات فيتل والشركات التابعة لها VTEL Holdings.
- عضو مجلس امناء مركز كولومبيا للابحاث – الشرق الاوسط Columbia University Middle East Research Center.
- نائب رئيس مجلس الادارة لشركة الاتحاد للنقل UCT.

#### 8. رنا جميل سعيد عبادي (عضو غير تنفيذي، مستقل)

- عضو في كلاً من لجنة التدقيق ولجنة التحكم المؤسسي ولجنة الإمتثال. سنة الميلاد: 1966
- الشهادة العلمية:

حاصلة على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية.  
الخبرات العملية:

- نائب الرئيس التنفيذي لشؤون العلاقات الحكومية والمبيعات بالجملة في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول " موبينيل " - مصر.
- كما شغلت عدة مناصب في نفس الشركة منذ تعيينها:  
-نائب الرئيس التنفيذي للجودة والدعم المؤسسي من 2009/4 ولغاية 2011/12.  
-نائب الرئيس التنفيذي للتطوير من 2007/1 ولغاية 2009/4.  
-المدير المالي التنفيذي من 2002/6 ولغاية 2006/12.
- مدير مالي للشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (فاست لينك) للأعوام من (1995 - 1997).
- مدقق رئيسي لدى سابا وشركاه للأعوام من (1988 - 1995).

#### 9. رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني (عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة التدقيق، وعضو لجنة التحكم المؤسسي .

سنة الميلاد: 1940

الشهادات العلمية:

- حاصل على الماجستير في المحاسبة من جامعة دي بول /شيكاجو في الولايات المتحدة الامريكية.
- حائز على عضوية جمعية المحاسبين الامريكية CPA.
- مؤسس وعضو جمعية المحاسبين والمدققين الأردنيين JCPA.

الخبرات العملية:

- الشريك المسؤول في شركة آرثر آندرسن وشركاهم.
- الشريك المسؤول في شركة دجاني وعلاء الدين - الأردن.
- رئيس مجلس ادارة شركة المشرق للتأمين - رام الله سابقاً.
- رئيس مجلس ادارة شركة قرية أريحا السياحية - أريحا.
- عضو مجلس الامناء - مستشفى العيون - القدس/ سانت جون سابقاً.
- عضو مجلس أمناء مستشفى القديس يوسف /القدس سابقاً.
- عضو في المركز الفلسطيني لتمويل المشاريع الصغيرة - القدس سابقاً.

#### 10. سامي محمد عبدالله المبروك: (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة الإمتثال وعضو في لجنة الادارة

سنة الميلاد: 1970

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة الماجستير في الأسواق المالية.
- بكالوريوس في الإقتصاد.

الخبرات العملية:

- رئيس للجنة ادارة المحفظة الإستثمارية طويلة المدى في شركة سيرت سكيورتيز انترناشيونال.
- رئيس للجنة ادارة المحفظة الإستثمارية طويلة المدى.

العضويات:

عضو في عدة مجالس ادارات ولجان لشركات، وعضو في مجلس ادارة الشركة الليبية للإستثمار، ومركز التجارة العالمي في القاهرة حالياً.

#### 11. جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور (عضو غير تنفيذي – مستقل)

عضو في لجنة الإدارة ولجنة المخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

سنة الميلاد: 1962

الشهادة العلمية:

حاصل على شهادة الماجستير بالهندسة المعمارية من جامعة تكساس في الولايات المتحدة الامريكية وبكالوريوس بالهندسة المدنية من جامعة ارلنغتون في الولايات المتحدة الامريكية.

الخبرات العملية:

- عضو مجلس الادارة في بنك لندن والشرق الاوسط منذ 2015 ولتاريخه.
- المدير التنفيذي لبنك لندن والشرق الأوسط خلال الفترة من (2015-2016).
- المدير التنفيذي وعضو مجلس الادارة في بنك قطر الدولي خلال الفترة (2012-2015).
- المدير العام لبنك الكويت الوطني (الأردن) حتى عام 2012.

#### ب. 1- أسماء أعضاء مجلس الإدارة المستقبليين خلال عام 2017

تاريخ الإستقالة	إسم العضو
2017/2/11	شركة سيرت سكيورتيز انترناشيونال ان في (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)
2017/08/15	فادي أبو غوش ممثل المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)
2017/11/15	داوود الفقير ممثل المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

#### 2- النبذة التعريفية لأعضاء مجلس الإدارة المستقبليين خلال عام 2017

داود سعيد اسماعيل الفقير (عضو غير تنفيذي – غير مستقل)

عضواً في لجنة التدقيق ولجنة الامتثال

سنة الميلاد: 1977

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة البكالوريوس بالمحاسبة من الجامعة الاردنية عام 2000.

الخبرات العملية:

- رئيس قسم العمليات في صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي.
- عضو في شركة الضمان الاردنية للاستثمارات الدولية لغاية 2017-04.
- عضو هيئة المديرين في الشركة الوطنية للتنمية السياحية لغاية 2017-08.

**فادي عبدالوهاب عبد الفتاح أبو غوش (عضو غير تنفيذي - غير مستقل)**

عضواً في لجنة التدقيق ولجنة الامتثال

سنة الميلاد: 1979

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة البكالوريوس بالمحاسبة من جامعة آل البيت 2001.
- مدقق داخلي معتمد CIA - معهد المدققين الداخليين العالمي IIA.
- مدقق قانوني أردني مجاز JCPA.

الخبرات العملية:

- رئيس قسم التدقيق الداخلي في صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي.
- عضو مؤسس وهيئة ادارة جمعية التدقيق الداخلي الاردنية IIA Jordan.
- عضو مجلس ادارة شركة شيركو للأوراق المالية - سابقاً.

**ج. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة :**

- لجنة التدقيق.
- لجنة المخاطر.
- لجنة الإدارة.
- لجنة التحكم المؤسسي.
- لجنة الترشيحات والمكافآت.
- لجنة الإمتثال.
- لجنة حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

د. عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجان المجلس:

1. مجلس الإدارة: 8 إجتماعات

عدد مرات الحضور	الصفة	اسم العضو
7	رئيس مجلس الإدارة	عصام حليم سلفيتي
8	نائب رئيس مجلس الإدارة	"محمد نبيل" عبد الهادي حمودة
5	عضو	جبرا "رجا يعقوب" غندور
5	عضو	د. إدريس الورفلي ممثل الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية اعتباراً من 2017/2/12
6	عضو	عماد محمد عبد الخالق ممثل شركة إثمار للتزويد
6	عضو	باسم عصام سلفيتي
8	عضو	مغيث غياث سختيان
7	عضو	رنا جميل عبادي
7	عضو	رياض عبد المحسن الدجاني
8	عضو	سامي محمد المبروك
1	عضو	مؤنس عمر عبدالعال ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي اعتباراً من 2017/11/15
3	عضو	داوود الفقير ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من 2017/8/15 لغاية 2017/11/14
4	عضو	فادي ابوغوش ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغاية 2017/8/15

2. لجنة التدقيق: 9 إجتماعات

عدد مرات الحضور	الصفة	اسم العضو
9	رئيس اللجنة	رياض عبد المحسن الدجاني
9	عضو	رنا جميل عبادي
2	عضو	داوود الفقير ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من 2017/8/15 لغاية 2017/11/14.
6	عضو	فادي ابوغوش ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغاية 2017/8/15.
5	عضو	د. إدريس الورفلي ممثل الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية اعتباراً من 2017/2/12
8	عضو	عماد محمد عبد الخالق ممثل شركة إثمار للتزويد

3. لجنة التحكم المؤسسي: اجتماع واحد

عدد مرات الحضور	الصفة	اسم العضو
1	رئيس اللجنة	عصام حليم سلفيتي
1	عضو	رياض عبد المحسن الدجاني
1	عضو	رنا جميل عبادي

4. لجنة إدارة المخاطر: 4 إجتماعات

عدد مرات الحضور	الصفة	اسم العضو
4	رئيس اللجنة	باسم عصام سلفيتي
4	عضو	عماد محمد عبد الخالق ممثل شركة إثمار للتزويد
1	عضو	سامي محمد المبروك لغاية 2017/2/12
1	عضو	مغيث غياث سختيان لغاية 2017/2/12
1	عضو	ادريس محمد الورفلي اعتباراً من 2017/2/12
3	عضو	جبرا "رجا يعقوب" غندور اعتباراً من 2017/2/12

5. لجنة ادارة الإمتثال: 3 إجتماعات

عدد مرات الحضور	الصفة	اسم العضو
3	رئيس اللجنة	سامي محمد المبروك
1	عضو	مغيث غياث سختيان

1	عضو	داوود الفقير ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من 2017/8/15 لغاية 2017/11/14
2	عضو	فادي ابوغوش ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغاية 2017/8/15
3	عضو	رنا جميل عبادي

6. لجنة الادارة: 41 إجتماع

عدد مرات الحضور	الصفة	اسم العضو
34	رئيس اللجنة	عصام حلیم سلفيتي
39	عضو	"محمد نبيل" عبد الهادي حمودة
28	عضو	مغيث غياث سختيان
28	عضو	باسم عصام سلفيتي
29	عضو	سامي محمد المبروك
28	عضو	جبرا "رجا يعقوب" غندور إعتباراً من 2017/2/12

7. لجنة الترشيحات والمكافآت: 2 إجتماع

عدد مرات الحضور	الصفة	اسم العضو
2	رئيس اللجنة	عماد محمد عبد الخالق ممثل شركة إثمار للتزويد
1	عضو	"محمد نبيل" عبد الهادي حمودة
1	عضو	جبرا "رجا يعقوب" غندور

8. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات: 2 إجتماع

عدد مرات الحضور	الصفة	اسم العضو
2	رئيس اللجنة	باسم عصام سلفيتي
1	عضو	مغيث غياث سختيان
1	عضو	فادي ابو غوش ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغاية 2017/8/15
-	عضو	جبرا "رجا يعقوب" غندور اعتباراً من 2017/2/12

ذ. بلغ عدد إجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2017 أربع مرات.

ر. يكون مدير إدارة الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الازهاب هو ضابط ارتباط الحوكمة في البنك.

ثالثاً: المعلومات المتعلقة بالمناصب التنفيذية في البنك وأسماء من يشغلونها.

الاسم	المنصب التنفيذي
نادية حلمي حافظ السعيد	الرئيس التنفيذي
ديما مفلح محمد عقل	نائب الرئيس التنفيذي
"محمد غاصب" عبدالله عبدالمجيد حتامه	رئيس ادارة الخدمات المصرفية للشركات
طارق "محمد سعيد" حسن بدوي	رئيس الائتمان وإدارة الائتمان
محمد محمود احمد برجاق	رئيس ادارة العمليات المركزية
زيد اياك اكرم كمال	رئيس ادارة العمليات المالية
دانيال فواز عوده الشرايحه	رئيس ادارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء
بشار "محمد خير" عوض عباينه	رئيس ادارة التدقيق الداخلي
محمد راغب حسين عثمان	رئيس ادارة الخدمات المصرفية لأفراد
مؤنس ممدوح حنا حدادين	رئيس ادارة المخاطر والامتثال
محمود تيسير احمد بدوان	رئيس ادارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة
فادي "احمد كمال" مرعي مرعي	رئيس ادارة الخزينة
عامر "محمد خير" زكي ابو ليلي	رئيس ادارة التكنولوجيا
نتالي مازن يوسف النبر	مدير تنفيذي أول، إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق

  
عصام حليم سلفيتي  
رئيس مجلس الإدارة

## الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمة المؤسسية

### بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 1%

اسم المساهم	عدد الأسهم كما في 2017/12/31	النسبة %	أسهمة مرهونة	الجهة المستفيدة	عدد الأسهم كما في 2016/12/31	النسبة %	أسهمة مرهونة	الجهة المستفيدة
كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 5%:								
بنك لبنان والمهجر	35,550,094	22.2	-	-	27,773,511	22.2	-	-
الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية	32,413,763	20.3	-	-	6,818,181	5.5	-	-
RS FINANCE	24,123,840	15.1	10,000,000	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	18,846,739	15.1	10,000,000	بنك الاسكان للتجارة والتمويل
عصام حلیم جريس سلفيتي	12,707,886	7.9	5,105,580	بنك الكويت الوطني/ الادارة الاقليمية وبنك سوسيته جنرال (الاردن)	9,928,036	7.9	3,867,246	بنك الاسكان للتجارة والتمويل والبنك الأردني الكويتي وبنك الكويت الوطني/ الإدارة الإقليمية
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	8,473,212	5.3	-	-	6,619,697	5.3	-	-
رؤوف جريس صالح سلفيتي	7,952,463	5.0	811,000	بنك الاستثمار العربي الاردني	6,212,862	5.0	-	-
شركة سيرت سيكيوريتيز انترناشيونال ان في	-	-	-	-	18,505,072	14.8	-	-
كبار مالكي الأسهم الذين تقل نسبة مساهمتهم عن 5% واكبر من 1%:								
شركة وادي الاردن لتنمية الثروة الحيوانية	4,526,848	2.8	-	-	3,536,600	2.8	-	-
الشركة المركزية للتجارة والمركبات	3,521,967	2.2	-	-	2,751,537	2.2	-	-
سامية سليمان يوسف سكر	2,930,940	1.8	-	-	2,289,797	1.8	-	-
صندوق ادخار موظفي ومستخدمي بنك الاتحاد	2,571,955	1.6	-	-	1,990,300	1.6	-	-
سامية حلیم جريس سلفيتي	1,891,810	1.2	-	-	1,466,365	1.2	-	-
بنك لبنان والمهجر للاعمال	1,885,873	1.2	-	-	1,473,339	1.2	-	-

بيان بعدد أسهم البنك المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم

كما في عام 2016				كما في عام 2017				جنسية العضو	تاريخ التعيين	الاسم
المجموع	أقاربه	ممثل العضو	عضو مجلس الإدارة	المجموع	أقاربه	ممثل العضو	عضو مجلس الإدارة			
			9,928,036				12,707,886	اردني	2015/12/20	عصام حليم سلفيتي
12,217,833	2,289,797			15,638,826	2,930,940			اردنية	-	سامية سليمان سكر (زوجته)
81,571			81,571	104,410			104,410	اردني	2015/12/20	"محمد نبيل" عبد الهادي حمودة
			6,818,181				32,413,763	ليبية	2017/02/12	الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية (للافيكو)
6,818,181				32,413,763				ليبي	-	ويمثلها: د. ادريس محمد الورفلي
			6,619,697				8,473,212	اردنية	2015/12/20	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها:
								اردني	-	-فادي عبدالوهاب ابو غوش لغاية 2017/8/15
								اردني	-	-داود سعيد الفقير لغاية 2017/11/15
6,619,697				8,473,212				اردني	-	-مؤنس عمر عبد العال اعتباراً من 2017/11/15
			6,506				8,327	اردنية	2015/12/20	شركة إثمار للتزويد ويمثلها:

6,619		113		8,471		144		الماتية	-	عماد محمد عبد الخالق
602,953			602,953	771,779			771,779	اردني	2015/12/20	باسم عصام سلفيتي
13,014			13,014	16,657			16,657	اردني	2015/12/20	مغيث غياث سختيان
4,000			4,000	5,120			5,120	اردنية	2015/12/20	رنا جميل عبادي
21,907			21,907	28,040			28,040	اردني	2015/12/20	رياض عبد المحسن الدجاني
5,000			5,000	6,400			6,400	ليبي	2015/12/20	سامي محمد المبروك
10,000			10,000	51,120			51,120	اردني	2016/12/13	جبرا "رجا" يعقوب" غندور
18,505,072			18,505,072	-	-	-	-	هولندية	-	شركة سيرت سكويريتيز انترناشيونال ان في لفاية 2017/02/11

وفي خلاف ما ورد في الجدول أعلاه لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأعضاء مجلس الإدارة،  
كما لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب أعضاء مجلس الادارة.

### المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2017

مكافآت 2016 المدفوعة خلال عام 2017	سفر وإقامة	اتعاب وبدل تنقلات	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	البيان
360,000		404,000	5,000	السيد عصام حلیم سلفيتي
		44,000	5,000	السيد محمد نبيل حمودة
		32,000	5,000	مؤسسة العامة الضمان الاجتماعي
	4,370	41,000	5,000	السيد باسم عصام سلفيتي
		39,500	5,000	السيد مغيث غياث سختيان
	7,000	41,000	5,000	السيد سامي محمد المبروك
		34,250	5,000	السيد عماد محمد عبد الخالق

		30,750	5,000	السيد رياض عبد المحسن الدجاني
	16,273	28,250	5,000	السيد ادريس محمد الورفلي
	13,676	30,750	5,000	السيدة رنا جميل عبادي
		40,500		السيد جبرا " رجا يعقوب " غندور
			5,000	الفاضلة لينا مظهر عناب لغاية 2016/06/1
<b>360,000</b>	<b>41,319</b>	<b>766,000</b>	<b>55,000</b>	<b>المجموع</b>

\* لا يوجد أي مكافآت غير مالية تم منحها لأعضاء مجلس الإدارة غير ما ورد أعلاه.

### التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي

#### العلاقة

المجموع	التسهيلات الائتمانية		اسم العضو/ المجموعه
	غير المباشره	المباشره	
<b>13,628,123</b>	<b>885,000</b>	<b>12,743,123</b>	<b>مجموعة عصام حلیم سلفيتي وباسم عصام حلیم سلفيتي:</b>
9,331	-	9,331	عصام حلیم جريس سلفيتي
483,919	-	483,919	باسم عصام حلیم سلفيتي
723,000	-	723,000	شركة جوار عمان للتطوير العقاري
768,000	768,000	-	شركة الاتحاد للوساطة المالية
1,010,000	10,000	1,000,000	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي
1,355	-	1,355	ناصر جميل شلبية
670,462	-	670,462	فيصل رجائي حلیم سلفيتي
688,125	-	688,125	زيد رجائي حلیم سلفيتي
1,001	1,000	1	زيد رجائي سلفيتي وفيصل رجائي سلفيتي
325,176	-	325,176	عمر اسامة حلیم سلفيتي
91,508	-	91,508	طارق رجائي حلیم سلفيتي
52,687	-	52,687	حلیم اسامة حلیم سلفيتي
7,731,329	106,000	7,625,329	شركة عنقاء المغرب لادارة العقارات
1,022,006	-	1,022,006	سامية حلیم جريس سلفيتي
36,316	-	36,316	لؤي نمر رشيد حصري
5,821	-	5,821	محمد فايز سعود الكردي
8,087	-	8,087	شركة أصدقاء مهرجانات الاردن
<b>12,739,220</b>	<b>510,622</b>	<b>12,228,598</b>	<b>مجموعة " محمد نبيل " حمودة:</b>
479,490	-	479,490	الشركة الاردنية للاعلاف
13,883	-	13,883	شركة الشفق للتجميل
2,273,262	-	2,273,262	شركة الصناعات الحديثه للصبغ والكيمواويات
249,117	-	249,117	شركة بوكس لتجارة الاجهزة الرياضية

187,241	97,941	89,300	شركة تقنية الجيل للانظمة الكهربائية والوكالات التجارية
325,879	-	325,879	شركة صوامع الاردن لتخزين وطن الحبوب وتصنيع منتجاتها
2,867,349	-	2,867,349	شركة كيماويات الاردن
20,669	20,500	169	شركة مخازن الاتحاد لتجارة المواد الغذائية
4,508,774	-	4,508,774	شركة حمودة اخوان للتجارة والاستثمار
922,899	-	922,899	شركة وادي الاردن لتنمية الثروة الحيوانية
17,051	-	17,051	ليلي عبد الهادي حمودة
106,877	-	106,877	"محمد نبيل" عبد الهادي حمودة
279,964	-	279,964	مصنع مياه النبلاء لصاحبه هاني شكري يوسف عبدالرحمن
34,811	-	34,811	نبيلة عبد الهادي حمودة
6,917	-	6,917	طارق زهدي عبد الهادي حمودة
392,181	392,181	-	شركة بروفيمي الاردن لصناعة مركبات الاعلاف
52,856	-	52,856	هاني شكري يوسف عبد الرحمن
<b>12,439,673</b>	<b>2,848,962</b>	<b>9,590,711</b>	<b>مجموعة مغيث غياث سختيان:</b>
2,836,000	2,836,000	-	الشركة العربية للانظمة المكتبية
8,265,736	-	8,265,736	الشركة المتحدة لصناعة الادوية
130,848	-	130,848	الشركة المتقدمة للغاز المركزي
2,000	2,000	-	سرمد نعمة الله الدليمي
1,193,524	-	1,193,524	شركة صندوق المرأة
11,565	10,962	603	مغيث غياث سختيان
<b>622,463</b>	<b>6,000</b>	<b>616,463</b>	<b>مجموعة سامي محمد المبروك:</b>
138,797	2,000	136,797	اسامة محمد عبدالله المبروك العرفي
149,366	2,000	147,366	سامي محمد المبروك
144,174	-	144,174	سراج الدين سامي محمد المبروك
96,871	-	96,871	علاء محمد عبدالله المبروك
93,245	2,000	91,245	معتز محمد عبدالله المبروك
10	-	10	زينب عبدالله عبد السلام

## بيان بعدد أسهم موظفي الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم

عدد الأسهم كما في عام 2016			عدد الأسهم كما في عام 2017			الجنسية	الاسم
المجموع	أقاربه	الموظف	المجموع	أقاربه	الموظف		
473,594	-	473,594	606,200	-	606,200	اردنية	نادية حلمي السعيد
15,000	-	15,000	30,000	-	30,000	اردني	دانيال فواز الشرايحة
-	-	-	31,560	-	31,560	اردني	عامر "محمد خير" ابو ليلي
-	-	-	-	-	-	اردنية	ديمة مفلح عقل
-	-	-	-	-	-	اردني	محمد غاصب حتاملة
-	-	-	-	-	-	اردني	بشار "محمد خير" عبابنه
-	-	-	-	-	-	اردني	طارق "محمد سعيد" بدوي
-	-	-	-	-	-	اردني	محمد محمود برجاق
-	-	-	-	-	-	اردني	فادي "احمد كمال" مرعي
-	-	-	-	-	-	اردني	زيد إباد كمال
-	-	-	-	-	-	اردني	مؤنس ممدوح حدادين
-	-	-	-	-	-	اردني	محمد راغب عثمان
-	-	-	-	-	-	اردنية	نتالي مازن النبر
-	-	-	-	-	-	اردني	محمود تيسير بدوان
-	-	-	-	-	-	اردنية	* ربي خليل كاجو

\* تم تقديم الاستقالة بتاريخ 2017/07/31

لا يوجد أي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا او أقاربهم يملكون أية أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه، كما لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لموظفي الإدارة التنفيذية العليا، ولا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب موظفي الإدارة التنفيذية العليا.

## بيان بأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية

### نادية حلمي حافظ السعيد: الرئيس التنفيذي

سنة الميلاد: 1965

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة ماجستير إدارة الأعمال في مجال التمويل ونظم المعلومات الإدارية من الجامعة الأمريكية في القاهرة عام 1992.

- حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- مدير عام بنك الاتحاد.
- مستشار التطوير الاستراتيجي - بنك الاتحاد.
- الرئيس التنفيذي لمؤسسة البحر الميت للتنمية.
- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- أمين عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- مستشار اقتصادي لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- خبرة 10 سنوات في بنك الإتحاد في عدة مناصب آخرها: مدير دائرة الخدمات المصرفية للشركات.

- المجموعة الأردنية للتكنولوجيا.

- مجموعة نجار - القاهرة.

العضويات:

- نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الإتحاد للوساطة المالية.
- نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الإتحاد للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك.
- عضو مجلس المدفوعات الوطني الاردني.
- عضو مجلس إدارة شركة انجاز لتهيئته الفرص الاقتصادية للشباب الأردني.
- عضو مجلس ادارة شركة المبادرة لدعم الرواد (Endeavor Jordan).
- عضو مجلس إدارة صندوق جامعه اليرموك للاستثمار.

- عضو مجلس اداره المنتدى الأردني للإستراتيجيات (Jordan Strategy Forum).
- عضو مجلس إدارة شركة الحلول المالية للدفع بالهاتف النقال.
- عضو مجلس اداره شركة جوردان سولار ون للطاقة المتجددة.
- عضو مجلس إدارة مركز هيا الثقافي.
- عضو مجلس الأمناء لنادي خريجي الجامعة الامريكية بالقاهرة -الأردن.

### ديمة مفلح محمد عقل: نائب الرئيس التنفيذي

سنة الميلاد: 1968

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2001 من جامعة لندن - Imperial College) في بريطانيا.
- حاصلة على درجة الماجستير في الأسواق المالية عام 1998.
- حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 1990.

الخبرات العملية:

- نائب مدير عام بنك الإتحاد منذ 2012/01.
- مساعد مدير عام بنك الإتحاد لإدارة المخاطر والامتثال لغاية 2012/01.
- مساعد المدير العام/ مدير ادارة المخاطر والامتثال في البنك الأهلي (2005 – 2007).
- رئيس ادارة المخاطر والسياسة الإئتمانية في بنك الإسكان (2004 – 2005).
- مدير مخاطر الإئتمان في البنك العربي (1990 – 2004).
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للوساطة المالية.
- عضو هيئة مديرين شركة الاتحاد للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس ادارة بنك صفوة الاسلامي.

### "محمد غاصب" عبد الله عبد المجيد حتاملة: رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات

سنة الميلاد: 1971

الشهادة العلمية:

- حاصل على ماجستير إدارة أعمال (تمويل) من جامعة NYIT (الأردن) عام 2007.

- حاصل على بكالوريوس اقتصاد عام 1993 من جامعة دمشق.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الإتحاد منذ تاريخ 1999/06.
- عمل لدى بنك القاهرة عمان (1994-1999).
- عضو مجلس ادارة شركة البنوك التجاريه للمساهمه في الشركات.

### بشار "محمد خير" عوض عبابنه: رئيس ادارة التدقيق الداخلي

سنة الميلاد: 1970

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في ادارة الاعمال/ التمويل عام 1999 من جامعة برمينغهام سيتي في المملكة المتحدة.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من الجامعة الاردنية.
- حاصل على عدة شهادات مهنية معتمدة (CBA, ACPA, Passed Level I CFA).

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الإتحاد منذ تاريخ 2008/08.
- مدير تنفيذي للتدقيق الداخلي في بنك المؤسسة العربية المصرفية (2005 – 2008).
- مساعد مدير تنفيذي - محلل مالي رئيسي في مؤسسة ضمان الودائع (2002 – 2005).
- مفتش بنوك ومحلل مالي في البنك المركزي الاردني (1994 – 2002).
- عضو مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار ابتداء من 2010/5 – ممثل لبنك الاتحاد.
- عضو لجنة التدقيق في مؤسسة الملك الحسين ابتداء من 2016/3.

### طارق "محمد سعيد" حسن بدوي: رئيس الائتمان وادارة الائتمان

سنة الميلاد: 1966

الشهادات العلمية:

- حاصل على ماجستير في ادارة الاعمال/ محاسبة عام 1995 من الجامعة الاردنية.
- حاصل على بكالوريوس في المحاسبة فرعي اقتصاد واحصاء عام 1987 من الجامعة الاردنية.

الخبرات العلمية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/10.
- بنك الجزيرة، مدير ائتمان المنطقة الشرقية، السعودية (2007-2008).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الاردن وفلسطين (2005-2007).
- بنك عودة، مشرف ائتمان، عمان- الاردن (2004-2005).
- البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الاردن وفلسطين (1991-2004).

### محمد محمود أحمد برجاق: رئيس ادارة العمليات المركزية

سنة الميلاد: 1972

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من جامعة عمان الاهلية - الاردن.
- حاصل على شهادة مهنية (Certified Business Process Re-Engineering Practitioner) عام 2004.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/08.
- خبير متخصص في عمليات التجارة الدولية بخبرة تزيد عن ثلاثة وعشرون عاماً في مجال تمويل التجارة والعمليات المصرفية.
- مدير العمليات التجارية (البنك التجاري الأردني) في المملكة الأردنية الهاشمية (2005 - 2008).
- عمل أيضاً لدى كل من البنك العربي في المملكة الأردنية الهاشمية وبنك الرياض في المملكة العربية السعودية وبنك المال الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (1994 - 2005).
- رئيس اللجنة المصرفية الوطنية التابعة لغرفة التجارة الدولية - الأردن.
- عضو اللجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية - باريس وعضو فريق عمل خطابات الضمان المنبثق عن غرفة التجارة الدولية - باريس.
- عضو اللجنة الاستشارية للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية نشرة رقم 600 المنبثقة عن غرفة التجارة الدولية - باريس.

- شغل منصب محكّمًا في العديد من النزاعات الوثائقية الدولية في مجال عمليات التجارة الدولية.

**دانيال فواز عوده الشرايحة: رئيس ادارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء**

سنة الميلاد: 1977

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 2000 من جامعة البلقاء التطبيقية.
- حاصل على شهادة مقيّم رئيسي في أنظمة إدارة الجودة 2005.
- حاصل على شهادة برنامج إدارة المشاريع 2007.
- حاصل على شهادة إدارة حل النزاعات (الجزء الأول)، Eastern Mennonite University، 2009.
- حاصل على شهادة مدير تنفيذي في إدارة الموارد البشرية من أكاديمية إدارة الموارد البشرية، البحرين/كينيا 2010.
- حاصل على شهادة مدرب ومتخصص في الحوار التعليمي من Global Learning Partners كندا عام 2012.

الخبرات العلمية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2010/09.
- مستشار ومدرب معتمد في مجال إدارة الموارد البشرية وإدارة خبرة العملاء لدى عدة شركات ومؤسسات خاصة وحكومية ومنظمات غير حكومية (NGO) (2005 – 2010).
- مدير تنفيذي لإدارة خبرة العملاء وإدارة الموارد البشرية/التطوير والتدريب وإدارة المواهب والطاقات لدى شركة زين (2002 – 2010).
- مهندس كهربائي لدى شركة Setelcom (مجموعة فرانس تيليكوم) (2000 – 2002).

**محمد راغب حسين عثمان: رئيس ادارة الخدمات المصرفية للافراد**

سنة الميلاد: 1980

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في نظم المعلومات الادارية عام 2007 من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الاردن.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 2002 من الجامعة الهاشمية.

- حاصل على شهادة مصرفي اسلامي معتمد (CIB) من (AAOIFI) من البحرين عام 2012.
- الخببرات العملية:
- عمل لدى بنك الإتحاد منذ تاريخ 2014/04.
- مدير إدارة الأصول – مصرف الراجحي الأردن (2010 – 2013).
- مدير تطوير المنتجات – البنك الأهلي الأردني (2006 – 2010).
- مسؤول تطوير وربحية البطاقات في مجموعة التجزئة العالمية (Global Retail Banking) – البنك العربي (2003 – 2006).

### فادي "احمد كمال" مرعي مرعي: رئيس ادارة الخزينة

سنة الميلاد: 1978

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة الماجستير في ادارة الاعمال عام 2015 من جامعة ليفربول في المملكة المتحدة.
  - حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية عام 2001 من جامعة اليرموك.
  - حاصل على ACI Dealing Certificate عام 2007.
  - حاصل على رخصة مدير اصدار من هيئة الأوراق المالية عام 2013 .
  - حاصل على رخصة مدير استثمار من هيئة الأوراق المالية عام 2015.
  - حاصل على رخصة مستشار مالي من هيئة الأوراق المالية عام 2015.
- الخببرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2002/08.
- عضو هيئة المديرين في شركة الاتحاد للوساطة المالية.

### مؤنس ممدوح حنا حدادين: رئيس ادارة المخاطر والامثال

سنة الميلاد: 1977

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في ادارة الأعمال الدولية عام 2015 من Lancaster University في بريطانيا.

- حاصل على درجة البكالوريوس في تخصص الإدارة المالية والمصرفية 1999 من الجامعة الهاشمية.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/02.
- مدير إدارة مخاطر التشغيل والعمليات - البنك الاهلي (2007-2008).
- محلل مالي رئيسي - هيئة التأمين (2005-2007).
- محلل مالي - البنك المركزي الأردني (2003-2005).
- رئيس قسم - البنك الأهلي الأردني (1999-2003).

### زيد اياك اكرم كمال: رئيس ادارة العمليات المالية

سنة الميلاد: 1980

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة الأعمال فرعي مالية ومصرفية عام 2001 من جامعة اليرموك.

- حاصل على شهادة (CPA) من جمعية المحاسبين الامريكية.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2014/04.
- مدير مالي صندوق الائتمان العسكري (2011-2014).
- مراقب مالي بنك ستاندرد تشارترد - الأردن (2007-2011).
- محاسب رئيسي - بنك المال الأردني (2004-2007).
- مساعد رئيس قسم - بنك القاهرة عمان (2001-2004).

### عامر "محمد خير" زكي أبو ليلي: رئيس ادارة التكنولوجيا

سنة الميلاد: 1982

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة نظم وشبكات الاعمال، جامعة فيلادلفيا عام 2005.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2016/11.
- مؤسس ومدير تنفيذي للتكنولوجيا في (MarkaVIP) (2010 – 2016).
- مدير تنفيذي للتكنولوجيا في إزم للانتاج الابداعي (2010-2007).
- مدير التطوير التكنولوجي في Quality Management Systems, Resourcing Services LTD (2007 – 2006).

### محمود تيسير احمد بدوان: رئيس ادارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة

سنة الميلاد: 1982

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل عام 2008 من الجامعة الهاشمية.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 2004 من جامعة اليرموك.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2013/07.
- مدير مالي / مستشفى الرشيد (2013-2012).
- رئيس قسم دائره الشركات الصغيرة والمتوسطة/ البنك الاهلي الاردني (2012-2007).
- مدير علاقات عملاء – بنك الاسكان للتجارة والتمويل (2007-2004).

### نتالي مازن يوسف النبر: مدير تنفيذي أول، إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق

سنة الميلاد: 1985

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة البكالوريوس في التسويق عام 2007 من جامعة فرانكلن Franklin University في سويسرا.
- الخبرات العملية:
- عملت لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2013/03.
- مديرة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا العقبة (2013 – 2011).
- محللة أبحاث السوق لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (2011-2010).
- مسؤولة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (2010-2007).

ربى خليل اسكندر كاجو: مدير ادارة المشاريع (تم تقديم الاستقالة بتاريخ 2017/07/31)

تاريخ الميلاد: 1976

الشهادة العلمية:

▪ حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة الصناعية عام 1999 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- عملت لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ (2011/06).
- مديرة التخطيط الاستراتيجي وادارة المشاريع في برنامج الحكومة الاللكترونية (2011-2004).
- مديرة مشروع في شركة Aregon للتجارة الاللكترونية (2004-2001).
- مديرة تخطيط انتاج في مجموعة الصايغ (2001-1999).

## المزايا والمكافآت التي تتمتع بها الإدارة التنفيذية العليا عن عام 2017

مكافآت المدفوعة خلال عام 2017	رواتب وعلاوات ومكافآت	سفر وإقامة	البيان
230,000	284,000	1,210	السيدة نادية حلمي السعيد
75,000	190,000	800	السيدة ديمة مفلح عقل
28,000	133,400	1,025	السيد محمد غاصب حتاملة
26,000	119,700	1,025	السيد بشار "محمد خير" عباينه
26,000	128,600	1,025	السيد طارق "محمد سعيد" بدوي
26,750	120,200	400	السيد محمد محمود برجاق
25,000	119,700	1,380	السيد دانيال فواز شرايحة
27,500	111,300	1,520	السيد فادي "احمد كمال" مرعي
11,200	97,100	1,070	السيد زيد إياد كمال
14,000	113,900	580	السيد مؤنس ممدوح حدادين
26,500	106,300	622	السيد محمد راغب عثمان
7,000	61,000	1,600	السيدة نتالي مازن النبر
8,750	89,700		السيد محمود تيسير بدوان
33,332	128,000		السيد عامر "محمد خير" ابو ليلي
11,900	48,393		* السيدة ربي خليل كاجو
<b>576,932</b>	<b>1,851,293</b>	<b>12,257</b>	<b>المجموع</b>

\* تم تقديم الاستقالة بتاريخ 2017/07/31

\* قام البنك ببناء مخصص (2,200,000) دينار بدل مكافآت لجميع موظفي البنك بما في ذلك الإدارة التنفيذية عن عام 2017 ليتم دفعها في عام 2018 حسب موافقة مجلس الادارة وحال الانتهاء من تقييم أداء الموظفين خلال شهر 2018/04.

كما يقوم البنك بتوفير المزايا التالية لاعضاء الادارة التنفيذية (رئيس مجلس الادارة المتفرغ، والمدير العام ومساعد مدير العام):-

1- سيارة للاستخدام متضمنة كامل مصاريفها.

2- خط هاتف خلوي بما في ذلك الجهاز.

\* لا يوجد أي مكافآت غير مالية تم منحها للإدارة التنفيذية العليا غير ما ورد أعلاه.

## سياسة منح المكافآت

توضح سياسة الزيادات السنوية والمكافآت ممارسة البنك فيما يتعلق بهذا الخصوص بما يضمن العدالة الداخلية والمحافظة على الموظفين وأعضاء الإدارة التنفيذية ذوي الأداء المتميز ومكافأتهم، وجذب أفضل الخبرات والمهارات المتواجدة في السوق البنكي.

يقرر مجلس الإدارة بناءً على تنسيب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة وموافقة لجنة الترشيح والمكافآت المبلغ الإجمالي للزيادات السنوية والمكافآت.

تنطبق المكافآت والزيادات السنوية على الموظفين الذين تم تعيينهم في أو قبل الثلاثين من حزيران من العام الذي تم التقييم بناءً عليه، ويتم احتساب المكافأة والزيادة نسبةً وتناسباً من تاريخ التعيين لمن لم يكمل سنة كاملة في البنك، أما في حالة التعيين بعد الثلاثين من حزيران فيتم استثنائهم من الزيادة والمكافأة.

ترتبط نسبة الزيادة السنوية للموظفين (إن وجدت) بمقدار الأرباح السنوية للبنك وأداء البنك مقارنة بالموازنة التقديرية ومعدل التضخم وتقييم أداء الموظفين بالإضافة إلى الدراسات المسحية للرواتب ونتائج المسح السنوي الذي يقارن نسب الزيادات الممنوحة للموظفين في القطاع المصرفي ويتم إعتماؤها من لجنة الترشيح والمكافآت.

ترتبط المكافأة السنوية لكل موظف بإنتاجيته وحسن الأداء وتحقيق الأهداف والتعامل مع زملائه ومع عملاء البنك في ضوء الأسس العامة التي تقرها لجنة الترشيح والمكافآت لجميع الموظفين في ضوء أداء البنك والسوق والموظفين، بحيث تكون المكافآت السنوية على شكل نسبة أو مضاعفات من الرواتب الشهرية الإجمالية أو مبالغ مقطوعة.

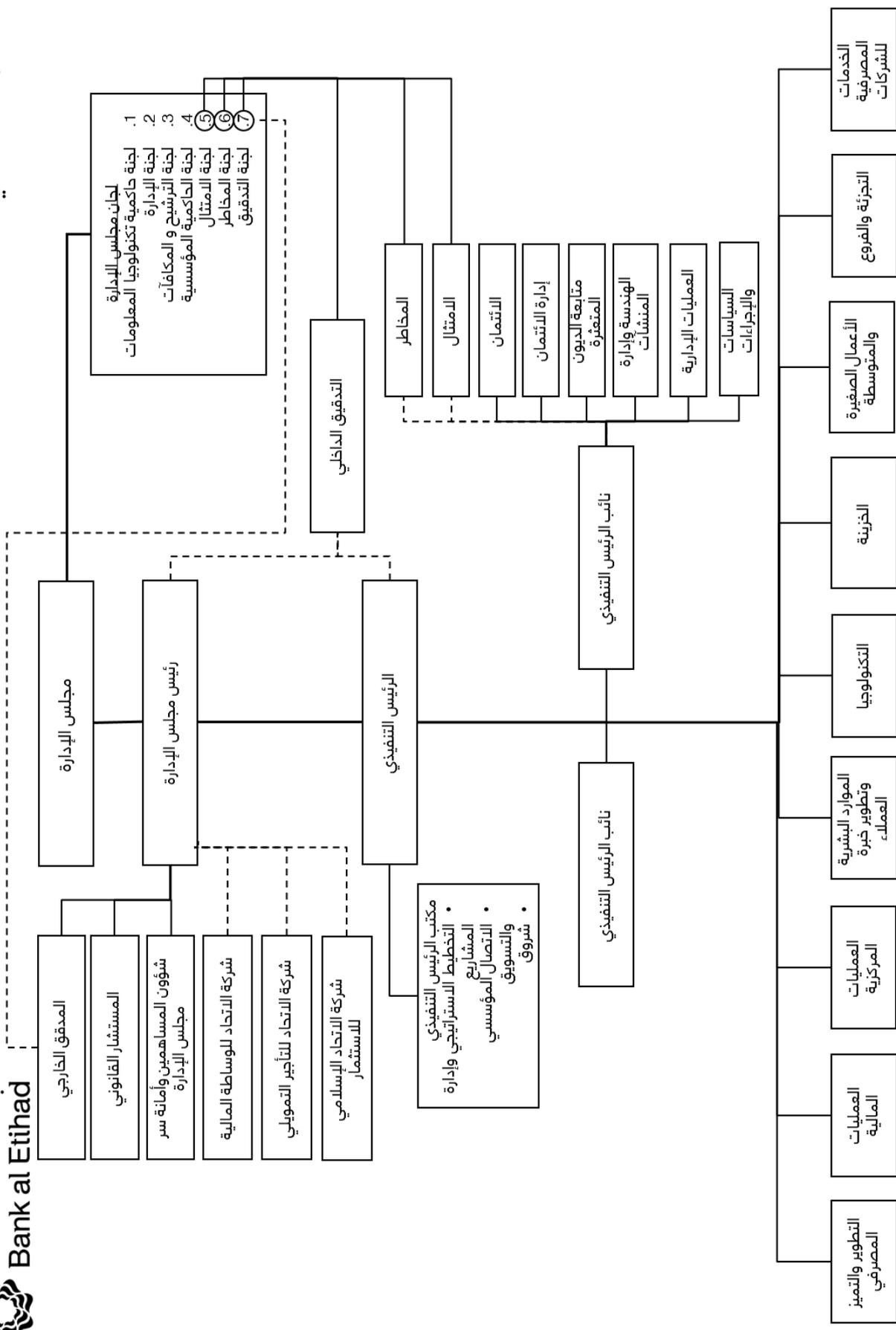
يتم منح الزيادات والمكافآت السنوية بعد الإنتهاء من عملية تقييم الأداء السنوي، وتتم مراجعة وتقييم أداء الموظفين مع نهاية كل عام وتكون الزيادات أو التعديلات سارية المفعول اعتباراً من شهر نيسان أو حسب ما يُقر من الإدارة العليا.

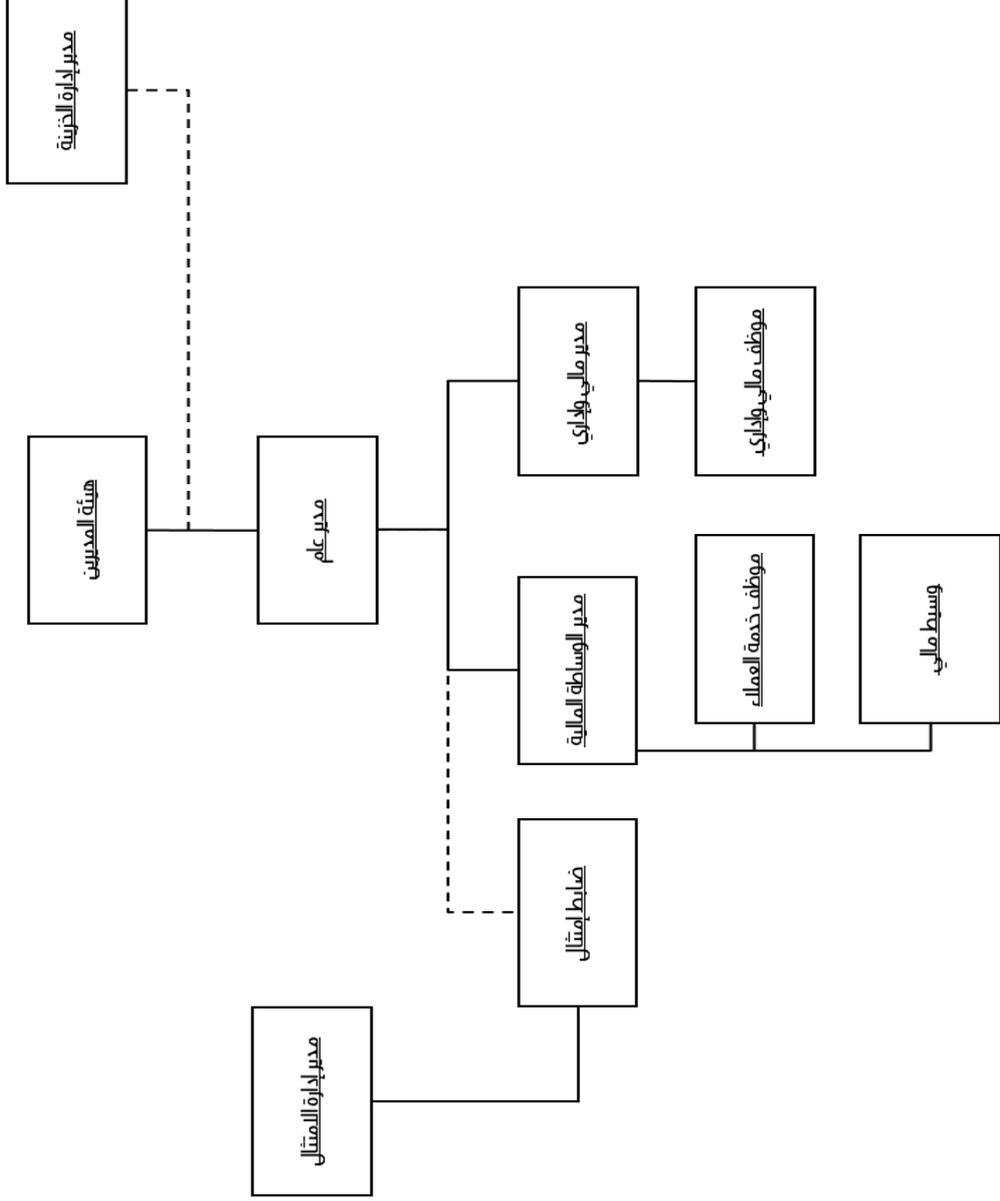
هذا، ايضاً يتم دفع مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية (ومن ضمنهم الرئيس التنفيذي) المرتبطة بالأداء على شكل مكافآت مؤجلة تماشياً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمكافآت المالية للداريين والتي تنص "على أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني".

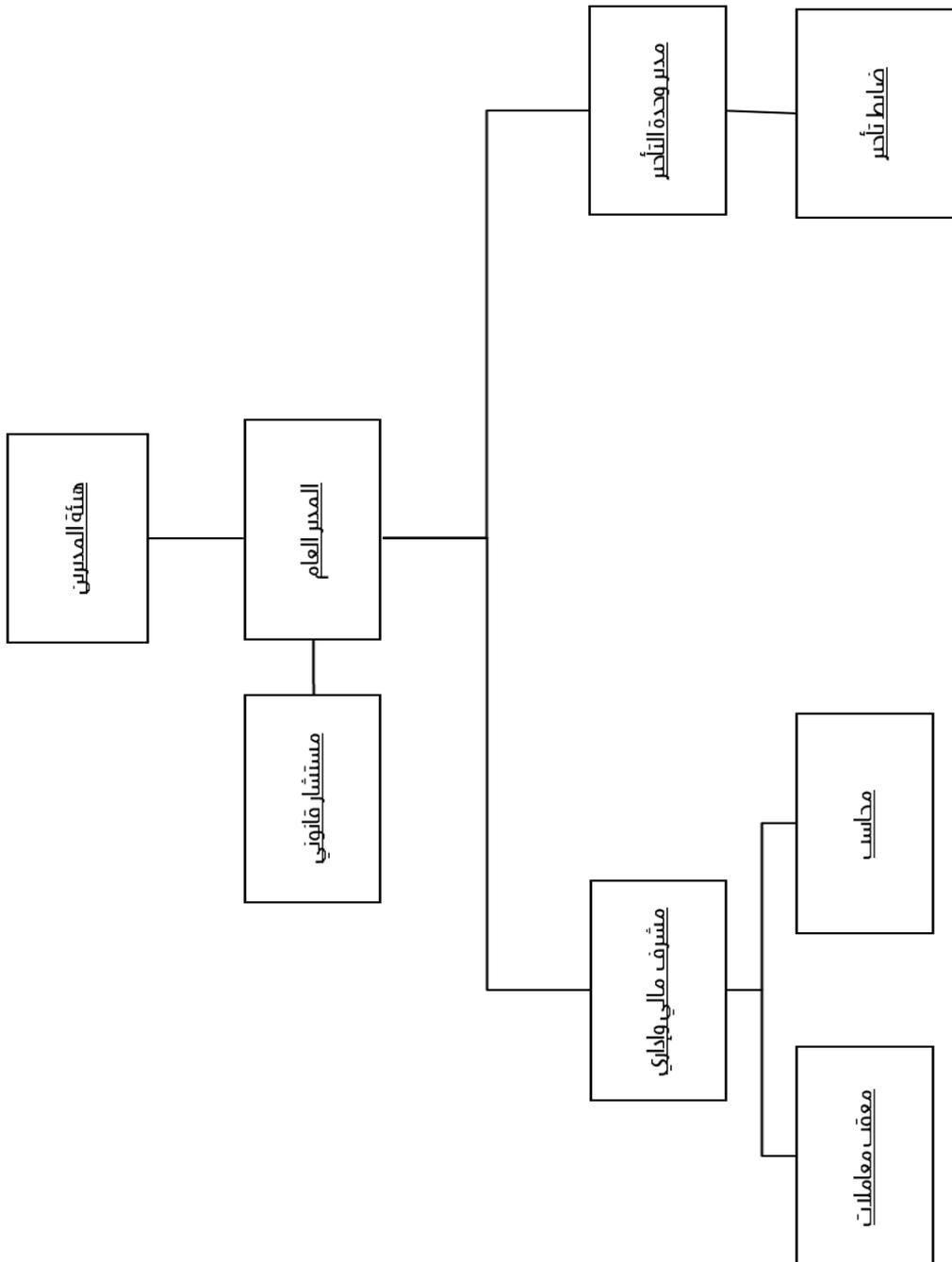


بنك الاتحاد  
Bank al Etihad

## الهيكل التنظيمي لبنك الاتحاد

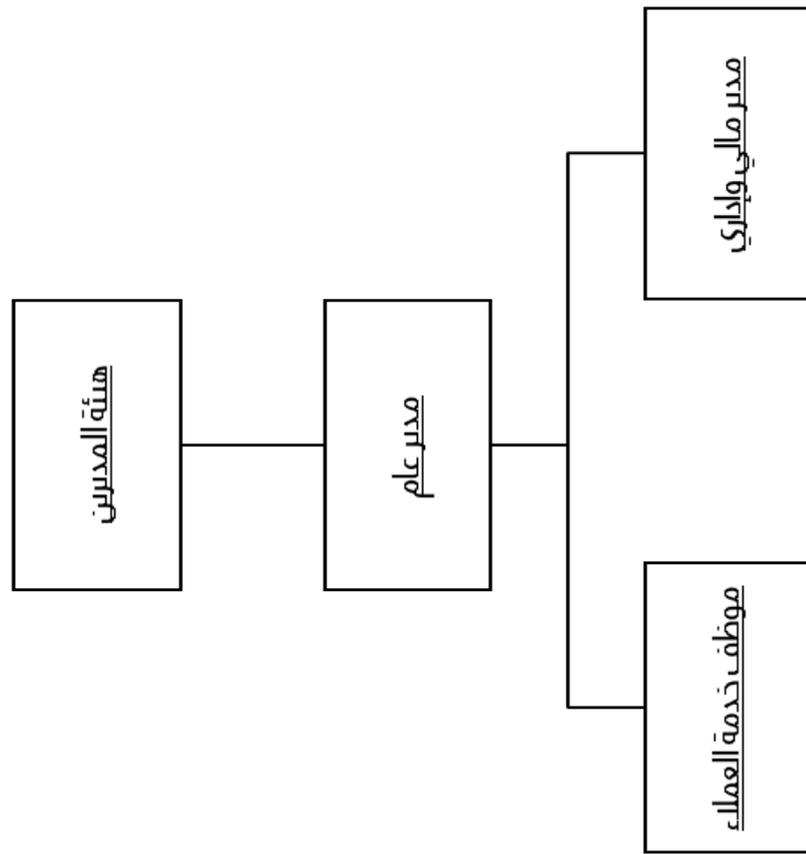




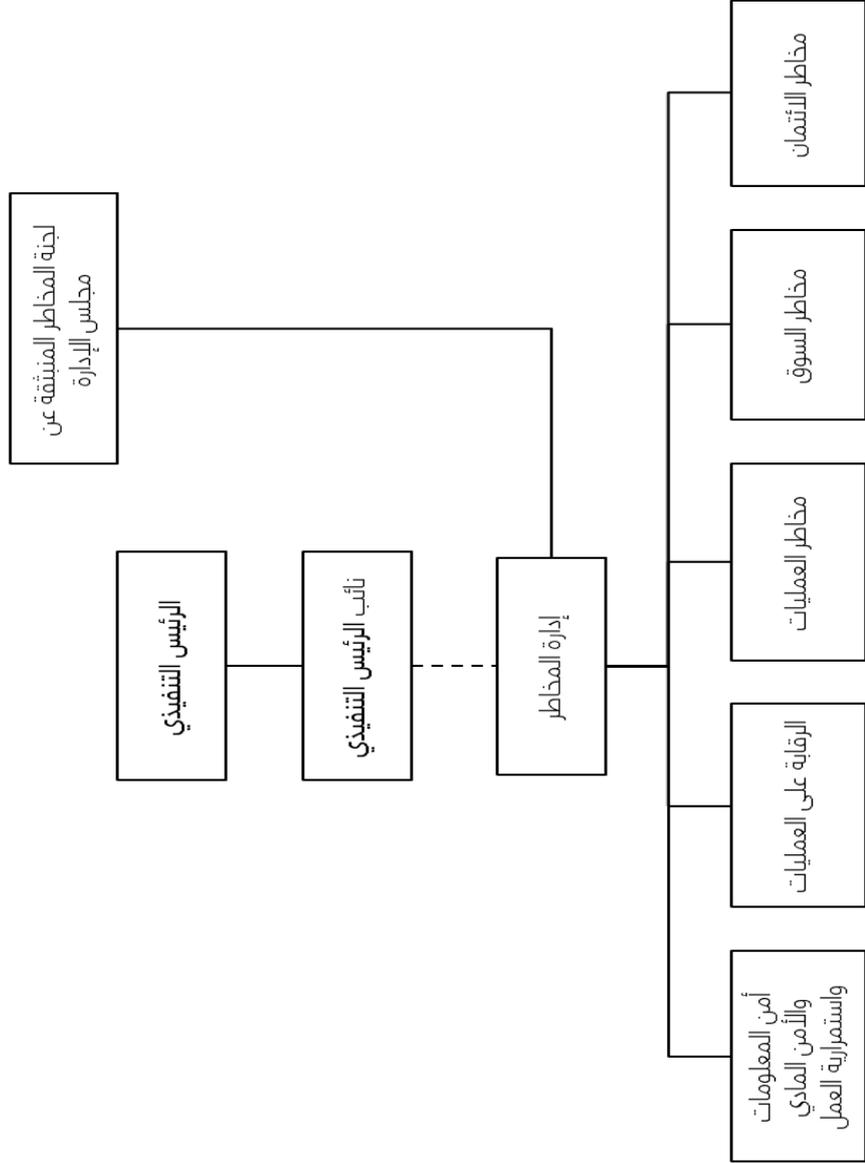


## شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

### الهيكل التنظيمي لشركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار



الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر



## سياسة التعيين

- لا يتم تعيين أي موظف خارج نطاق الهيكل التنظيمي المعتمد لدى البنك والخطط الموضوعية والميزانية التقديرية بعد إقرارها من قبل مجلس الإدارة والتي يتم بموجبها تحديد أعداد الموظفين في كل دائرة بما فيها الشواغر والمؤهلات المطلوبة لإشغالها وفي حال وجود أي استثناءات، يتم الحصول على الموافقات اللازمة.
- يجب الالتزام بقانون العمل الأردني وقانون البنوك والأحكام الواردة في نظام موظفي بنك الاتحاد (وأي تعديل يطرأ على أي منها) بالنسبة لإجراءات التعيين وأي قوانين ذات علاقة.
- يجب الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك (وأي تعديل يطرأ عليها) وذلك في مجال التعيينات والاستقالة والاحلال.
- يجب على ادارة الموارد البشرية - قسم التعيين والاستقطاب وعند تعيين أي موظف في البنك الالتزام بما يلي:
  - أن يكون أردني الجنسية.
  - في حال كان غير أردني الجنسية ويحتاجه البنك بما يتماشى مع قانون العمل الساري ومتطلبات البنك المركزي وحاصل على موافقة وزارة العمل.
  - قد أتم السنة الثامنة عشر من العمر.
  - التأكد من أن الموظف حسن السيرة والسلوك وليس محكوماً عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.
  - التأكد من ان الموظف لائقاً صحياً بناءً على فحص طبي معتمد من قبل البنك.
  - حائزاً على شهادة جامعية من جامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما عدا بعض الوظائف غير المصنفة حيث يمكن تعيين حملة التوجيهي والدبلوم.
  - اجتياز المرشح للمراحل المختلفة للتعيين بما في ذلك امتحانات القبول المقررة والمقابلات الشخصية وحسب الوظيفة ومستواها.
  - يتم إخضاع الموظف الجديد لفترة التجربة المقررة بموجب أحكام قانون العمل الأردني، يتم خلال تلك الفترة متابعة وتقييم أداء الموظف من خلال رؤسائه بحسب المعايير الموضوعية والمعتمدة لذلك لاتخاذ الرأي المناسب في التثبيت في الخدمة الدائمة لدى البنك.
  - الحرص على تفعيل سياسة تعيين الأقارب في البنك.
  - إعتداد أفضل الطرق الحديثة في إستقطاب وتعيين ذوي الكفاءات والخبرات.

## بيانات الموظفين

\* بلغ عدد موظفي البنك في نهاية عام 2017 (1142) موظفاً:

1- (1128) موظفاً في الإدارة العامة والفروع في الاردن.

2- (6) موظفين في شركة الإتحاد للوساطة المالية.

3- (8) موظف في شركة الإتحاد للتأجير التمويلي.

\* الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم.

المؤهل	الإدارة والفروع المحلية	شركة الإتحاد للوساطة المالية	شركة الإتحاد للتمويلي
دكتوراة	1	-	-
ماجستير	63	1	2
دبلوم عالي	1	-	-
بكالوريوس	895	4	5
دبلوم	48	-	-
توجيهي	59	-	-
دون التوجيهي (مراسلون، سائقون ودراس)	61	1	1
<b>المجموع</b>	<b>1128</b>	<b>6</b>	<b>8</b>

\* التوزيع الجغرافي لموظفي البنك والشركات التابعة.

عدد الموظفين	اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين	اسم الفرع / الموقع
18	فرع الشميساني	728	الإدارة العامة
9	فرع دابوق	8	فرع جبل عمان
9	فرع الصوفية	12	فرع الجاردنز
6	فرع الجبيهة	11	فرع شارع مكة
8	فرع ضاحية الياسمين	19	فرع سيتي مول
8	فرع وسط البلد	8	فرع مرج الحمام
10	فرع ماركا الشمالية	11	فرع الوحدات
9	فرع عبدون	16	فرع تاج مول
8	فرع ام اذينة	8	فرع عبدون الشمالي
8	فرع جبل الحسين	7	فرع جو بارك
6	فرع جامعة اربد	5	فرع شارع الرينبو
6	فرع الرابية	7	فرع البيادر
8	فرع خلدا	8	فرع الكرك
7	فرع طبربور	8	فرع سحاب
8	فرع مادبا	7	فرع الهاشمي الشمالي
7	فرع الزرقاء الجديدة	9	فرع الزرقاء
9	فرع اربد	8	فرع الرمثا
11	فرع العقبة	7	فرع الحصن
9	فرع العبدلي مول	6	فرع ماحص
8	فرع مجمع عمان الجديد/اربد	8	فرع المفرق
10	فرع هاي مول	6	فرع المقابلين
6	فرع صويلح	8	فرع ضاحية الرشيد
8	مستودعات البوندد	17	وحدة الصرافة المركزية/ الشميساني
8	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	6	شركة الاتحاد للوساطة المالية
1142	المجموع		

## التأهيل والتدريب

إيماناً من البنك بأهمية التطوير وصقل مهارات موظفيه، فقد واصل بنك الاتحاد بتحقيق الانجازات المخطط لها في مجال التدريب لعام 2017 من خلال رفع كفاءة الموظفين في القطاع المصرفي والمالي اكااديمياً ومهنياً من حيث الارتقاء والتنوع في البرامج الاكاديمية والعلمية والتدريبية داخل وخارج المملكة.

والجدول التالي يبين تفصيلاً لعدد ونوع البرامج التدريبية التي وفرها البنك لعام 2017:

الإدارة العامة		الفروع		عدد المشتركين		البيان
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
%49.19	755	%15.70	417	%27.96	1172	دورات محلية
%2.41	37	%0.08	2	%0.93	39	دورات خارجية
%48.40	743	%84.22	2237	%71.10	2980	مركز تدريب داخل البنك
%100	1535	%100	2656	%100	4191	المجموع

حرصاً من البنك على مواكبة المستجدات العلمية الحديثة في مجال البرامج والشهادات المهنية المختصة حصل (108) موظف من مختلف الدوائر على الشهادات حسب الجدول التالي:

عدد الملتحقين	شهادات مهنية متخصصة
9	CAMS
1	Certified business Analysis
1	Certified Compliance Officer
1	Certified Documentary Credits Specialist
16	Certified International Call Center Representative
5	Certified International Sales Manager
1	Certified Operational Risk Executive
1	Certified Operational Risk Manager
3	مدقق داخلي معتمد CIA
5	COBIT 5
7	Economic Crime & Fraud prevention (CFC)
3	PMI – PBA
1	Training Management Certification

32	البرنامج التدريبي الشامل للمصرفيين
21	البرنامج الشامل لموظفي التلر
1	الدبلوم المهني المتخصص في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة
108	المجموع

تم توفير (77) فرصة تدريبية لطلاب المدارس والجامعات والخريجين الجدد، بالإضافة إلى طلاب الجامعات من خارج الأردن وذلك انطلاقاً من سياسة البنك الرامية إلى خدمة المجتمع المحلي والاستفادة من هذه الكوادر لتغطية شواغر عدة في البنك إذا ارتأى الأمر إلى ذلك.

عدد الطلاب المتدربين	الجامعات والمؤسسات
4	المحفظة الاستثمارية طويلة المدى-ليبيا
61	تدريب مهني للجامعات
4	تدريب مهني لطلاب المدارس
2	تدريب طلاب من خارج الاردن Colombia University
6	برنامج درب LOYAC
77	المجموع

#### أسعار أسهم البنك خلال السنوات الخمس الماضية

السنة	2017	2016	2015	2014	2013
السعر	1.620	2.010	1.530 دينار	1.800 دينار	1.650 دينار

#### السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المتحققة والأرباح النقدية الموزعة

السنة	2017	2016	2015	2014	2013
الأرباح المحققة	34,799,083	29,235,822	28,833,141	26,473,189	22,522,015
الأرباح النقدية الموزعة	-	12,500,000	12,500,000	8,800,000	6,600,000
الأرباح المقترح توزيعها	16,000,000	-	-	-	-

#### أتعاب مدققي الحسابات

بلغت أتعاب تدقيق الحسابات لعام 2017 مبلغ (158,898) دينار بما فيها ضريبة المبيعات، منها (5,800) دينار لشركة الإتحاد للوساطة المالية و(4,640) دينار لشركة الإتحاد للتأجير التمويلي.

## وحدة لإدارة ومعالجة شكاوي العملاء

شكاوي العملاء تتيح الفرصة لنا لتحسين مستوى أداء الخدمة، حيث أننا سنكون مسرورين لحل مشكلة العميل بشكل فعال، ولكن المهمة لا تقف عند هذا الحد، وإنما يجب علينا أن نتعلم من هذه الشكاوي لنتمكن من الارتقاء بمستوى خدماتنا. وإن المستوى المتميز في إدارة التعامل مع شكاوي العملاء هو من الأهداف الرئيسية التي يسعى بنك الاتحاد إلى تحقيقها، حيث يسعى البنك إلى ترسيخ وتطوير المفاهيم العامة لخدمة المشتكي من خلال التثقيف بالسياسات والقوانين المصرفية ليكون المشتكي مدركاً لحقوقه في حال رغبته للتقدم بشكوى ومساعدته بمعرفة الإجراءات المطلوبة للتقدم بشكواه والتي تتسم بالسهولة وبسرعة الاستجابة.

واستناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31، فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوي العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الإمتثال.

وتقع مسؤولية متابعة شكاوي العملاء على موظفي الوحدة حيث يقوم الموظف المسؤول عن استلام الشكوى بتوفير الوقت والاستماع جيداً للعميل والمساهمة بشكل فعال ودقيق على مساعدته لحل شكواه وشرح وجهه نظر البنك للوصول إلى قناعة مرضية وموضوعية بين الطرفين وتكون المهام الرئيسية لوحدة شكاوي العملاء:

- 1- استقبال وتحليل شكاوي العملاء وتسجيلها على النظام الخاص بالشكاوي/ السجل الإلكتروني ومتابعتها.
- 2- الرد على شكاوي العملاء ضمن الإطار الزمني المحدد.
- 3- إعداد التقارير الخاصة بشكاوي العملاء والتي تتضمن إحصائية مجمعة بعدد الشكاوي المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوي وخطة عمل لمنع / للحد من تكرار الشكاوي المقدمة وإرسالها إلى الجهات المختصة.
- 4- رفع تقارير شهرية إلى الإدارة العليا للبنك ومدراء الدوائر المعنية بتفاصيل الشكاوي المقدمة.
- 5- رفع تقارير "ربع سنوية" إلى البنك المركزي الأردني تتضمن كحد أدنى إحصائية مجمعة بعدد الشكاوي المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوي المقدمة.
- 6- إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوي العملاء واعتمادها وتعميمها على كافة موظفي البنك.
- 7- توفير قنوات متعددة للعميل لإيصال شكواه مثل:

- البريد الإلكتروني customerscomplaint@bankaletihad.com
- الفاكس + (962) 6 5624231
- البريد العادي
- الحضور الشخصي
- صناديق الشكاوي بالفروع

وفيما يلي إحصائية بالشكاوي التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2017 عبر مختلف القنوات

حسب التالي:

التصنيف	عدد الشكاوي الإجمالي
خدمات إلكترونية	38
أسعار الفوائد والعمولات والرسوم	25
سلوك التعامل المهني	200
البطاقات الائتمانية والحوالات	162
العقود وشروط التعامل	195
<b>المجموع</b>	<b>620</b>

وتم التعامل مع هذه الشكاوي ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوي أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوي والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوي وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوي مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
  - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
  - اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
  - تعديل البنية التحتية للخدمات الإلكترونية.
  - تدريب الموظفين.

## المخاطر التي يتعرض لها البنك

### مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناتجة عن عدم (قدرة/ رغبة) المقترض بسداد المبالغ المستحقة عليه (أصل الدين او/والفوائد والعمولات المترتبة عليه).

للد من آثار مخاطر الائتمان والسيطرة عليها يستخدم بنك الإتحاد مجموعة متنوعة من التقنيات بما يضمن استقرار وسلامة البنك. فتستخدم الضمانات المستوفاة من العميل مقابل التسهيلات الائتمانية للتخفيف من حدة المخاطر الناتجة عن الديون المتعثرة بحيث يتم فرض حد أدنى لنسب تغطية الضمانات المقبولة ضماناً للاسترداد في حالة التعثر.

وفي حالات أخرى يطلب البنك كفالات طرف ثالث و/ أو التنازل عن إعتمادات مستندية واردة وترتيبات مماثلة من أطراف ثالثة لحماية البنك في حال تخلف العميل عن سداد الإلتزامات.

ويتم استخدام إستراتيجية تنويع مكونات المحفظة الائتمانية كأداة للتخفيف من مخاطر الائتمان ولضمان ذلك تعمل ادارة مخاطر التركزات من خلال تحديد السقوف الائتمانية عبر القطاعات الاقتصادية، والمناطق الجغرافية والتصنيفات الائتمانية والمنتجات.

كما يستخدم البنك أدوات لقياس مخاطر الائتمان للتأكد من عدم تعرضه لمخاطر غير محسوبة ولاستخدامها للتعرف المبكر على اي تراجع في مخاطر المحفظة.

وبهدف التعرف على حجم المخاطر المستقبلية يقوم البنك بعمل اختبارات الأوضاع الضاغطة في ضوء افتراض سيناريوهات أوضاع ضاغطة وتوقعات اقتصادية وتجارية سلبية بشكل دوري بهدف إيجاد آليات لتلافي هذه الأخطار أو لتخفيف من أثارها.

### مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية واي اداة اخرى يحتفظ بها البنك مثل المعادن، والتي يؤدي تذبذب أسعارها الى تحمل البنك لخسائر نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج الميزانية.

يعتمد البنك على سياسة متحفظة في ادارة هذه المخاطر حيث يتم باستمرار مراقبة مراكز السوق ومحفظة البنك الاستثمارية من قبل مكتب وسطي مستقل لضمان التقيد بالسقوف المنصوص عليها في سياسات مخاطر السوق المعتمدة من البنك المركزي ومجلس ادارة بنك الإتحاد.

هذا وقد تم تطوير سياسة استثمارية متحفظة تعتمد على تعريض البنك لمستويات متدنية من مخاطر السوق لا تؤدي الى التأثير الملموس على ربحيته.

### مخاطر اسعار الفائدة

وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات اسعار الفائدة في الاسواق أو الناتجة عن التغير في اسعار المنتجات الناشئة عن التغير في اسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على ايرادات البنك وحقوق ملكيته.

كما قد تنشأ هذه المخاطر عن عدم المواءمة في تواريخ اعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات بشكل قد ينشأ عنه انخفاض في ايرادات البنك نتيجة لفرق التوقيت في اعادة التسعير.

تكمن مخاطر أسعار الفائدة في أدوات الدين والمشتقات التي تتضمن أدوات دين، بالإضافة الى المشتقات الأخرى التي تكون قيمتها مرتبطة بأسعار السوق.

وبشكل عام تكون قيمة الأدوات ذات الآجال طويلة الأمد أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة من قيمة الأدوات قصيرة الأمد.

ويتم إدارة مخاطر اسعار الفائدة من قبل لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد اللجنة بتقارير فجوة اعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة الى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة، والتي تبين أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

### مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين بالسرعة والتكلفة المقبولتين، أي بمعنى آخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية.

يقوم البنك بتخطيط السيولة على مستويين:

1. المستوى الاول: يتعلق بادارة الاحتياطيات القانونية والنقدية الذاتية للتأكد من الالتزام

بالمطلوبات الرقابية والسياسات الداخلية.

2. المستوى الثاني: يتعلق بالتنبؤ باحتياجات البنك من الأموال خلال الفترات القادمة.

ويتم إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال وضع استراتيجية للسيولة تعد من قبل الإدارة العليا للبنك تراعي تنوع مصادر الأموال، والاحتفاظ برصيد معقول من الأدوات المالية القابلة للتسييل في السوق المالي، وتنوع فترات استحقاق التسهيلات الائتمانية، والابتعاد عن التركيز في كل من ودائع العملاء

وتوظيفات الأموال والاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهولة وصولنا الى السيولة المطلوبة بالسرعة والكلفة المقبولتين.  
ويعتمد البنك على خطة طوارئ، للسيولة يتم تحديثها ومراجعتها بشكل دوري لضمان امكانية توفير السيولة اللازمة في الحالات الطارئة.

## مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.

تغطي سياسة مخاطر التشغيل دور إدارة المخاطر التشغيلية في كيفية تحديد وتقييم (بشكل دوري) ومتابعة والسيطرة على مخاطر التشغيل، والامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة، للحد من بعض أو كل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر. حيث اعتمدت على أكثر من منهجية لإدارة هذه المخاطر أولها هو تطبيق نظام لتقييم الاجراءات الرقابية ذاتيا CRSA وذلك من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية لتحديد نقاط الضعف وقياس مدى مستوى فعالية الإجراءات الرقابية الحالية، حيث يتم فحص هذه الإجراءات ذاتيا بشكل دوري ورفع تقارير بواقع النتائج إلى إدارة القطاع والإدارة العليا في البنك. ويهدف تقييم الاجراءات الرقابية الى التحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الاجراءات بحيث يتم تحسين الاجراءات الرقابية الضعيفة او وضع اجراءات رقابية جديدة تهدف الى درء المخاطر او تخفيف حدتها. كما وتقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء مؤشرات المخاطر الرئيسية التي من شأنها أن تعزز آلية مراقبة المخاطر كونها أداة من أدوات الإنذار المبكر التي تمكن متخذي القرار من تحديد الأحداث الغير مرغوب بها والخسائر المحتملة قبل وقوعها. بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات حول الخسائر النقدية الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة.

## مخاطر الامتثال

يطلق عليها أيضا مخاطر النزاهة والسمعة وهي عبارة عن مخاطر العقوبات القانونية (غرامات) او الرقابية، أو الخسائر المادية، أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والادامر وقواعد السلوك والممارسات المصرفية السليمة. يقع على عاتق الإدارة التنفيذية المسؤولية المطلقة في وضع وتطبيق سياسة الامتثال واعتمادها في مجلس الإدارة وتعميمها على كافة اللادارات والعاملين في البنك، كما أن على الإدارة بكافة مستوياتها مسؤولية التأكد من تطبيق الاجراءات والتدابير الصحيحة في حال اكتشاف مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال بالاضافة الى توفير الكادر الكافي والمؤهل وتوفير المصادر اللازمة لإنشاء وحدة مراقبة امتثال مستقلة لتطبيق سياسات الامتثال. وبالاضافة الى ذلك ولضمان أعلى مستوى من النزاهة والشفافية يعتمد البنك على سياسات واجراءات داخلية ضمن اطار سليم وقوي من الضوابط الداخلية والتي تتم مراجعتها بشكل دوري.

## مخاطر أمن المعلومات

تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات على إستخدام الوسائل والأدوات والإجراءات لضمان حماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية، ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير معنيين لها، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات، ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها. ولجل هذا وفر بنك الاتحاد الموظفين المؤهلين والموارد اللازمة لذلك اضافة الى التعاقد مع أطراف خارجية لحماية أمن المعلومات من الإختراقات الأمنية. وعليه قامت الدائرة بعمل سياسة لأمن المعلومات حسب افضل الممارسات العالمية لحماية معلومات البنك والعملاء، وقامت أيضاً بعمل خطة للاستمرارية العمل لضمان استمرار أعمال البنك وتوفير جميع الخدمات المقدمة من قبله لجميع عملاءه.

## بيانات إضافية أخرى بموجب تعليمات الإفصاح

- لا يتمتع البنك بأية حماية حكومية أو امتيازات أو براءات إختراع أو حقوق إمتياز.
- ليس هنالك أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية ذات أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية.
- لا يعتمد البنك على موردين أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون (10%) فأكثر من إجمالي مشترياته أو إيراداته.
- لم يمارس البنك أية عمليات لا تدخل ضمن نشاطه الرئيسي.
- للبنك ثلاث شركات تابعة وهم:

1. شركة الإتحاد للوساطة المالية: وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في؛ ممارسة وتقديم خدمات أعمال الوساطة المالية والوسيط لحسابه وأمانة الإستثمار والإستشارات المالية وإدارة الإستثمار والتمويل على الهامش.

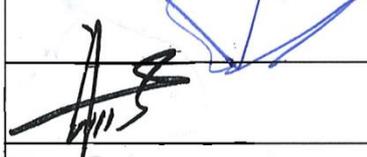
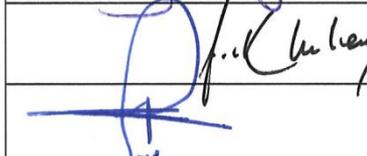
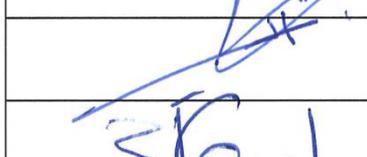
2. شركة الإتحاد للتأجير التمويلي: وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك، حيث تتمثل طبيعة عملها ومجالات نشاطها في؛ التأجير التمويلي للآليات والسيارات بقصد التملك، إستئجار وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتنفيذ غايات التأجير التمويلي، إقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك وrehن العقارات لتنفيذ غايات التأجير التمويلي، شراء وبيع وتجارة وإستيراد وتصدير المواد والسلع الثابتة من آلات ومعدات وأجهزة وبيعها نقداً أو بالتقسيط أو بطريقة التأجير التمويلي، فتح حسابات للشركة في المصارف والشركات المالية داخل وخارج الأردن لتنفيذ غايات التأجير التمويلي والدخول كشركاء مع الأفراد والشركات التجارية والصناعية والمالية ومع الشركات والمؤسسات التمويلية والبنوك داخل المملكة وخارجها.

3. شركة الإتحاد الاسلامي للاستثمار: قام البنك بتأسيس الشركة بتاريخ 30 تشرين ثاني من عام 2016، حيث يمتلك البنك ما نسبته 58% من رأسمالها البالغ 300 ألف دينار. هدف تأسيس الشركة بشكل أساس هو؛ شراء حصة مسيطرة في أسهم بنك الاردن دبي الاسلامي وبنسبة بلغت 61.8%.

- جميع العقود والارتباطات التي عقدها البنك مع رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والمدير العام وموظفي البنك وأقاربهم منسجمة مع أنظمة البنك الداخلية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك. وتظهر تفاصيل تلك العقود والارتباطات في الإيضاح رقم (40) ضمن البيانات المالية للبنك.
- لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.
- لا يوجد لدى البنك أي شهادات معتمدة لتطبيق معايير الجودة الدولية.
- بلغت قيمة القضايا المقامة من قبل المجموعة مبلغ (96,003,000) دينار مقابل تسهيلات غير عاملة ، هذا ويوجد مخصصات وتأمينات مقبولة تغطي كامل مبلغ القضايا المقامة من قبل المجموعة.

## إقرار من مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة بنك الإتحاد يقر بمسؤوليته عن دقة وكفاية البيانات المالية، وتوفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة وكافية في البنك، ويؤكد على عدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك بأداء فعال خلال السنة المالية القادمة 2018. ويقر مجلس الإدارة بعدم حصول أي عضو من أعضاء المجلس على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواءً كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة. كما يقر كلاً من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي على صحة ودقة وإكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي.

التوقيع	الصفة	الاسم
	رئيس مجلس الإدارة	عصام حلیم جریس سلفیتی
	نائب الرئيس	"محمدنبیل" عبدالهادي محمد حمودة
	عضو مجلس الإدارة	الشركة الليبية للإستثمارات الخارجية
	عضو مجلس الإدارة	باسم عصام حلیم سلفیتی
	عضو مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
	عضو مجلس الإدارة	رياض عبدالمحسن طاهر الدجاني
	عضو مجلس الإدارة	مغيث غياث منير سحتيان
	عضو مجلس الإدارة	شركة إثمار للتزويد
	عضو مجلس الإدارة	سامي محمد عبد الله المبروك
	عضو مجلس الإدارة	رنا جميل سعيد عبادي
	عضو مجلس الإدارة	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور
	الرئيس التنفيذي	نادية حلمي حافظ السعيد
	رئيس ادارة العمليات المالية	زيد اياد اكرم كمال

# دليل التحكم المؤسسي

## Corporate Governance Policy

### القسم الأول : المقدمة

إنطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحاكمية المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الإستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذا الدليل (دليل الحاكمية المؤسسية) ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين، مودعين، مجلس إدارة، إدارة تنفيذية، موظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم تطوير هذا الدليل في ضوء تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص الحاكمية المؤسسية التي تم إصدارها بتاريخ 2007/8/23 وتماشياً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم 2014/58 الصادرة بتاريخ 2014/9/30 والتعليمات المعدلة الصادرة عن البنك المركزي الأردني الخاصة بالحاكمية المؤسسية للبنوك رقم 2016/63 بتاريخ 2016/9/1 والتعديلات التي تمت عليها بتاريخ 2016/9/25، والقوانين الأخرى ذات العلاقة وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص الحاكمية المؤسسية.

يرتكز هذا الدليل على المبادئ الإرشادية الأربعة التالية:

- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة (مثل: المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين، الجهات الرقابية).
- الشفافية والإفصاح، بحيث يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية والتنظيمية والإدارية التي تمكن المودعين والمساهمين من تقييم أداء البنك، حيث يتم الإلتزام بسياسة الإفصاح المعتمدة في البنك بشكل كامل.
- المساءلة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية للبنك ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- المسؤولية، من حيث الفصل الواضح للمسؤوليات وتفويض الصلاحيات من خلال السياسات والإجراءات المعتمدة في البنك.

تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة ويتم تحديثه سنوياً من قبل لجنة الحاكمية في ضوء المستجدات الداخلية والخارجية وبما يعكس آخر التطورات في هذا الخصوص.

كما وسيقوم مجلس الإدارة ومن خلال لجنة الحاكمية المؤسسية بضمان تطبيق كل ما جاء في هذا الدليل.

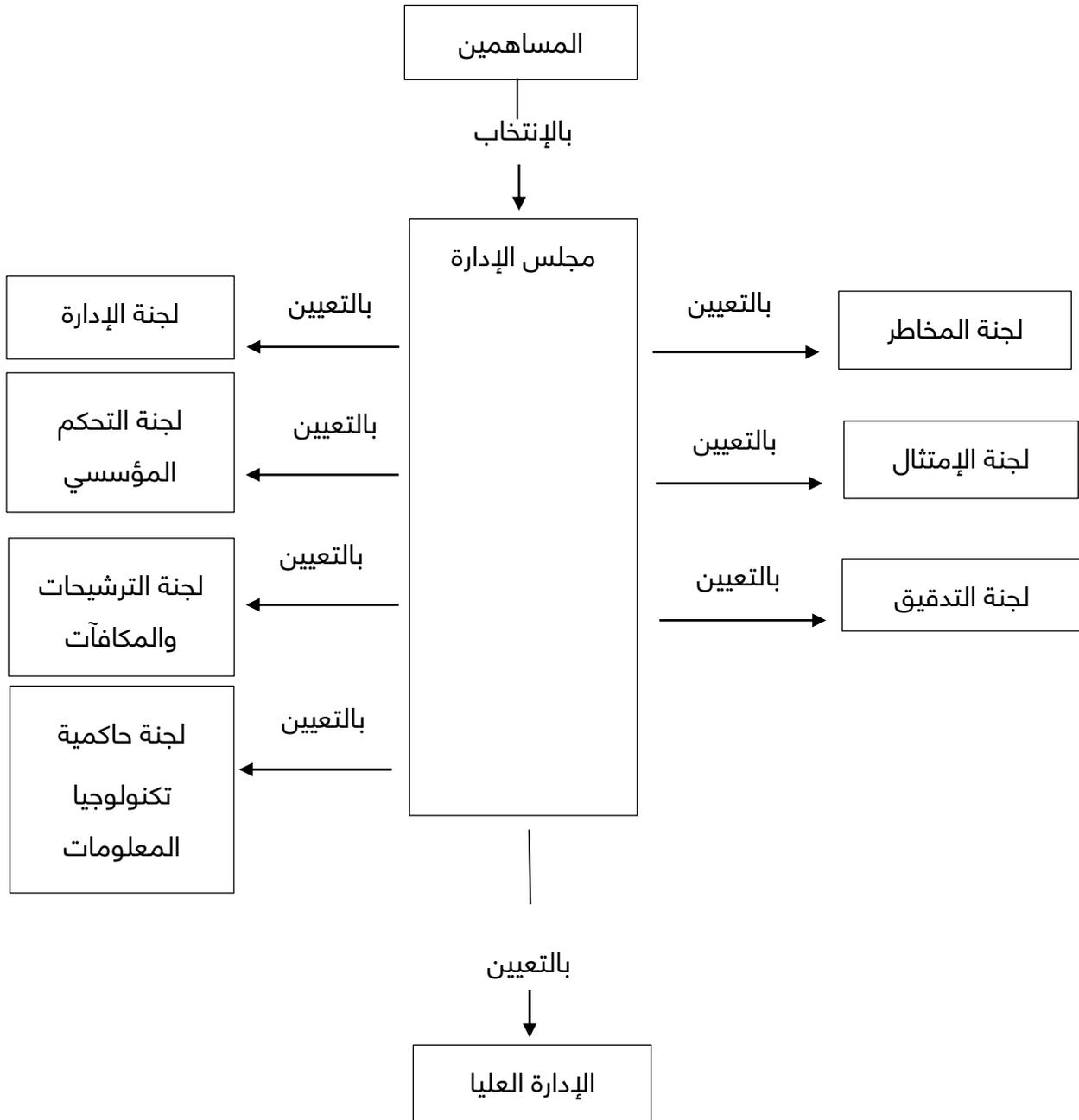
يقوم البنك بنشر هذا الدليل ضمن تقريره السنوي ومن خلال موقعه الإلكتروني، كما يتم الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن مدى إلتزام البنك بتطبيق كافة بنود الدليل وسيتم تزويد أي مساهم بنسخة من هذا الدليل في حال طلبه لها.

إننا في بنك الاتحاد نؤمن أن التطبيق الخلاق للأسس الحاكمية المؤسسية يشمل أيضاً:

- تنظيم العلاقات بين كافة الأطراف المعنية بالبنك.
- ضمان تطبيق هيكل تنظيمي يضمن الكفاءة والمحاسبة والمسؤولية والرقابة الداخلية.
- بناء ثقافة مؤسسية تؤمن بأهداف المؤسسة وتعزز أسس المسؤولية والكفاءة والفاعلية.
- تطوير الأسس السليمة والكفؤة لتطوير وتفعيل دور الرقابة الداخلية والتدقيق وإدارة المخاطر والإمتثال.

### **القسم الثاني: هيكل التحكم المؤسسي**

تتم إدارة بنك الإتحاد في ضوء توجيهات مجلس الإدارة الذي يقوم بدوره بتفويض صلاحيات إدارة البنك لموظفي وإداريي البنك تحت إدارة وإشراف الرئيس التنفيذي ويحدد هذا الدليل تركيبة ومسؤوليات مجلس الإدارة وعلاقته بالإدارة التنفيذية والموظفين وصغار المساهمين.



### القسم الثالث: تشكيلة مجلس الإدارة

- يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة 11 عضواً.
- يعين المجلس رئيساً له من بين أعضائه.
- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالإعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وأدائهم السابق كأعضاء مجلس ادارة.
- تكون مدة صلاحية المجلس أربع سنوات من تاريخ إنتخابه ويتطلب تجديد عضوية أي عضو مجلس ترشيح نفسه للإنتخاب خلال إجتماع الهيئة العامة السنوي للبنك.
- يتم الفصل بين منصبَيّ رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام، وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام أي قرابة دون الدرجة الرابعة، ويكون الفصل في المسؤوليات بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس ويتم مراجعتها كلما إقتضت الحاجة.
- يراعى إختيار مدير عام يتمتع بأعلى الخبرات الفنية والمهنية بالإضافة الى الصفات الشخصية من حيث النزاهة والأمانة والقدرة على إتخاذ القرار.
- يراعى في تشكيلة المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهارات المتخصصة، على أن يكون جميع أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين.
- يراعى أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.
- يكون منصب رئيس مجلس الإدارة وظيفة غير تنفيذية.

يعرف العضو المستقل على أنه العضو (سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص إعتباري) الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة، الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأي إعتبارات أو أي أمور داخلية أو خارجية تحد من قدرته على إتخاذ قرارات موضوعية لصالح البنك، ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي:

- أ. أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لإنتخابه.
- ب. أن لا يكون قد عمل في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لإنتخابه.
- ج. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- د. أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- هـ. أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ إنتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
- و. ان لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك.

ز. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضوية هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متصلة.

ح. أن لا يكون حاصلًا هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكا لها أو مساهمًا رئيسيًا فيها على إئتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامنًا للإئتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.

ط. أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.

### **القسم الرابع: المؤهلات الواجب توفرها بأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم**

بالإضافة للشروط المحددة بموجب قانون الشركات بما يخص مواصفات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، يجب توفر الشروط التالية في أعضاء مجلس الإدارة لضمان كفاءة المجلس في أداء أعماله.

#### **أولاً : الصفات الشخصية**

1. الإستقلالية في الحكم على الأمور وإتخاذ القرارات السليمة.
2. النزاهة والموضوعية.
3. المصداقية والأمانة.
4. الشفافية.
5. تجنب تضارب المصالح أو إستغلال المنصب والمعلومات المتاحة له بموجب عضويته في مجلس الإدارة.
6. الشخصية القيادية.

#### **ثانياً: المؤهلات والخبرات الفنية**

1. القدرة على فهم وتقييم الأداء المالي للبنك من خلال الإطلاع على التقارير والبيانات المالية المختلفة.
2. يجب أن يمتلك شهادات علمية و/أو خبرات عملية في مجالات المحاسبة، التمويل، أو البنوك.
3. فهم معقول ودراية بالعمليات المصرفية والمخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي.
4. الدراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد بها البنك.
5. المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني وأي جهات رقابية معنية، والإطلاع المستمر على أي تعديلات أو إضافات بخصوصها.
6. الإطلاع على ومتابعة المواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية.
7. الإلمام بأعمال البنك والإطلاع على أي تعديلات أو إضافات قد تأثر عليه بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
8. القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
9. القدرة على التخطيط الإستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

### ثالثاً: الواجبات والمسؤوليات

1. الإلتزام بحضور إجتماعات المجلس حضوراً شخصياً والتحضير المسبق لها وأداء كافة الواجبات المطلوبة بموجب عضوية مجلس الإدارة، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن لعضو المجلس إيداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس، ودون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الإجتماع.
2. الإلتزام بعضوية لجان المجلس المطلوبة وبحضور إجتماعاتها.
3. حضور إجتماعات الهيئة العامة.
4. السعي للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.
5. الحصول على المشورة الموضوعية من أطراف خارجية إذا إقتضت الحاجة.
6. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرصة العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده.
7. الإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوجه أو قريب له حتى الدرجة الثانية أو الشركات التي لهم فيها مصلحة مؤثرة، ويجب أن لا يشارك العضو في أي إجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد، وبالتالي عدم التصويت على أي قرارات قد تنطوي على تضارب في المصالح وأن يدون هذا الإفصاح في محضر إجتماع المجلس.
8. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو إستخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
9. تقييم درجة تأثير أنشطة أعضاء مجلس الإدارة الأخرى على إستقلاليتهم كأعضاء مجلس إدارة في البنك.
10. عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في إجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
11. تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
12. الإطلاع المستمر على المستجدات في المجال المصرفي محلياً وعالمياً.
13. على كل عضو تخصيص الوقت الكافي للإضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

### القسم الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

#### الإطار العام

1. على المجلس الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته وعليه إعتداد سياسات واجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. على المجلس تحديد القيم المؤسسية للبنك ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإدارتي البنك.

3. يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بإدارة البنك وسلامة وكفاءة وربحية عملياته المختلفة، بالإضافة الى التأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة مصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين.
4. للقيام بهذه المسؤولية بكفاءة ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك يقوم المجلس بمنح المدير العام والإدارة التنفيذية الصلاحيات اللازمة.
5. على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية، لذلك تقع على المجلس مسؤولية الرقابة على الإدارة التنفيذية للبنك.
6. على المجلس ترسيخ مبدأ إلزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
7. على المجلس التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو من الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
8. على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح أئتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.
9. على المجلس التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحاكمة المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمة.
10. على المجلس التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات إجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وأجال مناسبة.

### في مجال إدارة المخاطر والمتطلبات الرقابية

1. يقوم المجلس بإعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتفعة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
2. ضمان إمتثال البنك في كافة أنشطته لكافة القوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالإمتثال لها.
3. التأكد من خلال لجان المجلس المختلفة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
4. التأكد من أن جميع مخاطر البنك تتم إدارتها بشكل سليم، وللتأكد من ذلك يقوم المجلس بمراجعة تقارير وإحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.

5. التأكد من الدوران المنتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الإنتخاب وتكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم ولا يجوز إعادة إنتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر إنتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.

6. التأكد من أن البنك يقوم بالإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS+IAS) وتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة.

7. التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

8. التأكد من أن البنك على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.

### في مجال التعيينات والإحلال

1. يقوم مجلس الإدارة وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية بالإضافة الى قبول إستقالته أو إنهاء خدماته ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني بخصوص الإستقالة أو إنهاء الخدمات.

2. يشترط في المدير العام المعين أن لا تربطه برئيس مجلس الإدارة أي قرابة دون الدرجة الرابعة.

3. يقوم المجلس بالموافقة على تعيين المدراء التنفيذيين والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديهم.

4. يقوم المجلس وبناءً على توصية اللجنة المختصة بتعيين كل من مدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومدير الإمتثال وقبول استقالتهم أو إنهاء خدماتهم ويجب الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني على إستقالة أو إنهاء خدمات أي منهم.

5. يقوم المجلس بإقرار خطط إحلال للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.

6. التأكد من إستقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وإعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمن أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم.

### في مجال التقييم الذاتي وتقييم أداء المدير العام

1. يجب على المجلس - من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت - تقييم أداء المجلس ككل مرة واحدة على الأقل سنوياً.

2. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة وتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل سنوي.

3. يتم تقييم أداء المدير العام من قبل المجلس سنوياً.

4. على المجلس إعتتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.

## في مجال التخطيط، ميثاق أخلاقيات العمل، تعارض المصالح

1. يقوم المجلس بتحديد أهداف البنك الإستراتيجية، كما يقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف وإعتماد هذه الإستراتيجية وإعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الإستراتيجية.
2. تقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط العمل اللازمة لتنفيذ إستراتيجية البنك من خلال عملية تخطيط تشمل مساهمة جميع دوائر البنك، كما يتم إعداد الموازنات التقديرية كجزء من عملية التخطيط قصير الأجل وقياس الأداء.
3. يتم رفع تقارير ربع سنوية لمجلس الإدارة تبين الإنجازات والمراجعات اللازمة للخطط والموازنات التقديرية والإجراءات التصويبية المتخذة حيثما لزم، حيث تستخدم هذه المراجعات كأساس لتقييم أداء الإدارة التنفيذية.
4. على المجلس أن يتأكد من أن البنك يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعماله، ويتم ذلك من خلال توفر سياسات وميثاق أخلاقيات العمل تتضمن تعريف لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو البنك لمصلحتهم الشخصية بناءً على معلومات داخلية عن البنك تم الحصول/ الإطلاع عليها نتيجة الصلاحيات المعطاة لهم، ويتم تعميم هذه السياسات وميثاق أخلاقيات العمل على كافة موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة والحصول على موافقة المجلس عليها ونشرها للجمهور.
5. يقوم المجلس بإعتماد سياسة الإفصاح التي تشمل جميع الأمور التي يجب الإفصاح عنها للجمهور من خلال التقرير السنوي للبنك أو من خلال الصحافة أو الموقع الإلكتروني للبنك... الخ.
6. على المجلس إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاکمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:
  - أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا.
  - أن تستمد الإدارة التنفيذية سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

## في مجال أنظمة الضبط والرقابة

1. يقوم مجلس الإدارة بإعتماد السياسات والإجراءات والتعليمات والأنظمة الداخلية للبنك والتي تتضمن تحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الإتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.
2. يقوم المجلس بالتأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وبما يتماشى مع التشريعات ذات العلاقة وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
3. يقوم المجلس بالتأكد من وجود إجراءات تضمن المراجعة المستمرة لهذه السياسات والإجراءات للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الإقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.
4. يقوم المجلس بإعتماد أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.
5. يقوم المجلس بإتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.

6. على المجلس ضمان إستقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.
7. على المجلس ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
8. يتحقق المجلس من إتزام إدارة وموظفي البنك بالسياسات والإجراءات المعتمدة من خلال التقارير المختلفة التي يتم رفعها له.
9. إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

### **القسم السادس: مسؤوليات رئيس مجلس إدارة البنك**

1. إقامة علاقة بناة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
2. خلق ثقافة - خلال إجتماعات المجلس- تساعد على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
4. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
5. تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند إنتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك وبكاتب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
6. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية ومواعيد الإجتماعات ومهام اللجان وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
7. تلبية إحتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر وأن يتاح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientatation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية :
  - أ. البنية التنظيمية للبنك والحاكمية المؤسسية وميثاق قواعد السلوك المهني.
  - ب. الأهداف المؤسسية وخطة البنك الإستراتيجية وسياساته المعتمدة.
  - ج. الأوضاع المالية للبنك.
  - د. هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
8. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
9. مناقشة القضايا الإستراتيجية والهامة في إجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
10. التأكد من توفر معايير عالية من التحكم المؤسسي لدى البنك.
11. الدعوة لإجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات لجان المجلس بما يضمن الإلتزام بتعليمات هذا الدليل وكفاءة عمل اللجان.

12. التأكد من إستلام جميع أعضاء المجلس لمحاضرات الإجتماعات السابقة وتوقيعها وإستلامهم جدول أعمال أي إجتماع قبل إنعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الإجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين السر.
13. على رئيس المجلس توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور إجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية ليصار الى تسمية من يمثله.
14. على رئيس المجلس تزويد البنك المركزي بمحاضرات إجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الإجتماع.

### **القسم السابع: تنظيم أعمال المجلس**

1. يجتمع المجلس ستة مرات على الأقل خلال العام.
2. بهدف ضمان شمولية المواضيع المعروضة في إجتماعات المجلس، تبادر الإدارة التنفيذية إلى طرح المواضيع التي تراها مهمة على جدول أعمال كل إجتماع.
3. على الإدارة التنفيذية العليا وقبل أسبوع على الأقل من موعد إجتماع مجلس الإدارة تزويد أعضاء المجلس ببنود جدول الاجتماع وبالمعلومات الوافية والدقيقة للمواضيع المدرجة على جدول الإجتماع لتمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.
4. على أعضاء المجلس أن يكونوا على إطلاع دائم بالتطورات داخل كل من البنك والقطاعات المصرفية المحلية والدولية. وعلى البنك تزويد الأعضاء بملخص مناسب عن أعمال البنك والتطورات الأساسية في القطاع المصرفي بشكل دوري وعند الحاجة أو الطلب.
5. لأعضاء المجلس ولجانه صلاحية الإتصال المباشر بالإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس كلما إحتاج الأمر.
6. يكون لأعضاء المجلس ولجانه - إذا إقتضت الحاجة- صلاحية الإستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
7. يتم تدوين إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية بصورة دقيقة وكاملة تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الإجتماعات منعاً لحدوث أي إلتباس ومن هنا تكمن أهمية مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأي عمليات تصويت تمت خلال الإجتماعات وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو مع ضرورة إرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الإجتماعات، وبحيث يحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.

## **القسم الثامن: أمين سر المجلس**

1. يتم إتخاذ قرار تعيين أمين سر للمجلس أو تنحيته من قبل المجلس بالإجماع.
2. يراعى عند تعيين أمين سر المجلس إختياره من أحد موظفي البنك المعروفين بالدقة والإلتزام العالي بالعمل.
3. على المجلس أن يحدد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي وبما يتماشى ومستوى المسؤوليات المشار إليها في هذا الدليل.
4. تشمل مسؤوليات أمين سر المجلس ما يلي على الأقل:
  - تزويد كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عند إنتخابه بكتاب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته، وواجباته.
  - التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقررة من المجلس، ومن نقل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية.
  - حضور جميع إجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات والإقتراحات والإعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
  - التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الإجتماعات والقرارات.
  - متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في إجتماع سابق.
  - تحديد مواعيد إجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس وكتابة محاضر الإجتماعات حسب المواصفات المحددة أعلاه.
  - إعداد جدول إجتماع مجلس الإدارة وتزويد الأعضاء بكافة المعلومات والوثائق المتعلقة بالإجتماع قبل موعد الإجتماع بوقت كافي.
  - حفظ سجلات ووثائق إجتماعات مجلس الإدارة.
  - إتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
  - التحضير لإجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
  - تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
  - تسهيل حصول أعضاء المجلس على كافة المعلومات اللازمة.
  - إدارة العلاقة بالمساهمين وضمان سهولة حصولهم على كافة المعلومات اللازمة لمتابعة وتقييم أعمال البنك.

## **القسم التاسع: العلاقة مع المساهمين**

1. يقوم البنك بالإجراءات اللازمة لضمان فعالية الإتصال المستمر مع المساهمين من خلال الدائرة المعنية بهذه المهمة.
2. يتم إنشاء دائرة معنية بشؤون المساهمين لضمان كفاءة الإتصال بهم وتوفير المعلومات الخاصة بهم من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وقنوات الإتصال الأخرى.
3. يتم الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة للمساهمين وتسهيل حصولهم على هذه المعلومات.
4. يقوم البنك بإتخاذ خطوات لتشجيع المساهمين وخاصة صغارهم على حضور الإجتماع السنوي للهيئة العامة، والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخص في حالة غيابهم.

5. يجب أن يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الإجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
6. يراعى التصويت على كل قضية تثار خلال الإجتماع السنوي للهيئة العامة على حدا.
7. ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد إنتخابهم خلال الإجتماع السنوي للهيئة العامة، كما يجري إنتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الإجتماع.
8. بعد إنتهاء الإجتماع السنوي للهيئة العامة يتم إعداد تقرير لإطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

### **القسم العاشر: الملائمة**

يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأكثر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة والقدرة على الإلتزام وتكريس الوقت لعمل البنك ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.

### **ملاءمة أعضاء المجلس**

على المجلس إعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة كلما دعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من إستيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة وإستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة.

1. يجب أن تتوافر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية :

- أن لا يقل عمره عن 25 سنة.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
- أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الاعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن لا يكون عضو في مجلس إدارة في أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

2. على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع إقرار الملائمة ليحفظ لدى البنك وإرسال نسخة منه الى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.

3. على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.

### ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

1. على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من إستيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة وإستمرار تمتعهم بها ويجب تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة على أن تكون معتمدة من قبل مجلس الإدارة.
2. على المجلس تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية والحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.
3. الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول إستقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
4. على المجلس إقرار خطة إحلل (succession plan) لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
5. على المجلس إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.
6. يجب أن يتوفر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:
  - أن لا يكون عضو في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
  - أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
  - أن يكون حاصل على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
  - أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات بإستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
7. الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا وبالتالي على البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا أن يحصل من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقا بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، وتوقيع الإقرار المطلوب وتزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقا بها السيرة الذاتية للعضو.

## **القسم الحادي عشر : تقييم أداء الإداريين**

1. على المجلس إستحداث نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:
  - أ. وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن قياسه.
  - ب. تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي يمكن إستخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية وإستخدامها لقياس أداء المجلس.
  - ت. التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
  - ث. دورية إجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
  - ج. دور العضو في إجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الأخرين ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم .
2. على المجلس تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
3. على المجلس إعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام، على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى :
  - أ. أن يعطي وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الإلتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
  - ب. أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
  - ج. عدم إستغلال النفوذ وتعارض المصالح.

## **القسم الثاني عشر: المكافآت المالية للإداريين**

1. على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك إعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
2. على لجنة الترشيح والمكافآت في البنك وضع سياسة منح مكافآت مالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية، وأن يتم إعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسخة عنها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ إعتمادها من المجلس.
3. يجب أن يتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية كحد أدنى:
  - أ. أن تكون معدة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة وإستقطابهم وتحفيزهم والإرتقاء بأدائهم.
  - ب. أن تكون مصممة لضمان عدم إستخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
  - ج. أن تأخذ بالإعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.

- د. أن لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضا على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3- 5) سنوات.
- هـ. أن تعبر عن أهداف البنك وقيمه وإستراتيجيته.
- و. تحدد شكل المكافآت على أن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
- ز. أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة مقبولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- ح. أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداري الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الإمتثال وغيرها) إعتقادا على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

### **القسم الثالث عشر: تعارض المصالح**

1. على الإداريين تجنب تعارض المصالح.
2. على المجلس إعتداد سياسات وإجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف آخذاً بالإعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.
3. على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن عمليات ذوي العلاقة قد تمت ضمن السياسة والإجراءات المعتمدة، وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
4. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة.
5. على المجلس إعتداد ضوابط لحركة إنتقال المعلومات بين مختلف الإدارات تمنع الإستغلال للمنفعة الشخصية.
6. على المجلس إعتداد سياسات وميثاق للسلوك المهني وتعميمها على جميع الإداريين وبحيث تتضمن بحد أدنى الآتي:
  - أ. عدم إستغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
  - ب. قواعد وإجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة.
  - ج. الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح.
7. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

### **القسم الرابع عشر: أحكام عامة**

1. يعتمد مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس، ويتم الإفصاح عن أسماء الأعضاء في هذه اللجان وملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.
2. يمكن دمج بعض اللجان عند الحاجة مع مراعاة عدم تأثير هذا الدمج على مسؤوليات اللجان علما أنه لا يجوز دمج أعمال أي لجنة مع أعمال لجنة التدقيق.

3. على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ إجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لإنتخابه أو إعادة إنتخابه من قبل الهيئة العامة.
4. على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1% أو أكثر من رأس مال البنك و الجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
5. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
6. على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المخصصة لذلك بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.

### **القسم الخامس عشر: بيئة الضبط والرقابة الداخلية**

#### **أولاً : الهيكل التنظيمي**

1. يتم تطوير الهيكل التنظيمي للبنك ومراجعته بشكل دوري من قبل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة للتأكد من أن هذا الهيكل يضمن ما يلي:
  - أن يتماشى هذا الهيكل مع متطلبات العمل وخطط البنك الاستراتيجية.
  - أن يضمن وجود خطوط إتصال كفؤة.
  - أن يضمن المستوى المطلوب من الرقابة الداخلية والفصل بين المهام التي تمثل أدوات رقابية.
2. على المجلس إعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
3. على المجلس أن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:
  - مجلس الإدارة.
  - إدارات منفصلة للمخاطر والإمتثال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
  - وحدات/موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الإئتمان و Middle Office).
4. على المجلس إعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والإلتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
5. على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي إعتمدها المجلس.
6. على المجلس إعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

7. على الرغم مما ورد في قانون الشركات لا يجوز الجمع بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصفة قرابة دون الدرجة الرابعة.

8. على المدير العام إضافة إلى ما هو وارد في التشريعات أن يعمل على مايلي:

- تطوير التوجه الإستراتيجي للبنك.
  - تنفيذ إستراتيجيات وسياسات البنك.
  - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
  - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
  - توصيل رؤية ورسالة استراتيجية البنك إلى الموظفين.
  - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
  - إدارة العمليات اليومية للبنك.
9. يتم إعتقاد ميثاق خاص بكل دائرة من دوائر البنك الأمر الذي يضمن تحديد المسؤوليات بشكل واضح لتجنب التكرار في أداء المهام المختلفة ويضمن مستوى عالي من المحاسبة والمسؤولية.
10. يتم إعداد وصف وظيفي لكافة الوظائف في البنك لضمان مبدئي المحاسبة والمسؤولية ولضمان وجود أسس موضوعية لقياس الأداء.

#### ثانياً : أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

1. تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مرة واحدة على الأقل سنوياً.
2. يقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق بإستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

#### ثالثاً : تفعيل دور الدوائر المعنية بإدارة مخاطر البنك والرقابة الداخلية على أعماله

وتشمل هذه الدوائر ما يلي:

#### **التدقيق الداخلي**

1. لضمان كفاءة وفعالية أعمال التدقيق الداخلي يتم ربط هذه الدائرة بمجلس الإدارة/ لجنة التدقيق بشكل مباشر ولا يتم تكليفها بأي أعمال تنفيذية لضمان إستقلالها الكامل حيث تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس واعضاء لجنة التدقيق.
2. على المجلس ضمان وتعزيز إستقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والإتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون تدخل خارجي.

3. على المجلس إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
4. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتطوير إستراتيجية لها كما تقوم بتحديد خطة للتدقيق لتقوم لجنة التدقيق بإعتمادها بالإضافة الى إقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي.
5. على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلين لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
6. يكون لإدارة التدقيق حق الحصول على أي معلومة والإتصال بأي موظف داخل البنك، كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.
7. على البنك توثيق مهام، وصلاحيات، ومسؤوليات إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter) المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك.
8. تكون إدارة التدقيق مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.
9. تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقاريرها دون أي تدخل خارجي ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.
10. تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي – والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر – مراجعة ما يلي كحد أدنى:

- عمليات الإبلاغ المالي في البنك (للتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والإعتمادية والتوقيت المناسب).
- الإمتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
- التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والإلتزام بها.
- تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية تتوفر فيها الدقة والإعتمادية والتوقيت المناسب.
- مراجعة الإلتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
- مراجعة صحة وشمولية إختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).

## إدارة المخاطر

1. يتم رفد إدارة المخاطر بالكوادر البشرية المؤهلة وتوفير التدريب اللازم لها لتطوير أدائها بشكل مستمر.
2. على المجلس ضمان إستقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها الى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
3. تتضمن مسؤوليات إدارة المخاطر في البنك ما يلي كحد أدنى وبحيث يتم تحديد مسؤولياتها وصلاحياتها بشكل كامل من خلال ميثاق إدارة المخاطر الذي يتم إعتماده من خلال لجنة المخاطر:

- التوصية لمجلس الإدارة بمستوى المخاطر المقبول Risk Appetite.
- تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الإستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
- مراقبة إلتزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للمخاطر المطلوبة.
- مراجعة إطار إدارة المخاطر Risk Management Framework في البنك قبل إعتماده من المجلس.
- تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة الى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
- تطوير سياسات إدارة المخاطر المختلفة.
- دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الإئتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر، والموافقات، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الإستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة Risk Appetite ومتابعة معالجة الإنحرافات السلبية. (يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم في كل إجتماع للمجلس).
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لإستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
- المشاركة في عضوية اللجان المعنية بإدارة مخاطر البنك مثل لجان الإئتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO).
- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مسائلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
- تأكد مجلس الإدارة من أن إدارة المخاطر تقوم بإجراء إختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وأن يكون للمجلس دور رئيسي في إعتماذ الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الإختبارات وإعتماذ الإجراءات الواجب إتخاذها بناء على هذه النتائج.
- على المجلس إعتماذ منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك، بحيث تكون منهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بعين الإعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من إحتفاظ البنك برأس مال كافي لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
- على المجلس وقبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك الأخذ بالإعتبار المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي إدارة المخاطر.
- على المجلس إعتماذ وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.

## الإمتثال COMPLIANCE

1. على المجلس ضمان إستقلالية إدارة الإمتثال وعدم تكليفها بأي أعمال تنفيذية وضمنان إستمرار رفدها بكوادر كافية ومدرية وتكافأ بشكل كاف.
2. يتم توثيق مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الإمتثال وتعميمها داخل البنك بعد إعتمادها من قبل المجلس.
3. تقوم إدارة الإمتثال بإعداد منهجية فعالة لضمان إمتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.
4. تتحمل دائرة الإمتثال مسؤولية تطوير إجراءات وسياسات مكافحة غسل الأموال وتقوم بإتخاذ الإجراءات اللازمة للكشف عن أي عمليات مشبوهة للابلاغ عنها للجهات الرقابية المعنية.
5. يعتمد المجلس ويراقب سياسة الإمتثال من خلال لجنة الإمتثال بحيث يتم مراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها ويكون إعدادها وتطويرها في البنك من صلاحيات إدارة الإمتثال.
6. ترفع إدارة الإمتثال تقاريرها حول نتائج أعمالها ومراقبتها للإمتثال إلى المجلس من خلال لجنة الإمتثال المنبثقة عنه مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية، وبما يتماشى وتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الخصوص.

### رابعاً : تفعيل دور المدقق الخارجي

1. على المجلس ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أقصى وتحتسب مدة السبع سنوات الأولى إعتباراً من عام 2010.
2. تكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم.
3. لا يجوز إعادة إنتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر إنتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.
4. يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره.
5. يجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

### خامساً : السياسات والإجراءات

1. لضمان سلامة عمليات البنك يتم تطوير سياسات وإجراءات تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك.
2. يتم تعميم هذه السياسات والإجراءات على كافة المستويات الإدارية في البنك.
3. تتم مراجعة كافة السياسات والإجراءات بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الإقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك، بالإضافة الى إصدار أي سياسات جديدة تظراً الحاجة لها.
4. على الإدارة التنفيذية في البنك التأكد من أن سياسات البنك تحدد أسس التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة، من حيث ضوابط الإقراض لهم، أو شراء الأجهزة والخدمات منهم أو أي تعامل اخر، بما في ذلك تحديد الجهة صاحبة الصلاحية في كل مما تقدم.

5. على دوائر البنك المعنية بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية التأكد من أن عمليات الأطراف ذوي العلاقة قد تمت وفقاً لهذه السياسة.
6. تحدد سياسات البنك المكتوبة جميع العمليات التنفيذية التي تتطلب موافقة المجلس، ويحدد المجلس داخلياً الآلية التي يتم بها الموافقة على هذه العمليات.

### سادساً : الإفصاح

1. على المجلس التأكد من نشر وتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى المالية منها وغير المالية التي تهم اصحاب المصالح حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، والمودعين، والبنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين.
2. يقوم مجلس الإدارة بإعتماد سياسة الإفصاح التي تحدد بشكل واضح كافة الأمور التي تتطلب الإفصاح من قبل البنك، بالإضافة الى تحديد دورية الإفصاح والأساليب المستخدمة للإفصاح.
3. على المجلس أن يتأكد من إلتزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
4. تقع على إدارة البنك مسؤولية التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
5. يجب أن يكون البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.
6. تقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات في مجال الإفصاح إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإفصاح وبشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
7. على البنك نشر دليل الحاكمية الخاص به على موقعه الإلكتروني وبأي طريقة أخرى مناسبة لإطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل الحاكمية المؤسسية لديه، والإفصاح أيضاً عن المعلومات التي تهم أصحاب المصالح بما فيها الدليل وعن مدى إلتزامه بتطبيق ما جاء فيه.
8. يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
9. على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الإطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
10. على مجلس الإدارة التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:
  - ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
  - ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لهذه اللجان.
  - المعلومات التي تهم اصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى إلتزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.

- معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأس مال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارة شركات اخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها و طبيعة عملياتها و التطورات التي طرأت عليها.
- عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجانته وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الإجتماعات.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام.
- ملخص عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حدا، والمكافآت بكافة اشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حدا، وذلك عن السنة المنصرمة.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة 1% أو أكثر من رأس مال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي ( Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أي منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.

#### سابعاً : حقوق أصحاب المصالح

- تقتضي مبادئ الحاكمية المؤسسية معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح وتمكن أصحاب المصالح من تقييم وضعيه البنك بما في ذلك أدائه المالي، كما تقتضي أن تكون العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح محكومة بقواعد المساءلة، حيث أنه يجب الإلتزام بما يلي:
1. على المجلس توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:
    - إجتماعات الهيئة العامة.
    - التقرير السنوي.
    - تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية بالإضافة الى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
    - الموقع الإلكتروني للبنك.
    - قسم علاقات المساهمين.
  2. على المجلس ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في إجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالإجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الإجتماعات.

## **القسم السادس عشر : لجان المجلس**

ينبثق عن مجلس الإدارة اللجان التالية أو أي لجان أخرى يرى المجلس ضرورة تشكيلها لتوجيه ومتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير الدورية والتوصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة:

1. لجنة التدقيق.
2. لجنة الإدارة.
3. لجنة المخاطر.
4. لجنة التحكم المؤسسي.
5. لجنة الترشيح والمكافآت.
6. لجنة الإمتثال.
7. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات (تم إلحاق الميثاق الخاص بلجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ليكون ضمن دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها).

علما بأنه يحضر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيسا لأكثر من لجنة من اللجان الأساسية (لجنة التدقيق/لجنة المخاطر/ لجنة التحكم المؤسسي/لجنة الترشيحات والمكافآت) كما يحظر على العضو أيضا أن يكون رئيسا لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

والتالي توضيح لمهام وصلاحيات وعضويات كل من هذه اللجان:

### **1. لجنة التدقيق**

#### **هدف اللجنة:**

مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه فيما يتعلق بالإشراف والمراقبة على إعداد التقارير المالية، أنظمة الرقابة الداخلية، عملية التدقيق ومدى الإلتزام بالتشريعات التي تحكم عمل البنك وميثاق السلوك المعمول به. يتم إعتداد ميثاق لجنة التدقيق من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل الحاكمية المؤسسية للبنك، ويحدد صلاحياتها ومسؤولياتها الإشرافية المطلوب منها ممارستها وتنفيذها فيما يتعلق بما يلي:

1. التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح وتقارير المدقق الخارجي والسلطات الرقابية.
2. بيئة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
3. دور التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وإدارة الامتثال في إدارة مخاطر البنك والرقابة الداخلية على أعماله.
4. تفعيل دور المدقق الخارجي.

## تشكيل اللجنة:

1. تتشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة.
2. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة على أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بما فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وتنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها على أن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو أن يكون رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.
3. يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.
4. لا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق.
5. يتولى أمين سر مجلس الإدارة أمانة سر اللجنة.

## صلاحيات اللجنة:

يفوض مجلس الإدارة لجنة التدقيق وضمن نطاق عملها بما يلي:

1. طلب أي معلومات من الإدارة التنفيذية والتي عليها التعاون في توفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
2. طلب أي موظف أو أي من الإدارة التنفيذية أو عضو مجلس إدارة أو المستشارين الخارجيين لحضور إجتماعاتها وحسب متطلبات العمل.
3. الحصول على المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي جهة خارجية تتمتع بالإستقلالية والمهنية المطلوبة وعلى نفقة البنك بالتنسيق مع رئيس المجلس، ودعوتهم للحضور إذا إرتأت اللجنة ذلك ضرورياً.
4. دراسة أي مسألة تعرض على اللجنة من قبل مجلس الإدارة أو ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها والتوصية بشأنها الى الإدارة التنفيذية المختصة.
5. تسوية الخلافات بين الإدارة التنفيذية والمدققين الداخليين والخارجيين والسلطات الرقابية الأخرى بشأن التقارير المالية وملاحظات التدقيق.

## إجتماعات اللجنة:

1. تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
2. يحضر المدقق الداخلي جميع إجتماعات اللجنة.
3. تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أعضائها الآخرين، وكذلك تجتمع اللجنة بناءً على طلب من المدقق الخارجي أو رئيس إدارة التدقيق الداخلي إذا إرتأت اللجنة ضرورة لذلك.

4. يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة أحدهما ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس اللجنة دون أن يكون له حق التصويت أو التوقيع على محضر الإجتماع وفقاً للقوانين والتعليمات السارية بهذا الخصوص.
5. تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.

### مهام ومسؤوليات اللجنة:

إن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الإتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية أو التدقيق الداخلي أو التدقيق الخارجي وفيما يلي عرض لمسؤوليات اللجنة:

### التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح:

- مراجعة البيانات المالية السنوية ونصف السنوية والربعية لفروع اللردن والفروع الخارجية والشركات التابعة وقبل عرضها على مجلس الإدارة مع مراجعة الإفصاحات والأجزاء الأخرى الواردة في التقرير السنوي للتأكد من دقتها وإكتمالها وتقديم التوصيات بشأنها، بالإضافة لدراسة السياسات المحاسبية المعتمدة وتعديلاتها أو مقترحات المدقق الخارجي وللجنة دعوة المدقق الخارجي للتباحث والتشاور وتبادل وجهات النظر معه، مع التركيز على:
  1. التحقق من تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومن كفاية مخصص المخاطر المصرفية العامة، وتقييم محافظ الأوراق المالية وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح إعتبارها ديوناً هالكة.
  2. أي تعديلات على البيانات المالية نتجت من عملية التدقيق الخارجي.
  3. القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية مثل أي تغير في السياسات المحاسبية، وكذلك أي حركات غير عادية وأي أمور يخضع تقييمها بدرجة عالية للحكم الشخصي.
  4. التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
- التأكد من إلتزام البنك بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) والإفصاحات التي حددتها وتعليمات البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والتشريعات الأخرى ذات العلاقة والتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على هذه المعايير والحصول على رأي المدقق الخارجي حول صحة المعالجات المحاسبية وأن يتم رفع تقارير بذلك الى مجلس الإدارة.
- المراجعة مع الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي كافة المسائل المطلوب عرضها على اللجنة وفقاً لما تتطلبه معايير التدقيق الدولية.
- مراجعة اللجنة مع الإدارة التنفيذية الضوابط التي تحكم عملية إعداد القوائم المالية المرحلية ودور المدققين الداخليين والخارجيين بذلك.

## التدقيق الداخلي:

- مراجعة ميثاق إدارة التدقيق الداخلي والتوصية الى المجلس بالموافقة عليه بحيث يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.
- مراجعة ودراسة خطة التدقيق الداخلي المعدة على أساس المخاطر وأي خطط عمل مرتبطة بالتدقيق الداخلي من أجل إعتماها بعد التأكد من مدى شموليتها من حيث نطاقها ونتائجها ومدى كفايتها ومتابعة تنفيذها، وكذلك إعتما أي تعديلات جوهرية على الخطة إن وجدت بالإضافة الى التأكد من عدم وجود أي محددات على نطاق عمل التدقيق الداخلي.
- مراجعة الهيكل التنظيمي وموازنة دائرة التدقيق الداخلي مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي والتأكد من توفير الكوادر المؤهلة وأي موارد أخرى لازمة بالإضافة الى تدريبها لتنفيذ أعمال إدارة التدقيق الداخلي بشكل فعال وكفوء.
- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاثة سنوات كحد أعلى.
- مراجعة تقارير التدقيق الداخلي ومنها التقارير على أنظمة المعلومات والتركيز على ملخص الإدارة والملاحظات ذات مستوى المخاطر العالية والإجراءات المتخذة لتصويبها من قبل الإدارة التنفيذية.
- التأكد من قيام التدقيق الداخلي بمراجعة صحة وشمولية إختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس، وقيامه بالتأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) ورفع تقارير بذلك الى مجلس الإدارة.
- الإجتماع مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي بعدم حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
- التأكد من إستقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وإعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم وأن يتم رفع تقارير بذلك الى مجلس الإدارة.
- التأكد من عدم تكليف التدقيق بأي أعمال تنفيذية.
- إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومن خلال متابعة تصويب ملاحظات التدقيق وأن يتم رفع تقارير بذلك الى مجلس الإدارة.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو قبول إستقالته أو إنهاء خدمات رئيس إدارة التدقيق الداخلي، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على إستقالته أو إنهاء خدماته والقيام بتقييم أدائه السنوي والتوصية للمجلس بتحديد رواتبه وزيادته السنوية ومكافآته وما يتمتع به من إمتيازات أخرى .
- تقييم أداء موظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم والتأكد من قدرتهم على التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة وتدقيق الأمور المالية والإدارية والإلتزام بالسياسات الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة في البنك وشركاته التابعة.
- بإمكان اللجنة الإستعانة بجهات خارجية لتقييم أعمال إدارة التدقيق الداخلي ومدى التزامها بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وإتفاها مع تعريف التدقيق الداخلي ومبادئ أخلاقيات المهنة.

## المدقق الخارجي:

- مراجعة تقارير التدقيق الخارجي ومنها التقارير على أنظمة المعلومات والتركيز على الملاحظات ذات مستوى المخاطر العالية والإجراءات المتخذة لتصويبها من قبل الإدارة التنفيذية، وكذلك مناقشة أي تحفظات من قبل المدقق الخارجي وبعدهم حضور الإدارة التنفيذية وعلى الأقل مرة واحدة في السنة، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأىها جوهرياً.
- الرقابة على مدى شمولية نطاق عمل المدقق الخارجي ونتائجه ومدى كفايته والتحقق من وجود التنسيق بين أعمال مدققي الحسابات الخارجيين في حال وجود أكثر من مدقق، وكذلك تنسيق جهود التدقيق الخارجي مع التدقيق الداخلي والجهات الرقابية.
- تقييم موضوعية وإستقلالية المدقق الخارجي سنوياً مع الأخذ بعين الإعتبار أي محددات على نطاق عمله أو أي أعمال أخرى خارج نطاق التدقيق قام بها بهدف ضمان تلك الموضوعية والإستقلالية، والتأكد من موافقتها المسبقة على تقديمه لأي خدمات خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم مع التشريعات المعمول بها مثل قانون مزاوله مهنة تدقيق الحسابات وعلى أن يتم الإفصاح عنها، وكذلك التأكد من أن لا يكون مؤسساً أو مساهماً أو عضواً في مجلس الإدارة، أو أن يكون شريكاً لأي عضو من أعضاء المجلس أو موظفاً لديه.
- التأكد من الدوران المنتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الإنتخاب وتكون السنة الأولى عند التدوير للمكتب الجديد بشكل مشترك مع المكتب القديم ولا يجوز إعادة إنتخاب المكتب القديم مره أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر إنتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة، وأن يتم رفع تقارير بذلك الى مجلس الإدارة.
- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين وإنهاء عمل ومكافآت أو أتعاب المدقق الخارجي وأي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به.

## الإمتثال:

- الإجتماع مع مسؤول الإمتثال مرة واحدة على الأقل في السنة وبدون حضور الإدارة التنفيذية للتأكد من مدى إلتزام البنك بالقوانين والسياسات والإجراءات ومن كفاية متابعة نتائج التدقيق الداخلي والخارجي والبنك المركزي والجهات الرقابية والأخذ بالتوصيات اللازمة ومدى تجاوب الإدارة لها، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأىها جوهرياً.
- التأكد من قيام الإمتثال بمتابعة تصويب نتائج التدقيق الداخلي والخارجي.
- التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك من خلال مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي والجهات الرقابية وتقارير المدققين الداخليين والخارجيين بخصوص الإمتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات ومراجعة الإجراءات التصويبية المتخذة من الإدارة التنفيذية وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأىها جوهرياً.
- الحصول على تحديث مستمر من الإدارة التنفيذية وإدارة الإمتثال والمستشار القانوني للبنك لأي قضايا متعلقة بالإمتثال.
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن القيام بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في مشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة والقيام بمراجعة جميع التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ومراقبتها، وإطلاع

المجلس عليها وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة بهذا الخصوص وبالتنسيق مع نشاط الامتثال مالك السياسة والمسؤول عن متابعة تطبيقها.

- مراجعة ومراقبة سياسة وإجراءات التبليغ عن الممارسات الخاطئة والتي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وأن تضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية وبالتنسيق مع نشاط الإمتثال مالك السياسة والمسؤول عن متابعة تطبيقها.
- التأكد من وجود تواصل مع الموظفين فيما يتعلق بميثاق السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل وكذلك مراقبة الإلتزام به وبالتنسيق مع نشاط الإمتثال مالك الميثاق والمسؤول عن متابعة تطبيقه.

### نظام الضبط والرقابة:

- التأكد من قيام التدقيق الداخلي سنوياً على الأقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية والحاكمة المؤسسية من خلال مراجعة تقريره الذي يتضمن أهم ملاحظات تقارير التدقيق الداخلي ويشمل ذلك حماية وأمن المعلومات وتوافقها مع تعليمات البنك المركزي والجهات الرقابية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك وأي مراسلات وتوصيات للجنة التدقيق والإجراءات التصويبية المتخذة من الإدارة التنفيذية إزائها، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأبها جوهريّة.
- التأكد من قيام المدقق الخارجي سنوياً على الأقل بمراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلية من خلال مراجعة الملاحظات في تقارير المدقق الخارجي ومراسلاته ويشمل ذلك حماية وأمن المعلومات للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والإجراءات التصويبية المتخذة من الإدارة التنفيذية إزائها، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأبها جوهريّة.

### مسؤوليات أخرى:

- الإطلاع على نتائج التحقيقات الرسمية التي يشارك بها التدقيق الداخلي ومراجعة الإجراءات التصويبية المتخذة من قبل الإدارة التنفيذية في حال الحاجة لذلك، وإعلام مجلس الإدارة بأي ملاحظات ترتأبها جوهريّة.
- إطلاع اللجنة على أي أمور يرتأبها المدير العام عرضها عليهم.
- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) للتأكد من قيام جهة مستقلة محايدة بشكل سنوي على الأقل بالتأكد من توفر خطط لإستمرارية الأعمال لدى الغير معتمد عليها تضمن التوافرية والسرية لبيانات وعمليات البنوك لدى حدوث أي طارئ.
- المراجعة السنوية لميثاق اللجنة ورفع أي تعديلات عليه لمجلس الإدارة لإعتمادها.
- التأكد بشكل سنوي على الأقل من أن جميع المسؤولين المشار إليها في الميثاق يتم الإلتزام بها.

## مسؤوليات أمين سر اللجنة :

- يتولى أمين سر اللجنة إعداد مسودة محضر أصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.
- تزويد كل عضو من أعضاء اللجنة بميثاق لجنة التدقيق الموافق عليه من مجلس الإدارة.
- نقل المعلومات بين أعضاء اللجنة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية وتسهيل حصول أعضائها على كافة المعلومات اللازمة.
- تدوين إجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في إجتماع سابق وعلى أن يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لأي عمليات تصويت أو تحفظات أو إقتراحات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة الى أي وثائق تم الرجوع اليها خلال الإجتماعات.
- التنسيق مع رئيس وأعضاء اللجنة والمدير العام ورئيس إدارة التدقيق الداخلي لتحديد مواعيد إجتماعات اللجنة.
- تحضير جدول الإجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالإجتماع بناء على طلب رئيس اللجنة وإرساله مع محتوياته الى الأعضاء ورئيس لجنة التدقيق والمدعويين من الإدارة التنفيذية قبل موعد الإجتماع بوقت كاف.
- حفظ سجلات ووثائق إجتماعات اللجنة اصوليا.

## 2. لجنة الإدارة

1. يتم إعتقاد ميثاق لجنة الإدارة من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
2. يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية للبنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لإعتمادها.
3. يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك

## عضوية اللجنة

1. تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك.
2. تتكون اللجنة من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل على أن يكون جميع أعضاء اللجنة من غير المستقلين كما أنه يجوز أن يكون أحد أعضاء اللجنة مستقلا على أن لا يكون عضوا في لجنة التدقيق.
3. يجب أن تتوفر لدى الأعضاء معرفة وخبرة مصرفية كافية تمكنهم من إتخاذ القرارات السليمة.
4. للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات هذه اللجنة في تعديل شروط أو هيكلية التسهيلات للجان الإئتمان المعنية (أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية حسب التعليمات) مع ضرورة إطلاع لجنة الإدارة على ما تم إتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات كما وأنه يجب العمل على تعديل هيكل الصلاحيات بما يتلائم مع ما ذكر مسبقا بهذا الخصوص.

## رئاسة اللجنة

يكون رئيس مجلس إدارة البنك رئيساً للجنة.

## النصاب

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور أربعة أعضاء على الأقل.

## التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم

## أمانة سر اللجنة

يتولى مدير إدارة ومراقبة الإئتمان أمانة سر اللجنة.

## إجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أسبوعياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.
- على أعضاء اللجنة حضور إجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الإجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.
- يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في إجتماعات اللجنة لعرض توصياتهم من خلالها.

## مهام ومسؤوليات اللجنة

### في مجال الإئتمان

1. دراسة توصيات لجان الإئتمان المعنية بشأن منح و/أو تجديد و/أو تعديل و/أو إلغاء التسهيلات الإئتمانية والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع توصيتها عليها إلى مجلس الإدارة ويجب تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلية التسهيلات الإئتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بهذا الخصوص .
2. الموافقة على البرامج الإئتمانية الخاصة والموافقة على الإستثناءات المرفوعة إليها على هذه البرامج.
3. دراسة التقارير التي تعدها دائرة المتابعة والدائرة القانونية بخصوص متابعة الديون المتعثرة والديون المرفوع بها قضايا وإتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها ضمن صلاحيات اللجنة أو رفع التوصيات بخصوصها إلى مجلس الإدارة.
4. أية أمور أخرى تخص الإئتمان ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.
5. أن ترفع اللجنة الى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تمت الموافقة عليها من قبلها.
6. الإطلاع على السياسة الإئتمانية وأية تعديلات عليها، والتي يجب أن تشمل ما يلي كحد أدنى :
  - سقوف الإئتمان المختلفة.

- سياسة التسعير المرجحة بالمخاطر.
- صلاحيات المنح المختلفة.
- سياسة قبول المخاطر.
- المنتجات الائتمانية المختلفة.

وذلك بهدف ضمان الإلتزام بها على كافة المستويات

### في مجال الإستثمار

1. دراسة توصيات إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بعمليات البيع والشراء للإستثمارات والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
2. دراسة توصيات إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بتصنيف أو إعادة تصنيف أسهم الشركات القائمة في محافظ البنك لمحفظه المتاجرة أو المتوفر للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
3. دراسة توصية إدارة الخزينة والإستثمار فيما يتعلق بتعهدات التغطية للأوراق المالية التي تطرح لإكتتاب الجمهور في السوق الأولي والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.

### في مجال النفقات والمشتريات

1. التنسيب للمجلس بإقرار الميزانية التقديرية للنفقات والمشتريات والتأكد من مطابقتها للسياسات الموضوعية.
2. دراسة توصيات لجنة النفقات والمشتريات المتعلقة بمشتريات اللوازم والأجهزة والخدمات المساندة والتأكد من مطابقتها للإجراءات الصحيحة حسب نظام النفقات والمشتريات من حيث إستدراج العروض ودراستها وتحليلها وإختيار الأفضل منها والموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة.
3. تقييم الدراسات المعدة لشراء العقارات لغايات استخدام البنك وإتخاذ القرارات بشأنها.
4. أية أمور أخرى تتعلق بالنفقات والمشتريات ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.

### في مجال شؤون الموظفين

1. دراسة سياسات وإجراءات البنك المتعلقة بشؤون الموظفين ورفع التوصيات بخصوصها لمجلس إدارة البنك.
2. إقرار السياسات الخاصة بعملية تطوير الموظفين وتدريبهم والتخطيط الوظيفي لهم وفق الإطار العام للخطط الموضوعية لتنمية وتطوير البنك.
3. التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تتضمن أن تكون المكافآت/ الرواتب كافية لإستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والإحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت/ الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.
4. التوصية على تعيين وإستقالة موظفي البنك بدرجة مساعد مدير عام فما فوق.
5. الموافقة على مشاريع إعادة الهيكلة وعلى التعديلات الجوهرية على الهيكل التنظيمي.

6. الموافقة على المبلغ المخصص لمكافآت الموظفين وعلى الآلية التي ستستخدم لتحديد هذه المكافآت.
7. أية أمور أخرى تتعلق بالموظفين ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.

### في مجال المكننة

1. دراسة سياسة البنك الخاصة بمكننة عمليات البنك ورفع التوصيات بخصوصها لمجلس الإدارة لإقرارها.
2. الموافقة على الميزانية التقديرية الخاصة بمكننة عمليات البنك سواء كانت لشراء الأجهزة أو البرمجيات.
3. أية أمور أخرى تخص مكننة عمليات البنك ويرى المدير العام عرضها على اللجنة.

### في مجال الإدارة

1. تعديل النظام الداخلي وعقد التأسيس وتحديثه بما يتلائم مع متطلبات القوانين المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية ورفع التوصيات بخصوصه لمجلس إدارة البنك.
2. الموافقة على قرارات التفرع بناء على الدراسات المعدة بهذا الخصوص.
3. أية أمور إدارية أخرى يرى المدير العام عرضها على اللجنة.

### 3. لجنة المخاطر

- يتم اعتماد ميثاق لجنة المخاطر من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزءاً لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- يتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بالتعاون مع إدارة المخاطر في البنك ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لإتمامه.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

### عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون أحدهم على الأقل مستقلاً بالإضافة الى نائب المدير العام ومدير إدارة المخاطر في البنك.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة المخاطر في البنوك.
- يجب أن تتوفر لديهم معرفة تامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.
- يجب أن يكون الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرات عملية في مجال الإدارة المالية والمصارف.

### رئاسة اللجنة

يكون رئيس مجلس الإدارة رئيساً للجنة.

### النصاب

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من مجلس الإدارة على الأقل.

## التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالإجماع، ولا يحق لمدير إدارة المخاطر التصويت.

## أمانة سر اللجنة

يتولى مدير إدارة المخاطر أمانة سر اللجنة.

## إجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع لجنة المخاطر بدعوة من رئيسها أربع مرات سنويا على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها، على أن لا تقل الفترة بين أي إجتماعين متتاليين عن ثلاثة أشهر.

## مهام ومسؤوليات اللجنة

1. الموافقة على هيكل إدارة المخاطر.
2. مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
3. الموافقة على خطة إدارة المخاطر السنوية.
4. التوصية لمجلس الإدارة بالمستوى المقبول من المخاطر في عمليات البنك المختلفة (Risk Appetite).
5. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر في البنك ورفع توصيتها لمجلس الإدارة للموافقة على هذه السياسات وتشمل هذه السياسات سياسة إدارة المخاطر، السياسات الإئتمانية، السياسة الإستثمارية، سياسة إدارة مخاطر العمليات، سياسة إدارة مخاطر السوق.
6. مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها الى المجلس.
7. التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
8. تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة ورفع تقارير بذلك الى المجلس ومتابعة معالجتها.
9. التأكد من أن الإدارة التنفيذية قد قامت بتطوير إجراءات العمل اللازمة لإدارة مختلف أنواع المخاطر ومن مدى الإلتزام بهذه الإجراءات.
10. الموافقة على سقوف المخاطر المختلفة في كافة عمليات البنك بما في ذلك سقوف الدول، سقوف العملات، سقوف القطاعات الإقتصادية، سقوف توزيع المحفظة الإئتمانية المختلفة.
11. الموافقة على كافة السقوف الخاصة بالخبزينة.

12. الإطلاع على الدراسات الإقتصادية المختلفة حول الأداء المتوقع للقطاعات الإقتصادية الأردنية أو أداء العملات أو الأسواق المالية المختلفة أو أي سوق اخر سيتعرض البنك لمخاطره، لتكون هذه المعلومات الأساس لإتخاذ قرارات التعرض للمخاطر.
13. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشأن إدارة المخاطر في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
14. مراجعة تقارير المخاطر المختلفة المرفوعة للجنة من قبل دائرة المخاطر وإتخاذ التوصيات اللازمة بناء على هذه التقارير ورفع ملخص بها لمجلس الإدارة بحيث تشمل هذه التقارير ما يلي على الأقل:
- تحليل المحفظة الإئتمانية.
  - تقارير المخاطر التشغيلية لكافة وحدات الأعمال (بما في ذلك الوساطة والصرافة).
  - تقارير مخاطر السوق المختلفة من تقييم المحفظة وفجوة السيولة وفجوة أسعار الفائدة.
15. إستلام تقارير بحالات التجاوز لسقوف المخاطر المختلفة والموافقة على هذه التجاوزات وتفويض جزء من هذه الصلاحيات لرئيس اللجنة.
16. دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
17. الموافقة على توصيات إدارة المخاطر بأخذ مخصصات مقابل الديون المتعثرة.
18. الموافقة على خطة إستمرارية العمل وخطة الطوارئ وخطة أمن المعلومات والتأكد من التطبيق الكامل لها.
19. إجراء مراجعة سنوية شاملة لكافة سياسات المخاطر ومستوى المخاطر المقبول من البنك وسقوف المخاطر المختلفة.
20. الموافقة على أدوات التحوط المختلفة لدى البنك بما في ذلك بوالص التأمين وعقود الأمن والحماية.
21. ضرورة التأكد من تطوير قاعدة بيانات خاصة بإدارة المخاطر.
22. يجب أن تقدم اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الإدارة تبين مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات والمستويات المقبولة من المخاطر لتمكين مجلس الإدارة من إتخاذ القرارات المناسبة ومتابعة معالجتها.

#### 4. لجنة التحكم المؤسسي

- تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.
- ينتخب مجلس إدارة البنك أعضاء اللجنة من بين أعضائه، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة إستمرار عضوية مجلس الإدارة.
- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.

#### رئاسة اللجنة

يكون رئيس المجلس هو رئيس اللجنة.

## النصاب

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من أعضائها على الأقل.

## التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية.

## أمين السر

يكون أمين سر اللجنة مدير إدارة الإمتثال.

## إجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة واحدة سنويا على الأقل أو كلما دعت الحاجة الى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أحد أعضائها.

## مسؤوليات اللجنة

- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على سياسات التحكم المؤسسي في البنك ومراجعتها سنويًا، والتأكد من موافقة هذه السياسة لتعليمات البنك المركزي وقانون الشركات وقانون البنوك.
- التأكد من توفير هذه السياسة لكافة المساهمين (خاصة صغار المساهمين).
- المراجعة السنوية لسياسة الإفصاح وميثاق السلوك المهني والتوصية بأية تعديلات عليه لمجلس الإدارة.
- التأكد من إتزام كافة الأطراف المعنية من مجلس الإدارة الى الإدارة التنفيذية بسياسة التحكم المؤسسي المعتمدة وميثاق السلوك المهني.
- التأكد من تطبيق البنك لسياسات التحكم المؤسسي بكافة عملياته ونشاطاته.
- التأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمتعلقة بمراقبة التحكم المؤسسي في البنك.

## 5. لجنة الترشيحات والمكافآت

### تشكيلة اللجنة

تتشكل هذه اللجنة على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وتعين أمين سر اللجنة وبقرار من مجلس إدارة البنك.

### رئاسة اللجنة

تنتخب اللجنة رئيسا لها من بين أعضائها.

## النصاب

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين من أعضائها على الأقل.

## التصويت

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية.

## أمين السر

يكون أمين سر اللجنة مدير إدارة الموارد البشرية.

## إجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة واحدة سنويا على الأقل أو كلما دعت الحاجة الى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أحد اعضائها.

## مهام اللجنة

1. ضمان تشكيلة مجلس الإدارة حسب التعليمات والقوانين السارية وكما يلي:

- أ. لا يقل عدد أعضاء المجلس عن أحد عشر عضواً.
- ب. لا يجوز أن يكون أي من أعضاء المجلس عضواً تنفيذياً.
- ت. لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء، وفيما يلي المتطلبات والشروط اللازمة لضمان إستقلالية العضو كحد أدنى:
  - أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لإنتخابه.
  - أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لإنتخابه.
  - أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
  - أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
  - أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ إنتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
  - أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.

- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متصلة.
- أن لا يكون حاصلًا هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكًا لها أو مساهمًا رئيسيًا فيها على إئتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامنًا لإئتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
- أن يكون من ذوي المؤهلات والخبرات المالية أو المصرفية العالية.

2. ضمان ملائمة أعضاء مجلس الإدارة على أن تتوافر في من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:

- أ. أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
- ب. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- ت. أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
- ث. أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواء في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن إقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- ج. أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- ح. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص إعتباري.
- خ. أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
- د. على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص والمعتمد حسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63) ويحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
- ذ. على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملائمة أي من أعضائه.

3. تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل ومراجعة ذلك بشكل سنوي.

4. تحديد الأشخاص المؤهلين للإضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالإعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين،

كما يؤخذ بعين الإعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في إجتماعات المجلس.

5. العمل على إيجاد منهجية واضحة للتأكد من تخصيص كافة أعضاء مجلس الإدارة للوقت الكافي للإضطلاع بمهامهم

كأعضاء في المجلس بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد إرتباط العضو بعضويات مجالس إدارة

أخرى/هيئات/منتديات، الخ.

6. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية

المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.

7. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
8. تقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
9. ترشح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.
10. التأكد من وجود خطة إلال للإدارة التنفيذية العليا.
11. إتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم أداء المجلس والمدير العام، بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً.
12. إعداد نظام تقييم لأداء المدير العام بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وتقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
13. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت لإداريي البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة كما توصي اللجنة بتحديد رواتب المدير العام وباقي الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وإمتيازاتهم الأخرى.
14. وضع سياسة منح مكافآت مالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة اقصاها 7 ايام عمل من تاريخ إعتمادها من المجلس.
15. ضمان ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتوافر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:

- أ. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة، ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- ب. أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- ت. أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
- ث. أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات بإستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

#### 6. لجنة الإمتثال

- يتم إعتقاد ميثاق لجنة الإمتثال من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- تتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بمشاركة إدارة الإمتثال ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الإدارة لإعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

## عضوية اللجنة:

- تتألف اللجنة من أربعة أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة على أن يكون أحدهم على الأقل مستقلاً بالإضافة الى مدير إدارة الإمتثال في البنك مقررراً للجنة.
- يجب أن تتوفر لديهم خبرة مصرفية عامة، والمعرفة والفهم التام لتعليمات البنك المركزي الأردني والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة والتي تنظم عمل البنك والشركات التابعة له.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة الإمتثال في البنوك.
- يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال الإدارة المالية والمصارف أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.
- على رئيس لجنة الإمتثال حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

## رئاسة اللجنة:

تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها.

## النصاب:

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس اللجنة ودون أن يكون له حق التصويت أو التوقيع على محضر الإجتماع.

## التصويت:

تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية، ولا يحق لمدير إدارة الإمتثال التصويت.

## إجتماعات اللجنة:

تجتمع لجنة الإمتثال بدعوة من رئيسها مرتين سنويا على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها، على أن لا تقل الفترة بين أي اجتماعين متتاليين عن ثلاثة أشهر.

## مقرر اللجنة:

يتولى مدير إدارة الإمتثال مهام مقرر اللجنة.

## مسؤوليات مقرر اللجنة:

- يتولى مقرر اللجنة إعداد مسودة محضر أصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.
- تزويد كل عضو من أعضاء اللجنة بميثاق لجنة الإمتثال المعتمد من مجلس الإدارة.
- نقل المعلومات بين أعضاء اللجنة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية وتسهيل حصول إعضائها على كافة المعلومات اللازمة.

- تدوين إجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في إجتماع سابق وعلى أن يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لأي عمليات تصويت أو تحفظات أو إقتراحات وإرفاق أي مستندات أو الاشارة ال أي وثائق تم الرجوع اليها خلال الإجتماعات.
- تحضير جدول الإجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالإجتماع بناء على طلب رئيس اللجنة وإرساله مع محتوياته الى الرئيس والأعضاء والمدعويين من الإدارة التنفيذية قبل موعد الإجتماع بوقت كاف.
- حفظ سجلات ووثائق إجتماعات اللجنة أصوليا.

### مهام ومسؤوليات اللجنة:

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير وحدة الإمتثال وتقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشأن مراقبة الإمتثال في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- التوصية لمجلس الإدارة بإعتماد سياسات إدارة الإمتثال أو أي تعديلات عليها.
- التأكد من دقة إجراءات مراقبة الإمتثال وسلامتها ومدى التقيد بها.
- إستلام تقارير المراجعة السنوية من قبل وحدة الإمتثال حول إمتثال كافة سياسات وإجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
- التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
- إستلام تقارير بالعمليات المشبوهة التي تم إعلام البنك المركزي عنها.
- تقديم تقرير ربعي إلى مجلس الإدارة بنتائج أعمال الإمتثال في البنك.
- دراسة أي مسألة تعرض على اللجنة من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.

مع التأكيد إن مسؤولية لجنة الإمتثال لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بإمتثال البنك لتعليمات وتوجيهات الجهات الرقابية المختلفة وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الإتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية.

### بيان عن مدى الإلتزام بدليل التحكم المؤسسي

يلتزم البنك بتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن مجلس ادارته.

# دليل حاكمية وادارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

## (COBIT)

### مقدمة

تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها عملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال إعتداد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الإستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص إمتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.

وإنطلاقاً من اعتبار موارد تكنولوجيا المعلومات مركزاً مهماً من حيث الحجم النسبي ومن حيث التأثير على قدرة البنك في تسيير عملياتها وبالتالي تحقيق أهدافها ودورها الحساس في التأثير على تنافسية منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، الأمر الذي يبرر حجم الاستثمارات الضخمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات من قبل المؤسسات المصرفية.

وعليه كان لابد للبنك بشكل خاص أن يقوم باتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص لتقليل مخاطرها وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة تمتد عبر السنوات والتي قد تنال في بعض الأحيان من سمعة البنك.

وحيث أن موضوع حاكمية تكنولوجيا المعلومات في العالم شهد تطوراً إيجابياً خرج بأطر عامة لمجموعة من المرتكزات والمبادئ على مستوى عالٍ من النضوج وعلى رأسها إطار COBIT (Control Objective for Information and related Technology)، حيث يتكون الإطار العام لحاكمية وادارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من مجموعة من المرتكزات والمبادئ الأساسية، أولها التوافق الاستراتيجي (Strategic Alignment) المطلوب تحقيقه من خلال الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والواجب أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، كما انه على البنك أن تقوم بتوظيف موارد تكنولوجيا المعلومات (Resource optimization) لديها ضمن الخيارات المتاحة التي تعظم من خلالها القيمة المضافة (Benefit realization) مقاسة بشكل رئيسي بمعيار مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية والعمل على إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات (Risk optimization) بشكل متكامل ينسجم وعمليات إدارة المخاطر الكلية للبنك وبحسب الإجراءات والممارسات السليمة التي تؤدي إلى آليات سليمة لصنع القرار المرتكز على المخاطر وتضمن تحقيق القيمة المضافة بأقل التكاليف مع التخفيف من الخسائر والمخاطر المتوقعة بما يعكس رؤية البنك بهذا الخصوص وضمن حدود المخاطر المقبولة ما أمكن، بالإضافة لذلك فإن على الإدارة العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) أن تتولى عمليات التخطيط والتنظيم المؤسسي من خلال رسم الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل وتقوم ببناء وتطوير الهياكل التنظيمية الهرمية والدائرية (التي تكون على شكل لجان) وبما يؤدي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وبناء الآليات والأدوات والمعايير الكفيلة بقياس القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات وبما يمكن المجلس والإدارة التنفيذية العليا من مراقبة عمليات البنك للتأكد من سلامة آليات التخطيط والتنظيم والتوظيف لموارد

تكنولوجيا المعلومات بهدف أخذ التغذية الراجعة بغية التحسين والتطوير المستمرين، كل ذلك ضمن بُعد الارتكاز على مبدأ فصل المهام والأدوار وتوزيعها بشكل سليم بين المجلس من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى. وإيماناً من بنك الإتحاد بأهمية حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذا الدليل (دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها)، حيث تم تطوير هذا الدليل بناءً على دليل البنك المركزي الأردني بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها التي تنسجم مع وتكمل دليل التحكم المؤسسي المعتمد في البنك ودليل البنك المركزي الخاصة بدليل الحاكمية المؤسسية للبنوك وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة وسيتم مراجعته وتحديثه كلما اقتضت الحاجة من خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات المنبثقة عن مجلس الإدارة.

### **التعريفات:**

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا الدليل المعاني المحددة لها فيما بعد ما لم تدل القرينة أو السياق على غير ذلك، ويتم الرجوع الى قانون البنوك بشأن اية تعريفات اخرى لم ترد في هذا الدليل:

1. حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والادارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص امتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.
2. عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات: مجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللائحة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
3. أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: مجموعة الأهداف الرئيسية والفرعية المتعلقة بنشاطات الحاكمية والأدارة للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واللائحة لتحقيق الأهداف المؤسسية.
4. الأهداف المؤسسية: مجموعة الأهداف المتعلقة بالحاكمية والادارة المؤسسية واللائحة لتحقيق احتياجات اصحاب المصالح واهداف هذه الدليل.
5. المجلس: مجلس ادارة البنك.
6. الادارة التنفيذية: تشمل مدير عام البنك ونائب المدير العام ومساعد المدير العام والمدير المالي ومدير العمليات ومدير ادارة المخاطر ومدير الخزينة ومدير الامتثال.
7. أصحاب المصالح: أي ذي مصلحة في البنك مثل المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية المعنية.

## أولاً: هيكل التحكم المؤسسي

هيكل التحكم المؤسسي موضح بشكل تفصيلي في دليل الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance Manual).

## ثانياً: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

أ. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholder's Needs) وتحقيق توجهات وأهداف البنك من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:

1. توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
2. إدارة حسيمة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر منها.
3. توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
4. الإرتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة وذات اعتمادية متميزة.
5. إدارة حسيمة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
6. المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية.

7. تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلي.

8. تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.

9. إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكلة إليها تنفيذ عمليات ومهام وخدمات ومنتجات.

ب. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير عناصر تمكين (دعامات) سبعة (Seven Enablers) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بـ :

1. المبادئ والسياسات وأطر العمل.

2. عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

3. الهياكل التنظيمية.

4. المعلومات والتقارير.

5. الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

6. المعارف والمهارات والخبرات.

7. منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات، وضرورة توفيرها بمواصفات وأبعاد محددة لتحقيق وخدمة متطلبات وأهداف

المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ليس فقط في عمليات تكنولوجيا المعلومات وحسب وإنما في كافة عمليات

البنك المرتكزة على المعلومات والتكنولوجيا.

ج. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة إنطلاق يتم الإرتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.

د. فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

هـ. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يسهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

### **ثالثاً: الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات**

أ. تعتبر الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومعطياتها حداً أدنى يتوجب على إدارة البنك العليا الامتثال لها وتحقيقها بشكل مستمر، وتعتبر اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات المسؤول الأول عن ضمان الامتثال بتحقيق متطلباتها، ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمجلس ككل المسؤول النهائي بهذا الخصوص، ويتوجب على كافة دوائر البنك وعلى وجه الخصوص دائرة تكنولوجيا المعلومات وإدارة أمن المعلومات وإدارة المشاريع تحديد عملياتها وإعادة صياغتها بحيث تحاكي وتغطي متطلبات كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

ب. يتولى المجلس المسؤولية المباشرة لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة.

ج. يتولى المجلس ودائرة إدارة المخاطر المسؤولية المباشرة عن عملية "ضمان إدارة حسيمة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات" وعملياتية "إدارة المخاطر".

### **رابعاً: نشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها**

يقوم البنك بنشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الخاص به على موقعه الإلكتروني و/أو بأي طريقة أخرى مناسبة للاطلاع الجمهور، حيث يقوم البنك بالإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لديه، والإفصاح أيضاً عن معلومات تهم أصحاب المصالح وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

وتعتبر متطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعد تطبيقها خطوة أولى ونقطة بداية تجاه التطوير والتحسين المستمر لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وعليه يتوجب على إدارة البنك مواكبة الإصدارات الناشئة المستقبلية وتحديثاتها فيما يخص الإطار العام.

### **خامساً: الواجبات والمسؤوليات**

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والادارات، وتعتبر جميع الأطراف المعنية بتطبيق الدليل كل بحسب دوره وموقعه، فيما يلي الأطراف المعنية ومسؤولياتها الرئيسية بهذا الخصوص:

1. رئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين المستعان بهم:
2. الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات والفروع: تولي مسؤوليات تسمية الأشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم.
3. لجنة تكنولوجيا المعلومات التوجيهية: تولي مسؤوليات إدارة وتوجيه والإشراف عليه بشكل مباشر والتوصية بتوفير الموارد اللازمة لإتمامه، والتأكد من الفهم الصحيح من قبل كافة الأطراف بمتطلبات وأهداف التعليمات.

4. التدقيق الداخلي: تولي مسؤولياته المناطة به كما هو مذكور في البند سابقاً، والمشاركة بما يمثل دور التدقيق الداخلي في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل.
5. إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانونية: تولي مسؤوليات المشاركة في المشروع/ البرنامج بما يمثل دور تلك الإدارات، والتأكد من تمثيل المشروع/ البرنامج من قبل كافة الأطراف المعنية.
6. المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار (COBIT5 Assessor, COBIT5 Foundation, COBIT5 Implementation, CGEIT)، المستعان بهم من داخل ومن خارجه تولي دور المرشد لنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية التطبيق.

### **سادساً: اللجان:**

#### **أ. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات**

##### **تشكيل اللجنة:**

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الادارة.
- تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الاقل من مجلس الادارة، ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات.
- تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها.
- يحدد المجلس أهداف اللجنة ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.

##### **صلاحيات اللجنة:**

- للجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس عند الحاجة في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الاستراتيجية بها من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى.
- للجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير التكنولوجيا CTO) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.

##### **إجتماعات اللجنة:**

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها الدورية وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها بشكل ربع سنوي على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من اعضائها الآخرين.
- يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور عضوين على الأقل على ان يكون رئيس اللجنة احدهما ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة ابداء وجهة نظره من خلال الفيديو او الهاتف بعد موافقة رئيس اللجنة دون ان يكون له حق التصويت او التوقيع على محضر الاجتماع وفقاً للقوانين والدليل السارية بهذا الخصوص.
- تتخذ توصيات/ قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث تحتفظ بمحاضر اجتماعات مؤقفة.

## مقرر اللجنة:

- يتولى مدير إدارة الإمتثال مهام مقرر اللجنة.

## مهام ومسؤوليات اللجنة:

إن تفويض المجلس صلاحيات للجنة أو أي لجنة أخرى لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص، وتتولى اللجنة المهام التالية:

1. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
2. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات الذي يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الصادرة عن البنك المركزي من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي، (Responsible) وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) وتلك المستشارة (Consulted) وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات.
5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الإنحرافات.
9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.

## ب . اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات:

وتهدف لضمان ان عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات وتحقيق الأستخدام الامثل للموارد وتحقيق المنافع وتقليل الأخطار لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وبشكل مستدام.

### تشكيل اللجنة:

- تشكل اللجنة بقرار من الإدارة التنفيذية العليا.
- تتشكل اللجنة برئاسة المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية بما في ذلك مدير التكنولوجيا CTO ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات.
- ينتخب المجلس أحد أعضائه ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة لمدير التدقيق الداخلي.

### صلاحيات اللجنة:

- للجنة دعوة الغير لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم.

### إجتماعات اللجنة:

- تجتمع اللجنة بشكل دوري على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- تتخذ توصيات/ قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث توثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية.

### النصاب:

- يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل حيث ان عدد اعضاء اللجنة اربعة.

### مقرر اللجنة:

- يتولى مدير التكنولوجيا (CTO) مهام مقرر اللجنة.

### مهام ومسؤوليات اللجنة:

تتولى اللجنة على وجه الخصوص القيام بالمهام التالية:

1. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
2. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.

3. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب في المكان المناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
4. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
5. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
6. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
  - أ. تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
  - ب. أية إنحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
  - ج. أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
  - د. تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
  - هـ. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.

### **سابعاً : التدقيق الداخلي والخارجي**

- أ. على المجلس رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها مراجعة فنية متخصصة (IT Audit) من خلال كوادر مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، حاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/ أو أية معايير أخرى موازية.
- ب. على لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك بحسب ما ورد في النقطة الثانية في النقطة (د) من هذا البند ووفق النموذج المعتمد وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- ج. على لجنة التدقيق تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى.
- د. على المجلس التأكد ومن خلال لجنة التدقيق المنبثقة عنه من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الإلتزام بما يلي:
  1. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:

- تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
  - توفير والإلتزام بخطة التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
  - الإلتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
  - الإلتزام بمعايير الموضوعية وبذل العناية المهنية والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل المناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.
2. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام ( Reasonable Overall Audit Assurance ) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المبينة في الدليل الصادرة عن البنك المركزي وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنويا على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1) مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، وعلى أن يتم تزويد البنك المركزي الاردني بتقارير التدقيق لأول مرة بغض النظر عن درجة تقييم المخاطر، وعلى أن تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة آليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتمادا على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمنا الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك مالك كل ملاحظة.
3. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيذا تدريجيا في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.
4. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية تأخذ كل ما ورد في النقطة (د) في البند سابعاً بعين الاعتبار، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً لجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.
- هـ. من الممكن الحصول على خدمات التدقيق الداخلي (Outsource) للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لجهة خارجية متخصصة مستقلة تماماً عن المدقق الخارجي المعتمد بهذا الخصوص، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص وأية تعليمات أخرى ذات صلة واحتفاظ لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس والمجلس نفسه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية هذه المتطلبات كحد أدنى.

## **ثامناً: المبادئ والسياسات وأطر العمل**

- أ. على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- ب. على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد المبادئ والسياسات وأطر العمل وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- ت. على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد منظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وعلى أن تحدد كل سياسة الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال.
- ث. يراعى لدى انشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها كمراجع لصياغة تلك السياسات.

## **تاسعاً: الهياكل التنظيمية**

- أ. على المجلس اعتماد الهياكل التنظيمية الهرمية واللجان وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية.
- ب. يراعى ضمان فصل المهام المتعارضة بطبيعتها ومتطلبات الحماية التنظيمية المتعلقة بالرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.

## **عاشراً : المعلومات والتقارير**

- أ. على المجلس والإدارة التنفيذية العليا تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات والمتمثلة بالمصداقية ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافقية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في المعيار (COBIT 5 – Enabling Information).
- ب. على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد منظومة المعلومات والتقارير، مع مراعاة تحديد مالكين لتلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالها وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، وعلى أن يتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

### **الحادي عشر: الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات**

أ. على المجلس أو من يفوض من لجانته والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية.

ب. على المجلس أو من يفوض من لجانته والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وعلى أن يتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

### **الثاني عشر: المعارف والمهارات والخبرات**

أ. على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومتطلبات تعليمات البنك المركزي الاردني بشكل عام، وضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

ب. على إدارة البنك توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرّب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه.

ج. على الإدارة التنفيذية في البنك الاستمرار برفد موظفيها ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

د. على الإدارة التنفيذية في البنك تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوار بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.

### **الثالث عشر: منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات**

أ. على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.

ب. على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لمنظومة الأخلاق والممارسات المهنية المعتمدة من قبل المجلس بحيث تتضمن بالحد الأدنى منظومة الأخلاق المهنية الواردة في المعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته.

ج. على المجلس والإدارة التنفيذية العليا توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات على سبيل المثال لا الحصر.

#### **الرابع عشر: اتفاقيات الإسناد (Outsourcing) مع الغير**

على البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك التأكد من إلتزام الغير بتطبيق بنود التعليمات الخاصة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، وبما لا يعفي المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات بما في ذلك متطلبات التدقيق.

#### **بيان عن مدى الإلتزام بدليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)**

قام البنك المركزي باصدار تعليمات خاصة بحاكمية تكنولوجيا المعلومات ضمن مشروع مدته 18 شهر، وتم وضع خطة عمل لتطبيق هذه التعليمات ومن المتوقع الانتهاء من تطبيقها ضمن المدة المقررة من البنك المركزي.

بنك الاتحاد

القوائم المالية الموحدة

31 كانون الأول 2017

تقرير مدققي الحسابات المستقلين  
إلى مساهمي بنك الإتحاد  
عمان-المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الإتحاد (شركة مساهمة عامة محدودة) وشركاته التابعة المشار إليها "بالمجموعة" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وأداءها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية الموحدة في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور أخرى

تم تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ من قبل ارنست ويونغ/ الأردن كمدقق وحيد للبنك للعام ٢٠١٦، وتم إصدار رأي غير متحفظ حولها بتاريخ ١٢ شباط ٢٠١٧. وتماشياً مع تعليمات البنك المركزي الأردني للحاكمة المؤسسية للبنوك تم تعيين كل من ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) – الأردن و ارنست ويونغ/ الأردن كمدققي لحسابات البنك للعام ٢٠١٧ بشكل مشترك.

## امور التدقيق الهامة

ان أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار إليها ادناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فإن تدقيقتنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها ادناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

إجراءات التدقيق	١- التدني في محفظة التسهيلات الائتمانية
<p>تضمنت اجراءات التدقيق الحصول على كشوفات التسهيلات الائتمانية غير العاملة وتحت المراقبة، واختيار عينات لدراسة خسارة التدني بما فيها تقييم الضمانات والمخصصات اللازمة بناء على تاريخ التعثر. بالإضافة الى ذلك، فقد قمنا باختيار عينة من القروض العاملة والتأكد من قيام الإدارة بالأخذ بعين الاعتبار كافة عوامل التدني.</p> <p>ان افصاحات خسارة التدني في محفظة التسهيلات الائتمانية قد تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم (٩) حول القوائم المالية الموحدة والافصاحات المتعلقة بالسياسات المحاسبية حول التسهيلات الائتمانية في إيضاح رقم (٢) حول القوائم المالية الموحدة.</p>	<p>ان التدني في محفظة التسهيلات الائتمانية هي أحد اهم الامور التي تؤثر على نتائج أعمال المجموعة، بالإضافة الى كونها من الامور التي تتطلب الكثير من الاجتهاد لتحديد التعثر وقياس خسارة التدني. يتم تطبيق الاجتهاد على مدخلات عملية قياس التدني بما فيها تقييم الضمانات واحتساب المخصص على اساس العميل وعلى أساس المحفظة وتحديد تاريخ التعثر وبالتالي احتساب التدني من ذلك التاريخ. بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مبلغ ٢٠٩٢ر١٧٢ر٥٠٩ دينار وتم تسجيل مخصص تدني تسهيلات إئتمانية مباشرة مقابلها بمبلغ ٧٢ر٢٩٥ر٩٥٠ دينار.</p>

<p><b>إجراءات التدقيق</b></p> <p>تضمنت إجراءات التدقيق اختيار عينة من كشوفات التسهيلات الائتمانية غير العاملة والفوائد المعلقة ودراسة الفوائد المعلقة بما فيها إعادة الاحتساب وفقاً لتعليمات البنك المركزي. بالإضافة الى ذلك، فقد تم دراسة الأسس المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد حدوث التدني (تاريخ التعثر). ان الإفصاحات المتعلقة بتعليق الفوائد على القروض غير العاملة مفصلة في إيضاح (٩) حول القوائم المالية الموحدة.</p>	<p><b>٢- تعليق الفوائد على القروض غير العاملة</b></p> <p>وفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني فإنه يتم تعليق الفوائد بعد ٩٠ يوم من تاريخ التعثر (تاريخ التوقف عن الدفع). يتم تطبيق الاجتهاد لتحديد تاريخ التعثر، الأمر الذي قد يؤثر على مبلغ الفوائد التي يجب تعليقها. وتم تعليق فوائد بمبلغ ٥٧٠٠٦٨٠٦٨ دينار.</p>
<p><b>إجراءات التدقيق</b></p> <p>تضمنت إجراءات التدقيق دراسة تحليل الإدارة للقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها ضمن عملية الاستحواذ بما فيها الأصول المعنوية المتمثلة بالرخصة وودائع العملاء والشهرة. بالإضافة الى ذلك قمنا بفحص بنود اتفاقية الاستحواذ وقمنا بتقييم الإجراءات التي تمت لتحديد وتقييم الموجودات والمطلوبات الناتجة من عملية الاستحواذ. وكذلك قمنا بدراسة المعالجة المحاسبية لسعر الشراء وقمنا بتقييم الإفصاحات ذات العلاقة بعملية الاستحواذ في القوائم المالية الموحدة. ان الإفصاحات المتعلقة بالاستحواذ مفصلة في إيضاح (٤٢) حول القوائم المالية الموحدة.</p>	<p><b>٣- الاستحواذ على حصة مسيطرة في بنك صفة الاسلامي</b></p> <p>خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٧ قام البنك بالاستحواذ على حصة مسيطرة في بنك صفة الاسلامي بنسبة ٦١,٨٪ مقابل ١١٣ مليون دينار نقداً. تمت عملية الاستحواذ من خلال الشركة التابعة للبنك (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار) والمملوكة بنسبة ٥٨٪ من قبل البنك. وعليه تم توحيد القوائم المالية لبنك صفة الاسلامي مع القوائم المالية للبنك منذ تاريخ الاستحواذ.</p> <p>تم قيد عملية توحيد الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ، وبالتالي قام البنك بتقييم الموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها وتسجيل حقوق غير المسيطرين بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. بالإضافة الى ذلك قام البنك بتسجيل موجودات معنوية تتمثل بمبلغ ٩٩٢٨٠٠٠٠ دينار كقيمة عادلة لثمن رخصة اعمال مصرفية ومبلغ ٣٧٤٩٠٠٠٠ كأصل معنوي مقابل ودائع عملاء اساسية بالإضافة الى مبلغ ١٣٨٠٠٥١٢ ر كشهرة نتيجة للاستحواذ.</p> <p>يتطلب معيار التقارير المالية الدولية (٣) ان يتم قياس الموجودات والمطلوبات التي يمكن تحديدها والمستحوذ عليها في عمليات توحيد الأعمال بالقيمة العادلة. ان عملية الاستحواذ تعتبر حدث هام وجوهري ويتطلب قدرأ كبيراً من الاحكام والاجتهادات فيما يتعلق بالقيمة العادلة للمطلوبات والموجودات المستحوذة عليها.</p>

## المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠١٧

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. ان رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأننا لا نبدي اي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، ان مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريا مع القوائم المالية الموحدة او من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة.

## مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

## مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانا إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهريا، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية و ملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق و ذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية و الايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.
- التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار. و اذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في اعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونحن مسؤولون عن رأينا حول التدقيق.
- إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيتته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.
- نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا وما شأنه ان يحافظ على هذه الاستقلالية.
- من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. إننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جدا والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

## تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ المجموعة ببيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي بالمصادقة عليها.

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

٢٥ شباط ٢٠١٨

**إرنست ويونغ**  
محاسبون قانونيون  
إرنست ويونغ / الأردن / الأردن  
بشير إبراهيم بكر  
إجازة رقم ٥٩٢

د. ديلويت أند توش (الشرك الأوسط) - الأردن  
شفيق كميل بطشون  
إجازة رقم ٧٤٠

Deloitte & Touche (M.O.)  
010103

بنك الاتحاد  
قائمة المركز المالي الموحدة  
كما في 31 كانون الأول 2017

2016	2017	ايضاحات	الموجودات:-
دينار	دينار		
281,844,459	338,311,743	4	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي
258,889,861	326,075,874	5	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	8,325,098	6	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
23,300,582	7,509,280	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
28,527,354	30,877,736	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
479,610,204	617,696,128	10	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة- بالصافي
-	377,262	11	استثمار فى شركة حليفة
1,385,666,088	2,084,327,989	9	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
44,270,972	70,968,060	12	ممتلكات ومعدات- بالصافي
5,891,223	20,945,239	13	موجودات غير ملموسة- بالصافي
1,602,674	4,559,081	20	موجودات ضريبية مؤجلة
50,136,833	62,301,763	14	موجودات أخرى
<u>2,559,740,250</u>	<u>3,572,275,253</u>		<b>مجموع الموجودات</b>

**المطلوبات وحقوق الملكية:-**

			المطلوبات:-
123,107,908	58,873,920	15	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,856,773,606	2,691,335,921	16	ودائع عملاء
176,163,488	210,088,710	17	تأمينات نقدية
56,869,246	88,211,995	18	أموال مقترضة
42,516	234,615	19	مخصصات متنوعة
10,595,594	14,773,872	20	مخصص ضريبة الدخل
25,984,239	50,245,187	21	مطلوبات أخرى
<u>2,249,536,597</u>	<u>3,113,764,220</u>		<b>مجموع المطلوبات</b>

**حقوق الملكية:-**

			حقوق مساهمي البنك
125,000,000	160,000,000	22	رأس المال المكتتب به والمدفوع
71,463,173	80,213,173	22	علاوة الإصدار
37,340,305	42,668,849	23	احتياطي قانوني
24,932,207	29,271,414	23	احتياطي اختياري
14,730,577	14,034,670	23	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
1,555,417	1,191,589	25	إحتياطي القيمة العادلة
35,055,974	43,243,353	26	أرباح مدورة
<u>310,077,653</u>	<u>370,623,048</u>		<b>مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك</b>
126,000	87,887,985	27	حقوق غير المسيطرين
<u>310,203,653</u>	<u>458,511,033</u>		<b>مجموع حقوق الملكية</b>
<u>2,559,740,250</u>	<u>3,572,275,253</u>		<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>

**بنك الاتحاد**  
**قائمة الدخل الموحدة**  
**للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017**

2016	2017	<u>إيضاحات</u>	
دينار	دينار		
125,177,643	186,859,033	28	الفوائد والعوائد الدائنة
45,141,102	72,169,059	29	الفوائد والمصاريف المدينة
80,036,541	114,689,974		<b>صافي إيرادات الفوائد والعوائد</b>
14,877,325	21,399,045	30	صافي إيرادات العمولات
94,913,866	136,089,019		<b>صافي إيرادات الفوائد والعوائد والعمولات</b>
3,242,503	5,525,404	31	أرباح عملات أجنبية
			أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
297,478	3,358,359	32	أرباح بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
62,482	-		توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى
1,271,838	938,772	33	إيرادات أخرى
978,141	1,201,429	34	
100,766,308	147,112,983		<b>إجمالي الدخل</b>
24,966,451	39,980,839	35	نفقات الموظفين
6,531,059	10,332,667	12 و 13	استهلاكات وإطفاءات
18,073,085	27,034,084	36	مصاريف أخرى
8,093,535	15,229,285	9	مخصص تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة
593,125	547,500	10	مخصص تدني موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
750,102	1,753,468	14	مخصص تدني عقارات مستملكه
30,766	107,496	19	مخصصات متنوعة
59,038,123	94,985,339		<b>إجمالي المصروفات</b>
41,728,185	52,127,644		<b>الربح من التشغيل</b>
-	16,900	11	حصة البنك من أرباح شركة حليفة
41,728,185	52,144,544		<b>الربح قبل الضرائب</b>
12,492,363	17,345,461	20	ضريبة الدخل
29,235,822	34,799,083		<b>الربح للسنة</b>
			ويعود إلى:
29,235,822	31,364,269		مساهمي البنك
-	3,434,814		حقوق غير المسيطرين
29,235,822	34,799,083		

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 52 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

<u>فلس/دينار</u>	<u>فلس/دينار</u>		
0,234	0,209	37	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 52 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

بنك الاتحاد  
قائمة الدخل الشامل الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

2016	2017	
دينار	دينار	
29,235,822	34,799,083	الربح للسنة
		يضاف: بنود الدخل الشامل الاخرى بعد الضريبة التي لن يتم تحويلها الى الارباح والخسائر في الفترات اللاحقة التغير في احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة
31,171	(1,481,941)	
29,266,993	33,317,142	مجموع الدخل الشامل للسنة
		الدخل الشامل للسنة العائد إلى: مساهمي البنك حقوق غير المسيطرين
29,266,993	29,882,698	
-	3,434,444	
29,266,993	33,317,142	

**بنك الاتحاد**  
**قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة**  
**للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017**

اجمالي حقوق الملكية	حقوق غير المسيطرين	مجموع حقوق الملكية	أرباح مدورة*			الاحتياطات					رأس المال المكتتب به والمدفوع		
			مجموع	غير متحققة	متحققة	القيمة العادلة	مخاطر مصرفية عامة	اختياري	قانوني	علوّة الاصدار			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2017 -
310,203,653	126,000	310,077,653	35,055,974	1,625,529	33,430,445	1,555,417	14,730,577	24,932,207	37,340,305	71,463,173	125,000,000		<b>الرصيد في بداية السنة</b>
33,317,142	3,434,444	29,882,698	31,364,269	2,788,799	28,575,470	(1,481,571)	-	-	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	-	-	-	683,243	(683,243)	-	-	-	-	-	-	-	المحول خلال السنة
-	-	-	(8,971,844)	-	(8,971,844)	-	(695,907)	4,339,207	5,328,544	-	-	-	المحول الى الاحتياطي
(12,500,000)	-	(12,500,000)	(12,500,000)	-	(12,500,000)	-	-	-	-	-	-	-	الأرباح الموزعة (ايضاح 24)
-	-	-	(1,117,743)	-	(1,117,743)	1,117,743	-	-	-	-	-	-	خسائر متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
84,564,325	84,564,325	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	حصة غير المساهمين من الاستحواذ على شركة تابعة
43,750,000	-	43,750,000	-	-	-	-	-	-	-	8,750,000	35,000,000	-	الزيادة في رأس المال
(824,087)	(236,784)	(587,303)	(587,303)	-	(587,303)	-	-	-	-	-	-	-	رسوم زيادة رأس المال
<u>458,511,033</u>	<u>87,887,985</u>	<u>370,623,048</u>	<u>43,243,353</u>	<u>5,097,571</u>	<u>38,145,782</u>	<u>1,191,589</u>	<u>14,034,670</u>	<u>29,271,414</u>	<u>42,668,849</u>	<u>80,213,173</u>	<u>160,000,000</u>		<b>الرصيد في نهاية السنة</b>
<b>- 2016</b>													
293,310,660	-	293,310,660	28,071,408	255,268	27,816,140	1,382,375	13,469,720	20,776,553	33,147,431	71,463,173	125,000,000		<b>الرصيد في بداية السنة</b>
29,266,993	-	29,266,993	29,235,822	1,370,261	27,865,561	31,171	-	-	-	-	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
-	-	-	(9,609,385)	-	(9,609,385)	-	1,260,857	4,155,654	4,192,874	-	-	-	المحول الى الاحتياطي
(12,500,000)	-	(12,500,000)	(12,500,000)	-	(12,500,000)	-	-	-	-	-	-	-	الأرباح الموزعة (ايضاح 24)
-	-	-	(141,871)	-	(141,871)	141,871	-	-	-	-	-	-	خسائر متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
126,000	126,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تأسيس شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار
<u>310,203,653</u>	<u>126,000</u>	<u>310,077,653</u>	<u>35,055,974</u>	<u>1,625,529</u>	<u>33,430,445</u>	<u>1,555,417</u>	<u>14,730,577</u>	<u>24,932,207</u>	<u>37,340,305</u>	<u>71,463,173</u>	<u>125,000,000</u>		<b>الرصيد في نهاية السنة</b>

\* لا يمكن التصرف بمبلغ 4,559,081 دينار من الأرباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2017 مقابل 1,602,674 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 والتي تمثل موجودات ضريبية مؤجلة، وبناء على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها إلا بموافقة مسبقة منه.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 52 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

\* يحظر التصرف باحتياطي مخاطر مصرفية عامة إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.  
\* يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 538ر490 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 والذي يمثل خسائر فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.  
\* يحظر التصرف بمبلغ 1,191,589 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 مقابل 1,555,417 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 والذي يمثل الرصيد لاحتياطي القيمة العادلة.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 52 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

**بنك الاتحاد**  
**قائمة التدفقات النقدية الموحدة**  
**للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017**

2016	2017	إيضاحات	
دينار	دينار		
41,728,185	52,144,544		<b>التدفق النقدي من عمليات التشغيل</b>
			الربح قبل الضرائب
			<b>تعديلات لينود غير نقدية:-</b>
6,531,059	10,332,667	13 ، 12	إستهلاكات وإطفاءات
8,093,535	15,229,285	9	مخصص تدنى التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة
750,102	1,753,468	14	مخصص تدنى عقارات مستملكه
(187,269)	(432,207)	32	(أرباح) موجودات مالية غير متحققة
202,741	268,463	36	خسائر بيع ممتلكات ومعدات
30,766	107,496	19	مخصصات متنوعة
-	(16,900)	11	ارباح تقييم شركة حليفة
(1,311,825)	(2,796,196)		تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
55,837,294	76,590,620		<b>الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات</b>
			<b>التغير في الموجودات والمطلوبات-</b>
(4,803,094)	119,351		الأرصدة مقيدة السحب
(4,451,944)	16,223,509		الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	(3,232,271)		إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	3,000,000		ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد عن ثلاثة اشهر
(105,210,707)	(113,291,334)		تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
8,124,293	(7,349,025)		الموجودات الأخرى
82,725,201	78,304,949		ودائع العملاء
56,195,324	25,701,024		تأمينات نقدية
3,059,658	6,925,865		مطلوبات أخرى
91,476,025	82,992,688		<b>صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل الضرائب</b>
(15,288,563)	(17,920,819)	20	ضريبة الدخل المدفوعة
76,187,462	65,071,869		<b>صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل</b>
			<b>التدفق النقدي من عمليات الاستثمار</b>
(1,639,152)	(2,178,302)		صافي شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
132,169,396	(90,181,636)		صافي (شراء) استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(8,851,713)	(9,417,583)		شراء ممتلكات ومعدات
29,978	167,284		المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(3,065,622)	(1,760,039)	13	الزيادة في موجودات غير ملموسة
-	164,854,581	42	النقد المتحصل نتيجة الاستحواذ
-	10,000		توزيعات نقدية مقبوضة في شركة حليفة
118,642,887	61,494,305		<b>صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار</b>
			<b>التدفق النقدي من عمليات التمويل</b>
(12,667,652)	(12,498,396)		أرباح موزعة على المساهمين
29,798,325	31,342,749		الزيادة في الاموال المقترضة
-	35,000,000		زيادة رأس المال
-	8,750,000		الزيادة في علاوة الاصدار
-	(824,087)		رسوم زيادة رأس المال
126,000	(126,000)		حقوق غير المسيطرين
17,256,673	61,644,266		<b>صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل</b>
212,087,022	188,210,440		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
1,311,825	2,796,196		تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
195,610,720	409,009,567		النقد وما في حكمه في بداية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 52 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

<u>409,009,567</u>	<u>600,016,203</u>	38
--------------------	--------------------	----

النقد وما في حكمه في نهاية السنة

## (1) معلومات عامة

ان بنك الاتحاد شركة مساهمة عامة أردنية تأسس خلال عام 1978. بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة (1964)، ومركزه الرئيسي مدينة عمان هذا وقد تم تحويله الى بنك خلال عام 1991.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (44) والشركات التابعة.

إن أسهم البنك مدرجة ويتم التداول بها في سوق عمان المالي.

قام بنك الاتحاد خلال عام 2017 بالاستحواذ على حصة مسيطرة في بنك صفوة الإسلامي (إيضاح 42).

تم إقرار القوائم المالية من مجلس إدارة البنك بتاريخ 18 شباط 2018 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

## (2) أهم السياسات المحاسبية

### 2-1 أسس إعداد القوائم المالية

تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وشركاته التابعة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الاردني.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغيير في قيمتها العادلة.

ان الدينار الأردني هو عملة اظهر القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

### 2-2 التغييرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016، باستثناء أن البنك قام بتطبيق التعديلات التالية بدأ من 1 كانون الثاني 2017:

**تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) - "قائمة التدفقات النقدية"- الإفصاحات**  
تشمل التعديلات المحدودة ما تعلق بإضافة بعض الايضاحات حول المطلوبات الناتجة عن الأنشطة التمويلية والتي تشمل التغييرات النقدية وغير النقدية (مثل أرباح أو خسائر العملات الأجنبية). لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية الموحدة للبنك.

**تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) " ضريبة الدخل ": الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر غير المعترف بها**

تشمل التعديلات المحدودة ما تعلق بقانون ضريبة الدخل وإذا ما كان يقيد مصادر الربح الضريبي والتي يمكن الاستفادة منها لتخفيض الفروقات الزمنية المؤقتة عند عكسها. بالإضافة إلى بعض التعديلات المحدودة الأخرى، لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية الموحدة للبنك.

## 2-3 أهم السياسات المحاسبية-

### أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون البنك قادراً على ادارة الانشطة الرئيسية للشركات التابعة وعندما يكون معرضاً للعوائد المتغيرة الناتجة من استثماره في الشركات التابعة او يكون له حقوق في هذه العوائد، ويكون قادراً على التأثير في هذه العوائد من خلال سلطته على الشركات التابعة، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والليزادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة:

- يمتلك البنك ما نسبته 58% من رأسمال شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار مساهمة خاصة محدودة /الاردن البالغ 113,039,028 دينار كما 31 كانون الاول 2017 . قام البنك بتأسيسها بتاريخ 30 تشرين الثاني 2016. خلال العام 2017 استحوذت شركة الاتحاد الإسلامي على ما نسبته 61,8% من رأسمال بنك صفوة الإسلامي (شركة مساهمة عامة محدودة) البالغ 100,000,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 (إيضاح 42).

- يمتلك البنك ما نسبته 100% من رأسمال شركة الاتحاد للوساطة المالية محدودة المسؤولية/ الاردن البالغ 5,000,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2017. تقوم الشركة بأعمال الوساطة المالية. قام البنك بتأسيسها بتاريخ 22 شباط 2006 وباشرت الشركة ممارسة أعمالها في الاول من تموز 2006.

- يمتلك البنك ما نسبته 100% من رأسمال شركة الاتحاد للتأجير التمويلي محدودة المسؤولية/ الاردن البالغ 5,000,000 دينار كما في 31 كانون الاول 2017. قام البنك بتأسيسها بتاريخ 21 كانون ثاني 2016.

- يتم اعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، اذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم اجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

- في حال اعداد قوائم مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم اظهار الاستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة.

يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعليا انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة وتمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة.

### معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي سيتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

### **موجودات مالية بالتكلفة المطفأة**

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.
- يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة/ الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيماً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم امكانية استرداد الاصل أو جزء منه، ويتم قيد اي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.
- يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.
- لا يجوز إعادة تصنيف اي موجودات مالية من/ الى هذا البند الا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع اي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والافصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

### **موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل**

- هي الموجودات المالية التي قام البنك بشراؤها بغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.
- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل الموحدة عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة.
- يتم تسجيل الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحدة.
- لا يجوز إعادة تصنيف اي موجودات مالية من/ الى هذا البند الا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية.

### **موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر**

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.
- يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحدة.

- لا تخضع هذه الموجودات لإختبار خسائر التدني.
- يتم تسجيل الأرباح الموزعة في قائمة الدخل الموحدة.

### **تسهيلات وتمويلات الائتمانية مباشرة**

التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة او محددة قدمها البنك في الاساس او جرى اقتناؤها وليس لها اسعار سوقية في اسواق نشطة ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثا ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني، أو وفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في الدول التي يتواجد للبنك فيها فروع او شركات تابعة ايهما أشد.

يتم شطب التسهيلات والتمويلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - الى قائمة الدخل الموحدة، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

### **القيمة العادلة**

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية الموحدة في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للادوات والمشتقات المالية التي لها اسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الادوات والمشتقات المالية او عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.

يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة، ويتم إطفاء الخصم العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة/ المدفوعة في قائمة الدخل الموحدة.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية واية مخاطر او منافع متوقعة عند تقرير قيمة الادوات المالية وفي حال وجود أدوات مالية يعتذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم اظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

### **التدني في قيمة الموجودات المالية**

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً او على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الاصلي.

يتم تسجيل التدني في القيمة في قائمة الدخل الموحدة كما يتم تسجيل اي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية في قائمة الدخل الموحدة ولأدوات حقوق الملكية في قائمة الدخل الشامل الأخر.

## الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية المئوية التالية:

٪	
4 - 2	مباني
15-7	معدات وأجهزة وأثاث
15	وسائط نقل
20	أجهزة الحاسب الآلي
20 - 2,5	أخرى

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لايعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

## المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

## ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة او مقبولة للتنزيل لاغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلد الذي يعمل فيه البنك.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً او كلياً.

## **التفاصيل**

يتم إجراء تفاصيل بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التفاصيل أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

### **تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف**

يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب الفوائد والعمولات المعلقة.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

### **تاريخ الإيعتراف بالموجودات المالية**

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

## **المشتقات المالية**

### **مشتقات مالية للمتاجرة**

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، عقود خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

### **عقود إعادة الشراء أو البيع**

يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة) تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات والتمويلات الائتمانية حسب الحال، ويتم

معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

### **الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة**

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

### **الموجودات غير الملموسة**

تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراه بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل الموحدة. اما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد يتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

لا يتم رسمة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس السنة.

تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وانظمة الحاسب الآلي وخصة بنك صفوة وودائع العملاء وتقوم ادارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت من 3 إلى 7 سنوات. وفيما يتعلق برخصة بنك صفوة الإسلامي عمرها الزمني غير محدد ولا يتم اطفاءها.

### **تملك شركات تابعة والشهرة -**

يتم تسجيل تملك شركات تابعة باستخدام طريقة التملك. يتم احتساب كلفة التملك بالقيمة العادلة للمبالغ الممنوحة بتاريخ التملك بالاضافة الى قيمة حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة.

يتم تسجيل حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة بقيمتها العادلة او بحصتهم من صافي موجودات الشركة المملوكة. يتم تسجيل التكاليف المتعلقة بعملية التملك كمصاريف في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تسجيل الشهرة بالكلفة، والتي تمثل زيادة المبالغ الممنوحة بالاضافة الى قيمة حقوق غير المسيطرين عن صافي القيمة العادلة للموجودات والإلتزامات المملوكة بعد انقاص قيمة التدني.

تقوم المجموعة بمراجعة الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المملوكة للتأكد من أن تصنيفها قد تم وفقاً للظروف الاقتصادية والشروط التعاقدية المتعلقة بهذه الموجودات والمطلوبات بتاريخ التملك

### إستثمار في شركات حليفة

الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس فيها البنك تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، وغير محتفظ بها للمتاجرة وتظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.

تظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة ضمن قائمة المركز المالي بالكلفة، بالإضافة إلى حصة البنك من التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الإستثمار في شركات حليفة كجزء من حساب الإستثمار في الشركة الحليفة ولا يتم اطفاءها. يتم تسجيل حصة البنك من أرباح الشركات الحليفة في قائمة الدخل الموحدة. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فإنه يتم إظهار هذه التغيرات إن وجدت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية للبنك. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة بحدود حصة البنك في الشركات الحليفة.

### العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة والمعلنة من البنك المركزي الأردني.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

عند توحيد البيانات المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الاساسية) إلى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ القوائم المالية والمعلنة من البنك المركزي الأردني، أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية، وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلقة بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الدخل.

### النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقنتائها.

### (3) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغييرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن حقوق الملكية. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغييرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- مخصص تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة: يتم مراجعة مخصص تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية ضمن الأسس الموضوعية من قبل البنك المركزي الاردني ومعايير التقارير المالية الدولية.
- يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني من قيمة الاصل. ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.
- يتم قيد التدني في قيمة الفترة ورخصة بنك صفة الإسلامي اذا وجد أي دليل على ذلك او عندما يتطلب اجراء اختبار تدني للاستحقاق في القيمة وتقوم الإدارة باستخدام الاجتهاد في مراجعتها ان كان هناك أي تدني في القيمة العادلة في اختبار التدني.
- تقوم الادارة باعادة تقدير الاعداد الانتاجية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعداد الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم اخذ خسارة التدني(ان وجدت) الى قائمة الدخل الموحدة للسنة.
- مخصص ضريبة الدخل: يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.
- مخصصات قضائية: لمواجهة أية التزامات قضائية يتم أخذ مخصصات لهذه الالتزامات استناداً لرأي المستشار القانوني في البنك.

### (4) نقد وأرصدة لدى البنك المركزي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
34,091,053	55,826,325	نقد فى الخزينة
11,491,979	55,759,508	أرصدة لدى البنك المركزي:
107,000,000	45,000,000	- حسابات جارية وتحت الطلب
129,261,427	181,725,910	- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
		- متطلبات الاحتياطي النقدي
<u>281,844,459</u>	<u>338,311,743</u>	المجموع

بنك الاتحاد  
ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة  
31 كانون الأول 2017

- بإستثناء الارصدة مقيدة السحب لمتطلبات الاحتياطي النقدي ، لا يوجد ارصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الاول 2017 و 2016.  
- لا يوجد مبالغ تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الاول 2017 و 2016 .  
**(5) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		
2016	2017	2016	2017	2016	2017	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
176,932,070	229,650,346	176,932,070	229,036,500	-	613,846	حسابات جارية وتحت الطلب
81,957,791	96,425,528	41,976,691	96,425,528	39,981,100	-	ودائع تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل
258,889,861	326,075,874	218,908,761	325,462,028	39,981,100	613,846	المجموع

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد او عوائد مبلغ 48,064,730 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 مقابل 47,755,311 دينار كما في 31 كانون الأول 2016.  
- بلغت الارصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية مبلغ 8,497,494 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 مقابل 8,616,845 دينار كما في 31 كانون الأول 2016.

**(6) ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		
2016	2017	2016	2017	2016	2017	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	4,261,598	-	4,261,598	-	-	فترة الاستحقاق من 3 شهور الى 6 شهور
-	4,063,500	-	1,063,500	-	3,000,000	اكثر من سنة
-	8,325,098	-	5,325,098	-	3,000,000	المجموع

لا يوجد ايداعات مقيدة السحب كما في 31 كانون الاول 2017 و 2016

(7) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
		<b>موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية</b>
3,610,200	-	سندات خزينة اجنبية مدرجة في الأسواق المالية
14,141,599	-	سندات شركات مدرجة في الاسواق المالية
3,594,962	3,658,948	اسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية
1,953,821	3,850,332	صناديق استثمارية
<u>23,300,582</u>	<u>7,509,280</u>	<b>المجموع</b>
		تحليل السندات:
17,751,799	-	ذات عائد ثابت
-	-	ذات عائد متغير
<u>17,751,799</u>	<u>-</u>	

(8) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2016	2017	
دينار	دينار	
		<b>موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية</b>
27,112,965	26,751,131	اسهم شركات
27,112,965	26,751,131	مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية
		<b>موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية</b>
1,414,389	4,126,605	اسهم شركات
1,414,389	4,126,605	مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية
<u>28,527,354</u>	<u>30,877,736</u>	<b>مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر</b>

- بلغت الخسائر المحولة إلى الأرباح المدورة نتيجة بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبلغ 1,117,743 دينار كما في 31 كانون الاول 2017 مقابل 141,871 دينار كما في 31 كانون الاول 2016 .
- بلغت توزيعات الأرباح النقدية مبلغ 938,772 دينار خلال عام 2017 مقابل 1,271,838 دينار خلال عام 2016.
- بلغت توزيعات الأرباح النقدية للأسهم المباعة مبلغ 10,800 دينار.

(9) تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016 دينار	2017 دينار	
11,197,498	11,727,365	الافراد (التجزئة)
158,578,627	346,626,917	حسابات جارية مدينة
6,103,074	7,967,050	قروض وكمبيالات *
		بطاقات ائتمان
301,185,746	582,624,848	القروض العقارية
		الشركات الكبرى
141,235,650	121,778,528	حسابات جارية مدينة
707,922,724	835,326,438	قروض وكمبيالات *
		منشآت صغيرة ومتوسطة
30,787,743	37,256,005	حسابات جارية مدينة
75,464,746	94,077,515	قروض وكمبيالات *
26,848,760	135,307,843	الحكومة والقطاع العام
1,459,324,568	2,172,692,509	المجموع
15,189,919	16,068,570	ينزل: فوائد وعوائد معلقة
58,468,561	72,295,950	ينزل: مخصص تدني تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
1,385,666,088	2,084,327,989	صافي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة

\* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 1,874,992 دينار كما في 31 كانون الاول 2017 مقابل 761,780 دينار كما في 31 كانون الاول 2016.

- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعوائد المعلقة 107,481,008 دينار أي ما نسبته (4,95%) من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2017 مقابل 99,353,061 دينار أي ما نسبته (6,81%) من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2016.

- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعوائد المعلقة 91,412,438 دينار أي ما نسبته (4,24%) من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعوائد المعلقة كما في 31 كانون الاول 2017 مقابل 84,163,142 دينار أي ما نسبته (5,83%) من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعوائد المعلقة كما في 31 كانون الاول 2016.

- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها مبلغ 107,331,399 دينار أي ما نسبته (4,94%) من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2017 مقابل 69,910 دينار أي ما نسبته (0,005%) من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2016.

- بلغت التمويلات الإسلامية مبلغ 678,302,346 دينار أي ما نسبته (31,22%) من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2017.

**مخصص تدني تسهيلات وتمويلات أئتمانية مباشرة:**

فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات وتمويلات أئتمانية مباشرة:

الاجمالي دينار	البنوك والمؤسسات المصرفية دينار	المنشآت الصغيرة والمتوسطة دينار	الشركات الكبرى دينار	القروض العقارية دينار	الافراد دينار	
- 2017						
58,468,561	3,535,178	1,397,828	45,038,645	3,793,242	4,703,668	الرصيد في بداية السنة
9,066,478	-	-	7,957,745	-	1,108,733	الناتج عن استحواذ بنك صفوة الاسلامي
(843,358)	-	-	(843,358)	-	-	الفائض من مخصصات شركة تابعة
15,229,285	-	2,793,333	10,719,216	(90,937)	1,807,673	المقتطع (المسترد من) خلال السنة من الايرادات
(9,625,016)	-	(51,978)	(9,568,843)	(2,213)	(1,982)	الديون المشطوبة
<u>72,295,950</u>	<u>3,535,178</u>	<u>4,139,183</u>	<u>53,303,405</u>	<u>3,700,092</u>	<u>7,618,092</u>	الرصيد في نهاية السنة
اجمالي المخصصات على أساس المحفظة -						
1,670,725	-	36,630	1,420,194	10,307	203,594	تحت المراقبة
اجمالي المخصصات على أساس العميل الواحد -						
70,625,225	3,535,178	4,102,553	51,883,211	3,689,785	7,414,498	غير العاملة
<u>72,295,950</u>	<u>3,535,178</u>	<u>4,139,183</u>	<u>53,303,405</u>	<u>3,700,092</u>	<u>7,618,092</u>	
- 2016						
54,694,739	3,550,678	1,082,769	44,863,209	2,067,192	3,130,891	الرصيد في بداية السنة
8,093,535	(15,500)	414,825	4,331,191	1,749,089	1,613,930	المقتطع (المسترد من) خلال السنة من الايرادات
(4,319,713)	-	(99,766)	(4,155,755)	(23,039)	(41,153)	الديون المشطوبة
<u>58,468,561</u>	<u>3,535,178</u>	<u>1,397,828</u>	<u>45,038,645</u>	<u>3,793,242</u>	<u>4,703,668</u>	الرصيد في نهاية السنة
اجمالي المخصصات على أساس المحفظة -						
1,046,169	-	7,714	968,837	4,843	64,775	تحت المراقبة
اجمالي المخصصات على أساس العميل الواحد -						
57,422,392	3,535,178	1,390,114	44,069,808	3,788,399	4,638,893	غير العاملة
<u>58,468,561</u>	<u>3,535,178</u>	<u>1,397,828</u>	<u>45,038,645</u>	<u>3,793,242</u>	<u>4,703,668</u>	

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ 10,017,622 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 مقابل 7,810,323 دينار كما في 31 كانون الأول 2016.

- تم خلال عام 2017 شطب تسهيلات أئتمانية مباشرة بمبلغ 9,625,016 دينار وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص مقابل 4,319,713 دينار كما في 31 كانون الأول 2016.

### الفوائد والعوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد والعوائد المعلقة:

الاجمالي	البنوك والمؤسسات المصرفية	المنشآت الصغيرة والمتموسط ة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الافراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
15,189,919	115,562	459,877	8,983,839	4,440,522	1,190,119	- 2017
						الرصيد في بداية السنة
639,410	-	-	489,084	-	150,326	الناتج عن استحواد بنك صفة الاسلامي
						يضاف: الفوائد والعوائد المعلقة
2,963,777	-	325,494	1,312,477	707,304	618,502	خلال السنة
2,353,121	-	50,983	1,756,265	301,456	244,417	ينزل: الفوائد والعوائد المحولة للايرادات
371,415	-	31,313	250,134	36,846	53,122	ينزل: الفوائد والعوائد المعلقة التي تم شطبها
<u>16,068,570</u>	<u>115,562</u>	<u>703,075</u>	<u>8,779,001</u>	<u>4,809,524</u>	<u>1,661,408</u>	الرصيد في نهاية السنة
						- 2016
13,015,505	115,562	365,135	10,828,783	1,027,851	678,174	الرصيد في بداية السنة
						يضاف: الفوائد والعوائد المعلقة
7,076,464	-	211,634	2,230,064	3,898,867	735,899	خلال السنة
3,969,891	-	80,096	3,246,119	466,144	177,532	ينزل: الفوائد والعوائد المحولة للايرادات
932,159	-	36,796	828,889	20,052	46,422	ينزل: الفوائد والعوائد المعلقة التي تم شطبها
<u>15,189,919</u>	<u>115,562</u>	<u>459,877</u>	<u>8,983,839</u>	<u>4,440,522</u>	<u>1,190,119</u>	الرصيد في نهاية السنة

### (10) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة- بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
3,604,961	33,352,441	موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية:
20,048,090	46,058,847	سندات خزينة اجنبية
		سندات واسناد قروض شركات
423,564,028	496,187,965	موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية:
33,236,250	43,487,500	سندات مالية حكومية وبكفالتها
480,453,329	619,086,753	سندات واسناد قروض شركات
843,125	1,390,625	مجموع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
479,610,204	617,696,128	مخصص تدنى موجودات مالية بالتكلفة المطفأة *
		مجموع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة بالصافي
467,746,496	618,000,425	تحليل السندات:
12,706,833	1,086,328	ذات عائد ثابت
		ذات عائد متغير

480,453,329	619,086,753	المجموع
-------------	-------------	---------

- إن استحقاق السندات يمتد من فترة شهر ولغاية 10 سنوات، ولها دفعات ثابتة.  
\* فيما يلي الحركة على مخصص التدني في الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة:

2016	2017	
دينار	دينار	
250,000	843,125	رصيد بداية السنة
593,125	547,500	الإضافات
843,125	1,390,625	رصيد نهاية السنة

#### (11) استثمار في شركة حليفة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2016	31 كانون الأول 2017	طبيعة النشاط	نسبة الملكية	بلد الاقامة	اسم الشركة
-	377,262	صناعية	25%	الأردن	الشركة الاردنية لتجهيز الاسبدة

فيما يلي الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركة الحليفة:

2016	2017	
دينار	دينار	
-	370,362	الناتج عن استحواذ بنك صفوة الإسلامى
-	16,900	حصة المجموعة من أرباح السنة
-	(10,000)	توزيعات نقدية مقبوضة
-	377,262	الرصيد في نهاية السنة

ان تفاصيل موجودات ومطلوبات الشركة الحليفة كما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
-	1,905,096	مجموع الموجودات
-	396,052	مجموع المطلوبات
-	1,509,044	صافي الموجودات

(12) ممتلكات ومعدات - بالصادف

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	أراضي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						<b>2017 -</b>
						<b>الكلفة:</b>
60,016,109	6,940,677	851,076	28,324,870	9,138,250	14,761,236	الرصيد في بداية السنة
32,674,857	2,793,001	302,944	11,281,916	13,403,439	4,893,557	الناتج عن استحواذ بنك صفوة الإسلامي*
10,633,335	2,623,107	396,000	6,482,861	107,572	1,023,795	إضافات
(1,418,955)	(348,948)	(345,523)	(705,025)	(19,459)	-	استيعادات
101,905,346	12,007,837	1,204,497	45,384,622	22,629,802	20,678,588	الرصيد في نهاية السنة
						<b>الاستهلاك المتراكم:</b>
21,637,806	4,446,863	555,406	11,047,674	5,587,863	-	الإستهلاك المتراكم في بداية السنة
9,203,766	1,617,349	156,748	6,530,073	899,596	-	الناتج عن استحواذ بنك صفوة الاسلامي
6,826,566	1,615,245	149,812	4,629,830	431,679	-	استهلاك السنة
(983,208)	(344,836)	(229,763)	(391,576)	(17,033)	-	استيعادات
36,684,930	7,334,621	632,203	21,816,001	6,902,105	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
65,220,416	4,673,216	572,294	23,568,621	15,727,697	20,678,588	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
5,747,644	440,831	-	5,110,813	-	196,000	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات**
70,968,060	5,114,047	572,294	28,679,434	15,727,697	20,874,588	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة

\* يتضمن هذا البند الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة الناتجة عن استحواذ على بنك صفوة الإسلامي (إيضاح 42).

\*\* تتضمن دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات مبلغ 1,070,727 دينار ناتج عن استحواذ بنك صفوة الإسلامي.

بنك الاتحاد  
ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة  
31 كانون الأول 2017

المجموع دينار	أجهزة الحاسب الآلي دينار	وسائط نقل دينار	معدات وأجهزة وأثاث دينار	مباني دينار	أراضي دينار	
<b>- 2016</b>						
<b>الكلفة:</b>						
52,759,809	5,632,758	851,567	24,342,551	9,418,248	12,514,685	الرصيد في بداية السنة
8,563,778	1,403,311	31,500	4,815,398	67,018	2,246,551	اضافات
(1,307,478)	(95,392)	(31,991)	(833,079)	(347,016)	-	استبعادات
60,016,109	6,940,677	851,076	28,324,870	9,138,250	14,761,236	الرصيد في نهاية السنة
<b>الاستهلاك المتراكم:</b>						
18,865,937	3,512,784	467,414	9,125,253	5,760,486	-	الإستهلاك المتراكم في بداية السنة
3,846,628	1,026,032	113,992	2,532,257	174,347	-	استهلاك السنة
(1,074,759)	(91,953)	(26,000)	(609,836)	(346,970)	-	استبعادات
21,637,806	4,446,863	555,406	11,047,674	5,587,863	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
38,378,303	2,493,814	295,670	17,277,196	3,550,387	14,761,236	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
5,892,669	114,281	-	5,774,287	4,101	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
44,270,972	2,608,095	295,670	23,051,483	3,554,488	14,761,236	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة

- تتضمن الممتلكات والمعدات موجودات تم استهلاكها بالكامل مبلغ 10,508,522 دينار كما في 31 كانون الاول 2017 مقابل 5,715,650 دينار كما في 31 كانون الاول 2016 وما زالت مستخدمة من البنك والشركات التابعة.

**(13) موجودات غير ملموسة- بالصافي**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع دينار	أخرى* دينار	الشهرة* دينار	رخصة بنك (قيمة عادلة)* دينار	أنظمة حاسوب وبرامج دينار	
<b>- 2017</b>					
5,891,223	-	-	-	5,891,223	رصيد بداية السنة
16,800,078	3,749,000	1,380,512	9,928,000	1,742,566	الناتج عن استحواذ بنك صفوة الإسلامي*
1,760,039	-	-	-	1,760,039	اضافات
(3,506,101)	(624,833)	-	-	(2,881,268)	الاطفاء للسنة
20,945,239	3,124,167	1,380,512	9,928,000	6,512,560	رصيد نهاية السنة
<b>- 2016</b>					
5,510,032	-	-	-	5,510,032	رصيد بداية السنة
3,065,622	-	-	-	3,065,622	اضافات
(2,684,431)	-	-	-	(2,684,431)	الاطفاء للسنة
5,891,223	-	-	-	5,891,223	رصيد نهاية السنة

\* تمثل هذه البنود الموجودات غير الملموسة نتيجة استحواذ المجموعة على بنك صفوة الإسلامي خلال عام 2017، بالإضافة إلى ذلك يمثل بند الموجودات غير الملموسة (أخرى) القيمة العادلة لودائع عملاء أساسية كأصل غير ملموس والناتج من عملية توزيع مبلغ شراء بنك صفوة الإسلامي (إيضاح 42).

#### (14) موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
12,489,727	10,592,220	فوائد وعوائد وإيرادات برسم القبض
1,751,776	3,803,129	مصرفات مدفوعة مقدماً
27,414,157	31,992,554	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة*
14,180	18,434	حوالات وشيكات برسم التحصيل
969,066	161,360	شيكات مقاصة
3,913,074	5,174,311	تأمينات كفالات مدفوعة
708,000	6,793,343	أوراق تجارية مخصصة
2,876,853	3,766,412	أخرى
50,136,833	62,301,763	<b>المجموع</b>

\* فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة:

2016	2017	
دينار	دينار	
31,729,039	27,414,157	رصيد بداية السنة
-	3,969,355	الناتج عن استحواذ بنك صفوة الاسلامي
687,336	4,110,783	اضافات
(4,252,116)	(1,748,273)	استبعادات
(750,102)	(1,753,468)	خسارة التدني
27,414,157	31,992,554	رصيد نهاية السنة

- فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تدني العقارات المستملكة:

2016	2017	
دينار	دينار	
843,228	1,593,330	رصيد بداية السنة
-	343,441	الناتج عن استحواذ بنك صفوة الاسلامي
750,102	1,753,468	المقتطع من الإيرادات
1,593,330	3,690,239	رصيد نهاية السنة**

تتطلب تعليمات البنك المركزي التخلص من العقارات التي آلت ملكيتها إلى البنك خلال فترة اقصاها سنتين من تاريخ الاحالة للبنك المركزي الاردني في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد اقصى .

\*\* بلغ مخصص التدني مقابل العقارات المستملكة مبلغ 1,080,879 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 كما بلغ مخصص العقارات التي تملكها البنك لمدة تزيد عن (4) سنوات مبلغ 2,609,360 دينار كما في 31 كانون الأول 2017.

**(15) ودائع بنوك ومؤسّسات مصرفية**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016			2017			
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
47,471,088	47,367,182	103,906	34,416,868	34,416,840	28	حسابات جارية وتحت الطلب
75,636,820	62,600,432	13,036,388	24,457,052	21,457,052	3,000,000	ودائع لأجل
<u>123,107,908</u>	<u>109,967,614</u>	<u>13,140,294</u>	<u>58,873,920</u>	<u>55,873,892</u>	<u>3,000,028</u>	<b>المجموع</b>

**(16) ودائع عملاء**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	منشآت صغيرة ومتوسطة		شركات كبرى	أفراد	
		دينار	دينار			دينار
						<b>- 2017</b>
562,142,435	3,873,495	71,692,522	231,955,524	254,620,894		حسابات جارية وتحت الطلب
545,652,306	17,110,550	6,327,419	10,126,781	512,087,556		ودائع توفير
1,400,409,840	184,661,100	91,862,127	328,202,529	795,684,084		ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
183,131,340	8,000,000	6,097,224	15,379,000	153,655,116		شهادات ايداع
<u>2,691,335,921</u>	<u>213,645,145</u>	<u>175,979,292</u>	<u>585,663,834</u>	<u>1,716,047,650</u>		<b>المجموع</b>
						<b>- 2016</b>
408,421,998	6,621,788	46,669,627	173,500,657	181,629,926		حسابات جارية وتحت الطلب
350,768,125	1,402,897	4,388,769	11,796,662	333,179,797		ودائع توفير
998,568,733	213,771,329	26,171,109	379,139,531	379,486,764		ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
99,014,750	-	1,435,970	-	97,578,780		شهادات ايداع
<u>1,856,773,606</u>	<u>221,796,014</u>	<u>78,665,475</u>	<u>564,436,850</u>	<u>991,875,267</u>		<b>المجموع</b>

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية و القطاع العام داخل المملكة مبلغ 213,645,145 دينار أي ما نسبته (79,4%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الاول 2017 مقابل 221,796,014 دينار أي ما نسبته (11,95%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الاول 2016.
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد او عوائد مبلغ 573,155,164 دينار أي ما نسبته (21,30%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الاول 2017 مقابل 392,239,538 دينار أي ما نسبته (21,12%) من إجمالي الودائع 31 كانون الاول 2016.
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) مبلغ 1,068,100 دينار أي ما نسبته (0,04%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الاول 2017 مقابل 566,507 دينار أي ما نسبته (0,03%) كما في 31 كانون الاول 2016.

- بلغت الودائع الجامدة مبلغ 65,946,533 دينار أي ما نسبته (2,45%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2017 مقابل 45,028,169 دينار أي ما نسبته (2,43%) كما في 31 كانون الأول 2016.
- تشمل ودائع العملاء مبلغ 647,921,139 دينار والذي يمثل استثمارات العملاء المشتركة كما في 31 كانون الأول 2017.

#### (17) تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
82,585,366	98,837,068	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
83,060,034	101,187,443	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
5,106,982	4,015,146	تأمينات التعامل بالهامش
5,411,106	6,049,053	تأمينات أخرى
176,163,488	210,088,710	<b>المجموع</b>

#### (18) أموال مقترضة

تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

سعر فائدة الاقتراض	الضمانات	دورية استحقاق الاقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	
			المتبقية	الكلية		
	كمبيالات					2017 -
1,00% - 2,75%	بنكية	شهرية	3,118	4,595	28,717,090	اقتراض من البنك المركزي الأردني
2,25%	بنكية	ربع سنوية	15	16	312,500	اقتراض من البنك المركزي الأردني
1,75%	بنكية	دفعة واحدة	4	4	1,677,508	اقتراض من البنك المركزي الأردني
2,00%	بنكية	سنوية	3	4	110,008	اقتراض من البنك المركزي الأردني
	كمبيالات	نصف سنوية اعتباراً من 15 أيلول 2018	40	40	6,000,000	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
1,8+%	بنكية					الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
2,50%	بنكية	نصف سنوية	14	15	2,790,000	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
3,00%	بنكية	نصف سنوية	84	84	1,589,151	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
5,25%	بنكية	نصف سنوية	6	6	6,578,571	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري
4,50% - 6,00%	بنكية	دفعة واحدة	4	4	40,000,000	
6,00%		شهرية، ربع سنوية	47	48	437,167	أخرى
					88,211,995	<b>المجموع</b>

بنك الاتحاد  
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة  
31 كانون الأول 2017

سعر فائدة الاقتراض	الضمانات	دورية استحقاق الاقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	
			المتبقية	الكلية		
- 2016						
1,75% -	كمبيالا	شهرية	2,188	3,064	19,289,334	اقتراض من البنك المركزي الأردني
2,75%	ت بنكية كمبيالا	ربع سنوية	7	16	562,500	اقتراض من البنك المركزي الأردني
1,75%	ت بنكية كمبيالا	دفعة واحدة	54	58	2,688,517	اقتراض من البنك المركزي الأردني
2,00%	ت بنكية كمبيالا	سنوية	4	4	165,012	اقتراض من البنك المركزي الأردني
1,75%	ت بنكية	دفعة واحدة نصف سنوية	4	4	1,618,883	اقتراض من البنك المركزي الأردني
6 لايبور اشهر + 1,8%	كمبيالا ت بنكية كمبيالا	اعتبارا من 15 أيلول 2018	40	40	6,000,000	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
2,25%	ت بنكية كمبيالا	نصف سنوية	15	15	3,000,000	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
3,25%	ت بنكية كمبيالا	دفعتين	2	2	3,545,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري
4,60%	ت بنكية	دفعة واحدة	2	2	20,000,000	
					<u>56,869,246</u>	<b>المجموع</b>

- جميع المبالغ المقترضة لها دفعات ثابتة .
- تم إعادة إقراض المبالغ المقترضة لدعم الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبمتوسط سعر فائدة 6% لممارسة أعمالها وفق آجال متوسطة أو طويلة ضمن برنامج السلف متوسطة الأجل.

**(19) مخصصات متنوعة**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

رصيد بداية السنة	الناتج عن استحواذ بنك صفوة الاسلامي	المكون خلال السنة	ما تم رده للايرادات	رصيد نهاية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	23,818	-	-	23,818	- 2017
	78				مخصص تعويض نهاية الخدمة
	60,5				مخصص القضايا المقامة ضد البنك
42,516	112,496	(5,000)	210,797	42,516	والمطالبات المحتملة
<b>42,516</b>	<b>84,603</b>	<b>(5,000)</b>	<b>234,615</b>	<b>42,516</b>	<b>المجموع</b>

- 2016

بنك الاتحاد  
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة  
31 كانون الأول 2017

					مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
42,516	(6,500)	37,266	-	11,750	
<u>42,516</u>	<u>(6,500)</u>	<u>37,266</u>	<u>-</u>	<u>11,750</u>	<b>المجموع</b>

**(20) ضريبة الدخل**

**أ- مخصص ضريبة الدخل**

ان الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
12,546,094	10,595,594	رصيد بداية السنة
-	2,438,733	الناتج عن استحواذ بنك صفوة الاسلامي
(15,288,563)	(17,920,819)	ضريبة الدخل المدفوعة
13,335,979	17,226,452	ضريبة الدخل المستحقة
2,084	2,433,912	مخصص ضريبة دخل سنوات سابقة
<u>10,595,594</u>	<u>14,773,872</u>	رصيد نهاية السنة

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
13,335,979	17,226,452	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
2,084	2,433,912	مخصص ضريبة دخل عن سنوات سابقة
(845,700)	(2,314,903)	إطفاء موجودات ضريبة مؤجلة
<u>12,492,363</u>	<u>17,345,461</u>	

ب- موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016		2017				
		المبالغ			الناتج عن استحواذ بنك	
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المضافة	المحيرة	صفوة الاسلامي	رصيد بداية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
<b>الحسابات المشمولة</b>						
أ. موجودات ضريبية مؤجلة						
- خسائر غير متحققة من موجودات مالية						
بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل						
689,321	731,010	460,785	1,289,623	1,694,934	-	866,096
- خسائر غير متحققة من موجودات مالية						
بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل						
(10,472)	(31,644)	432,207	564,036	319,098	-	187,269
مخصص التسهيلات والتمويلات الإئتمانية						
تحت المراقبة						
366,159	481,340	1,375,256	555,666	226,579	-	1,046,169
مخصص عقارات مستملكة						
557,666	1,291,583	3,690,239	1,753,468	-	343,441	1,593,330
مخصص مكافآت						
-	892,314	2,549,468	2,549,468	-	-	-
مصاريف صيانة رأسمالية 2012						
-	80,937	231,248	231,248	-	-	-
مصاريف صيانة رأسمالية 2013						
-	45,330	129,515	129,515	-	-	-
مخصص القضايا المقامة ضد البنك						
-	73,779	210,797	150,012	-	60,785	-
مخصص تسهيلات وتمويلات ائتمانية						
-	413,909	1,182,598	1,182,598	-	-	-
مخصص عام						
-	122,187	349,106	349,106	-	-	-
مخصص تعويض نهاية الخدمة						
-	8,336	23,818	-	-	23,818	-
مصاريف قانونية						
-	450,000	1,500,000	-	-	1,500,000	-
<b>1,602,674</b>	<b>4,559,081</b>	<b>12,135,037</b>	<b>8,754,740</b>	<b>2,240,611</b>	<b>1,928,044</b>	<b>3,692,864</b>
<b>المجموع</b>						

ب) ان الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

2016	2017	
موجودات	موجودات	
دينار	دينار	
255,268	1,602,674	رصيد بداية السنة
-	599,815	الناتج عن استحواذ بنك صفوة الاسلامي
1,682,986	2,894,248	المضاف
(335,580)	(537,656)	المستبعد

رصيد نهاية السنة		
2016	2017	
1,602,674	4,559,081	
<b>ج- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي</b>		
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
2016	2017	
دينار	دينار	
41,728,185	52,144,544	الربح المحاسبي
(6,792,458)	(7,988,082)	ارباح غير خاضعة للضريبة
4,395,990	7,593,115	مصرفات غير مقبولة ضريبيا
-	(115,004)	خسائر مدورة سنوات سابقة
39,331,717	51,634,573	الربح الضريبي
%29,94	%33,26	نسبة ضريبة الدخل الفعلية
%35	%35	نسبة الضريبة القانونية

- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج اعمال بنك الاتحاد حتى عام 2014 وقد قام بنك الاتحاد بتقديم الاقرار الضريبي لعام 2016 و2015 وهذا ولم تقم دائرة ضريبة الدخل بمراجعة السجلات المحاسبية للبنك عن عام 2016 وجاري العمل على تدقيق ملفات عام 2015 ولم يصدر عليها قرار نهائي حتى تاريخ اعداد القوائم المالية .

- تم الحصول على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل و المبيعات حتى عام 2013 لبنك صفوة الإسلامي (شركة تابعة). تم تقديم كشوفات الضريبة لبنك صفوة الإسلامي (شركة تابعة) لعام 2014 و 2015 و 2016. وتم تدقيق كشوفات عام 2014 و عام 2015 من قبل دائرة ضريبة الدخل و المبيعات وقد صدر قرار اولي فيما يتعلق بضريبة كل من عام 2014 و 2015 وهي ما زالت في مرحلة الاعتراض , كما أنه لم يتم تدقيق كشوفات ضريبة عام 2016 حتى تاريخ اعداد البيانات المالية الموحدة.

- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج اعمال شركة الاتحاد للوساطة حتى عام 2014.

- بلغت نسبة الضرائب المؤجلة 35% للاستثمارات المحلية و 10% للاستثمارات الخارجية وفي تقدير ادارة البنك ان هذه الضرائب يمكن تحقيقها مستقبلا.

## (21) مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
11,366,578	21,748,139	فوائد ومصاريف برسم الدفع
1,410,646	1,205,293	إيرادات مقبوضة مقدماً
279,165	194,978	ذمم دائنة
4,406,734	6,633,949	مصرفات مستحقة وغير مدفوعة
21,200	9,367	حوالات واردة
4,532,524	4,172,457	شيكات برسم الدفع
-	5,344,209	رصيد صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار
3,967,392	10,936,795	أخرى

المجموع	50,245,187	25,984,239
---------	------------	------------

## (22) رأس المال المكتتب به وعلوة الإصدار

### رأس المال

بلغ رأس المال المكتتب به والمدفوع 160,000,000 دينار موزعاً على 160,000,000 سهم قيمة السهم الواحد دينار كما في 31 كانون الأول 2017. حيث قام بنك الاتحاد خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية بتاريخ 29 كانون الثاني 2017 بالموافقة على زيادة رأسماله من 125 مليون سهم بقيمة 1 دينار لكل سهم إلى 160 مليون سهم من خلال إصدار 35 مليون سهم بقيمة اسمية 1 دينار للسهم الواحد مضافاً إليها علوة إصدار 0,250 دينار لكل سهم، وتم إتمام عملية الاكتتاب بتاريخ 12 أيار 2017.

### علوة الإصدار

تبلغ علوة الإصدار مبلغ 80,213,173 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 مقابل 71,463,173 دينار كما في 31 كانون الأول 2016. وتمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب المبالغ المقبوضة و الناتجة عن الفرق بين سعر الإصدار و القيمة الأسمية للسهم.

## (23) الاحتياطيات

### احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

### احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

### احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

- ان الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	2017 دينار	2016 دينار	طبيعة التقييد
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	14,034,670	14,730,577	بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني
احتياطي قانوني	42,668,849	37,340,305	بناء على قانوني الشركات والبنوك
احتياطي القيمة العادلة	1,191,589	1,555,417	بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية

**(24) الأرباح المقترحة توزيعها**

بلغت نسبة الأرباح المقترحة توزيعها على المساهمين للعام الحالي 10% من رأس مال البنك أي ما يعادل 16,000,000 دينار وبلغت نسبة الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين في العام السابق 10% من رأس مال البنك أي ما يعادل مبلغ 12,500,000 دينار.

بلغت الأرباح القابلة للتوزيع حوالي 30 مليون دينار.

**(25) احتياطي القيمة العادلة**

ان الحركة الحاصلة على هذا البند هي كما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
1,382,375	1,555,417	الرصيد في بداية السنة
(470,535)	(1,523,260)	خسائر غير متحققة
501,706	41,689	موجودات ضريبية مؤجلة
141,871	1,117,743	خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,555,417	1,191,589	الرصيد في نهاية السنة

**(26) الأرباح المدورة**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
28,071,408	35,055,974	الرصيد في بداية السنة
29,235,822	31,364,269	الربح للسنة
(141,871)	(1,117,743)	خسائر متحققة من بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر
(9,609,385)	(8,971,844)	المحول الى الاحتياطيات
(12,500,000)	(12,500,000)	ارباح موزعة
-	(587,303)	رسوم زيادة رأس المال
35,055,974	43,243,353	الرصيد في نهاية السنة

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 538,490 دينار والذي يمثل خسائر فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

(27) الشركات التابعة الجوهرية والمملوكة جزئياً

اولا : النسبة المملوكة من قبل غير المسيطرين

التوزيعات	طبيعة النشاط	نسبة		اسم الشركة
		الملكية لغير المسيطرين	بلد الإقامة	
-	تقديم جميع الاعمال المالية والمصرفية واعمال الاستثمار المنظمة وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية	64,16%	الاردن	بنك صفوة الاسلامي
-	غايات الشركة تملك الأسهم والسندات والحصص فى الشركات	42%	الأردن	شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار

ثانيا : فيما يلي معلومات مالية مختارة للشركات التابعة الجوهرية والتي تتضمن حقوق غير المسيطرين جوهرية:

أ. قائمة المركز المالي للشركات التابعة قبل الغاء العمليات المتقابلة كما في 31 كانون الأول 2017

بنك صفوة الإسلامي (شركة تابعة لشركة الاتحاد الإسلامي) 31 كانون الأول 2017 دينار	
926,008,691	موجودات مالية
30,723,486	موجودات اخرى
956,732,177	اجمالي الموجودات
796,612,440	مطلوبات مالية
21,974,247	مطلوبات اخرى
818,586,687	اجمالي المطلوبات
138,145,490	حقوق الملكية
956,732,177	اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
88,355,989	حقوق الملكية العائدة الى غير المسيطرين
(468,004)	حصة غير المسيطرين من خسائر شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار*
87,887,985	مجموع حقوق غير المسيطرين

ب. قائمة الدخل المختصرة للشركات التابعة قبل الغاء العمليات المتقابلة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

بنك صفوة الإسلامي (شركة تابعة لشركة الاتحاد الإسلامي) دينار	
36,149,557	إجمالي الدخل
5,713,955	الربح للسنة
5,713,379	مجموع الدخل الشامل
3,665,665	الحصة العائدة الى غير المسيطرين
(231,221)	حقوق غير المسيطرين من خسائر الشركة التابعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 *
3,434,444	حقوق غير المسيطرين

\* بلغت موجودات شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار مبلغ 113,039,028 دينار وتتمثل في الاستثمار في شركة تابعة (بنك صفوة الإسلامي) كما في 31 كانون الأول 2017، وقد بلغت المطلوبات 1,112,296 دينار وقد حققت خسائر بمبلغ 550,525 دينار ومجموع حقوق الملكية مبلغ 111,924,732 دينار خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017.

(28) الفوائد والعوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016 دينار	2017 دينار	
1,131,321	1,040,007	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة للأفراد (التجزئة):
12,801,988	28,803,199	حسابات جارية مدينة
1,077,190	1,304,124	قروض وكمبيالات بطاقات ائتمان
17,523,682	41,830,891	القروض العقارية
9,952,070	9,652,680	الشركات الكبرى:
43,773,803	57,323,240	حسابات جارية مدينة قروض وكمبيالات
2,258,929	2,897,509	المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
5,860,483	7,415,507	حسابات جارية مدينة قروض وكمبيالات
1,430,166	7,343,783	الحكومة والقطاع العام
973,151	872,863	أرصدة لدى البنك المركزي
197,748	1,955,179	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
606,356	415,970	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

27,505,494 85,262	25,661,508 342,573
<u>125,177,643</u>	<u>186,859,033</u>

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة  
فوائد خصم مستندات بموجب إتمادات  
مستندية  
**المجموع**  
**(29) الفوائد والمصاريف المدينة**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016	2017
دينار	دينار
1,213,156	1,354,308
610,128	1,071,645
3,804,552	6,453,230
29,164,569	49,130,145
3,222,212	5,706,236
2,405,119	2,776,029
1,353,468	2,597,660
3,367,898	3,079,806
<u>45,141,102</u>	<u>72,169,059</u>

ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية  
ودائع عملاء:  
- حسابات جارية وتحت الطلب  
- ودائع توفير  
- ودائع للأجل وخاضعة للإشعار  
- شهادات إيداع  
تأمينات نقدية  
أموال مقترضة  
رسوم ضمان الودائع  
**المجموع**

### (30) صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016	2017
دينار	دينار
3,596,777	4,748,536
7,788,608	9,956,637
4,115,738	7,434,979
(623,798)	(741,107)
<u>14,877,325</u>	<u>21,399,045</u>

عمولات دائنة:  
- عمولات تسهيلات وتمويلات مباشرة  
- عمولات تسهيلات وتمويلات غير مباشرة  
- أخرى  
ينزل: عمولات مدينة  
**صافي إيرادات العمولات**

### (31) أرباح عملات اجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016	2017
دينار	دينار
1,930,678	2,729,208
1,311,825	2,796,196
<u>3,242,503</u>	<u>5,525,404</u>

ناتجة عن التداول/ التعامل  
ناتجة عن التقييم  
**المجموع**

(32) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

المجموع	عوائد توزيعات أسهم	أرباح غير متحققة	أرباح (خسائر) متحققة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				<b>2017 -</b>
115,960	-	-	115,960	أذونات خزينة وسندات
2,766,270	194,806	(46,304)	2,617,768	أسهم شركات
478,511	-	478,511	-	صناديق استثمارية
(2,382)	-	-	(2,382)	مشتقات مالية
<u>3,358,359</u>	<u>194,806</u>	<u>432,207</u>	<u>2,731,346</u>	
				<b>2016 -</b>
327,006	-	56,626	270,380	أذونات خزينة وسندات
(154,145)	163,814	(91,532)	(226,427)	أسهم شركات
222,175	-	222,175	-	صناديق استثمارية
(97,558)	-	-	(97,558)	مشتقات مالية
<u>297,478</u>	<u>163,814</u>	<u>187,269</u>	<u>(53,605)</u>	

(33) توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
<u>1,271,838</u>	<u>938,772</u>	عوائد توزيعات اسهم الشركات

(34) إيرادات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
86,867	124,535	إيجار صناديق الامانات
58,955	85,121	حسابات جامدة
406,693	321,029	إيرادات البوندد
354,886	375,292	إيرادات ديون معدومة مستردة
-	120,000	إيرادات تصفية شركات مستثمر بها
70,740	175,452	إيرادات اخرى
<u>978,141</u>	<u>1,201,429</u>	<b>المجموع</b>

**(35) نفقات الموظفين**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
19,346,982	31,252,997	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
2,005,456	3,342,818	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
1,146,024	1,280,000	مساهمة البنك في صندوق الادخار
796,972	1,403,009	نفقات طبية
146,184	329,732	مياومات سفر
480,567	812,160	نفقات تدريب الموظفين
32,989	27,317	ملابس المستخدمين
860,920	1,211,172	مصاريف تسويقية
150,357	200,644	نفقات التأمين على حياة الموظفين
-	120,990	اخرى
24,966,451	39,980,839	<b>المجموع</b>

**(36) مصاريف أخرى**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
1,302,990	2,053,363	بريد، هاتف، ورويتير
791,303	1,249,199	لوازم قرطاسية ومطبوعات
1,859,760	3,511,546	الايجازات
1,285,978	1,461,754	كهرباء، مياه ومحروقات
3,754,556	5,634,548	اصلاح وصيانة الآلات والالجهزة
238,334	713,005	مصاريف التأمين على الموجودات وعمليات البنك
3,155,801	2,430,230	أتعاب محاماة، تدقيق، صيانة، برامج واستشارات
650,045	1,479,558	رسوم حكومية ورخص مهن
202,741	268,463	خسارة بيع ممتلكات ومعدات
763,447	1,244,851	أتعاب وتنقلات اعضاء مجلس الادارة
2,851,155	4,731,743	دعاية واعلان
492,432	667,894	اشتراكات وتبرعات
55,000	110,000	مكافأة اعضاء مجلس الادارة
669,543	1,477,930	أخرى
18,073,085	27,034,084	

**(37) حصة السهم من ربح السنة**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
29,235,822	31,364,269	ربح السنة (دينار)
125,000,000	150,364,284	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (سهم)
فلس / دينار	فلس / دينار	
0,234	0,209	

**الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة**

**(38) النقد وما في حكمه**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2016	2017	
دينار	دينار	
281,844,459	338,311,743	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي تستحق خلال ثلاثة أشهر
258,889,861	326,075,874	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
123,107,908	55,873,920	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
8,616,845	8,497,494	ينزل: أرصدة مقيدة السحب
409,009,567	600,016,203	

**(39) مشتقات أدوات مالية**

ان تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:

آجال القيمة الاسمية حسب الاستحقاق				مجموع المبالغ			
أكثر من 3 سنوات	من سنة الى 3 سنوات	من 3 إلى 12 شهر	خلال 3 شهور	الاعتبارية (الاسمية)	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
							<b>- 2017</b>
-	2,899,680	7,600,950	25,565,776	36,066,406	136,895	153,362	تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء الآجلة
-	6,381,000	-	3,545,000	9,926,000	19,841	849	عقود شراء عملة أجنبية
-	-	-	80,534,667	80,534,667	79,068	201,832	تعهدات البنك مقابل عقود الشراء الآجلة
							<b>- 2016</b>
-	-	47,459,678	110,379,395	157,839,073	323,658	189,649	تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء الآجلة
-	2,127,000	10,635,000	-	12,762,000	38,357	-	عقود شراء عملة أجنبية
7,090,000	-	-	-	7,090,000	3,616	-	عقود خيارات شراء عملات اجنبية

تدل القيمة الدتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق او مخاطر الائتمان.  
**(40) المعاملات مع اطراف ذات علاقة**

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التالية:

رأسمال الشركة		نسبة الملكية	اسم الشركة
2016	2017		
دينار	دينار		
300,000	113,039,028	٪58	شركة الاتحاد الاسلامى للاستثمار
-	100,000,000	٪35,8	بنك صفوة الإسلامى
5,000,000	5,000,000	٪100	شركة الاتحاد للوساطة المالية محدودة المسؤولية
5,000,000	5,000,000	٪100	شركة الاتحاد للتأجير التمويلى

قام البنك بالدخول في معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الادارة والادارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات والتمويلات الإئتمانية الممنوحة للطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات، باستثناء ما ورد أدناه:

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة:

المجموع	الجهة ذات العلاقة					
	2016	2017	أخرى (الموظفين وأقربائهم وأقرباء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا)	الشركات التابعة	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية العليا	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						<b>بنود داخل قائمة المركز المالي:</b>
43,779,475	47,025,173	41,764,759	1,000,000	2,744,493	1,515,921	التسهيلات والتمويلات الإئتمانية
31,184,716	27,914,695	15,136,541	3,254,953	1,637,336	7,885,865	الودائع
-	33,281	-	33,281	-	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
						<b>بنود خارج قائمة المركز المالي:</b>
840,619	247,157	247,157	-	-	-	اعتمادات
18,930	145,024	145,024	-	-	-	قبولات
9,251,675	4,432,629	3,641,667	778,000	-	12,962	كفالات
						<b>عناصر قائمة الدخل:</b>
3,012,527	3,613,368	3,417,234	9,588	92,470	94,071	فوائد وعوائد وعمولات دائنة
320,538	1,200,842	213,552	466,083	63,936	457,271	فوائد ومصاريف وعمولات مدينة
						<b>معلومات إضافية</b>
-	1,917	1,917	-	-	-	تسهيلات وتمويلات ائتمانية تحت المراقبة
1,909	-	-	-	-	-	تسهيلات وتمويلات ائتمانية غير عاملة مخصص تدنى تسهيلات وتمويلات
-	31	31	-	-	-	ائتمانية تحت المراقبة

بنك الاتحاد  
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة  
31 كانون الأول 2017

		مخصص تدني تسهيلات وتمويلات		أتمانية غير عاملة		فوائد معلقة	
1,393	-	-	-	-	-	-	-
346	-	-	-	-	-	-	-
أعلى عمولة دائنة 1%		أعلى سعر فائدة دائنة 17% ( الحسابات المكشوفة)		أدنى سعر فائدة دائنة 3,50%		أعلى سعر فائدة مدينة 4,75%	
		أدنى عمولة دائنة 0%		أدنى سعر فائدة مدينة 0,5%		فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للبنك:	
2016	2017						
دينار	دينار						
2,804,582	5,375,095	رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا					
818,447	1,302,777	بدل أتعاب وتنقلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة					
3,623,029	6,677,872	<b>المجموع</b>					

**(41) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية**

2016		2017		
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
دينار	دينار	دينار	دينار	
484,935,398	479,610,204	624,646,198	617,696,128	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
1,392,637,133	1,385,666,088	2,100,310,512	2,084,327,989	تسهيلات وتمويلات أتمانية مباشرة
123,180,510	123,107,908	58,985,911	58,873,920	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,867,679,254	1,856,773,606	2,712,076,501	2,691,335,921	ودائع العملاء
57,251,528	56,869,246	89,101,327	88,211,995	اموال مقترضة

تشمل هذه الأدوات المالية الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، التسهيلات والتمويلات الإتمانية المباشرة، وودائع العملاء، وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية والاموال المقترضة.

**(42) شراء حصة مسيطرة في بنك صفوة الإسلامي**

قامت الشركة التابعة (شركة الاتحاد الإسلامي للإستثمار) المملوكة من قبل بنك الاتحاد بنسبة 58% في بداية شهر كانون الثاني 2017 بتملك حصة مسيطرة بلغت 61,8% من اسهم بنك صفوة الإسلامي مقابل 113 مليون دينار نقداً. وحيث أن البنك يمتلك السيطرة على الشركة التابعة وبنك صفوة الإسلامي فقد تم توحيد حساباتهما ضمن القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تم خلال العام 2017 الانتهاء من توزيع مبلغ الشراء وعكس اثر ذلك على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

الجدول أدناه يلخص القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات لبنك صفوة الإسلامي بتاريخ الإستحواذ (3 كانون الثاني 2017) بعد إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في بنك الإتحاد:

القيمة العادلة دينار	تعديلات القيمة العادلة دينار	القيمة الدفترية دينار	
204,028,358	-	204,028,358	<b>الموجودات:-</b>
28,530,937	-	28,530,937	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي
5,092,827	-	5,092,827	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
			إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,695,710	-	1,695,710	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل
47,904,288	-	47,904,288	الشامل الآخر
370,362	-	370,362	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة- بالصافي
600,599,852	-	600,599,852	استثمارات في شركات حليفة
24,541,817	2,763,337	21,778,480	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
1,742,566	-	1,742,566	ممتلكات ومعدات- بالصافي
599,815	-	599,815	موجودات غير ملموسة- بالصافي
6,569,373	-	6,569,373	موجودات ضريبية مؤجلة
921,675,905	2,763,337	918,912,568	موجودات أخرى
			<b>مجموع الموجودات</b>
2,142,078	-	2,142,078	<b>المطلوبات:-</b>
756,257,366	-	756,257,366	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
8,224,198	-	8,224,198	ودائع عملاء
84,603	-	84,603	تأمينات نقدية
2,438,733	-	2,438,733	مخصصات متنوعة
17,333,479	-	17,333,479	مخصص ضريبة الدخل
786,480,457	-	786,480,457	مطلوبات أخرى
135,195,448	2,763,337	132,432,111	<b>مجموع المطلوبات</b>
			<b>صافي الموجودات المستحوذ عليها</b>
(65,562,636)	-	-	<b>ينزل:</b> حصة بنك الاتحاد من المبلغ المدفوع
(84,690,324)	-	-	<b>ينزل:</b> حقوق غير المسيطرين
15,057,512			موجودات غير ملموسة ناتجة عن الاستحواذ *

\* ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار	
9,928,000	رخصة بنك صفوة **
3,749,000	ودائع عملاء **
1,380,512	شهرة **
15,057,512	

#### تحليل التدفقات النقدية عند الإستحواذ:

230,417,217	صافي النقد المستحوذ من الشركة التابعة
(65,562,636)	صافي النقد المدفوع
164,854,581	صافي التدفقات النقدية

\*\* قام البنك بتقييد عمليات توحيد الاعمال بالقيمة العادلة لموجودات ومطلوبات بنك صفوة الإسلامي، وبعد اكتمال عملية توزيع مبلغ الشراء وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (3) وتم الاعتراف وتسجيل الأصول المعنوية المذكورة أعلاه (إيضاح 13).

## دراسة التدني للأصول غير الملموسة ذات العمر غير المحدد

تعتقد الإدارة بأنه لا يوجد تدني للأصول غير الملموسة ذات العمر غير المحددة خلال العام 2017.

### اهم الفرضيات المستخدمة في الاحتساب

تم استخدام فرضية التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة لاحتساب القيمة العادلة.

### (43) إدارة المخاطر

يقوم البنك بالتطوير المستمر لهيكل إدارة المخاطر والالتزام لضمان الإدارة الفعالة له في كافة عملياته لضمان كفاءة عملية ادارة المخاطر والالتزام والتطبيق السليم للضوابط الرقابية في كافة عمليات البنك، تتوزع مسؤولية إدارة المخاطر والالتزام على عدة مستويات يمكن تلخيصها بالتالي:

#### 1. وحدات العمل:

تتكون وحدات العمل من الموظفين الذين يقومون من خلال عملهم اليومي بقبول المخاطر في كافة أعمال البنك وذلك حسب المستويات المقبولة من قبل البنك والمحددة في سياساته واجراءاته.

ولضمان الإدارة الكفوءة للمخاطر يعمل البنك على الفصل الكامل لوظائف وحدات الاعمال عن وظائف ادارة المخاطر وعلى سبيل المثال فان دراسة وادارة الرقابة على الالتزام مفصولة بشكل كامل عن ادارة علاقات العملاء ضمن وحدات الاعمال، الامر الذي يضمن استقلالية الدراسات والقرارات الائتمانية والتطوير المستمر لكفاءتها ونوعيه أعمالها بالإضافة لذلك يتم فصل المكتب الوسطي (Middle Office) وتبعيةه لادارة مخاطر السوق عن الخزينة.

#### 2. إدارة المخاطر والامتثال:

تم تفعيل عمل هذه الدائرة حيث تعمل بشكل مستقل عن كافة خطوط الأعمال وتكون متصلة بمجلس الادارة من خلال لجنة المخاطر لضمان استقلاليتها وقدرتها على كشف وقياس وضبط ومراقبة المخاطر ضمن المستوى المقبول من البنك ورفع التقارير الدورية بها لمجلس الادارة.

#### 3. التدقيق الداخلي:

ان دائرة التدقيق الداخلي جهة مستقلة استقلالاً كاملاً من خلال اتصالها بلجنة التدقيق في مجلس الإدارة حيث تقوم هذه الدائرة بدور خط الدفاع الأخير من خلال تطبيق خطه تدقيق تشمل التدقيق الدوري على كافة أعمال البنك بما يضمن اكتشاف أي حاله من حالات الخرق للنظام او عدم الالتزام بسياسات وإجراءات البنك او اللاسس المحددة من قبل الجهات الرقابية.

#### 4. لجنة إدارة المخاطر:

تعمل لجنة ادارة المخاطر بموجب ميثاقها المقر من قبل مجلس الادارة والذي تم تطويره استنادا الى أفضل الممارسات في ادارة المخاطر بالإضافة الى المتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي الأردني. وقد تم تشكيلها بعضويه أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة الى مدير إدارة المخاطر بحيث يتم رفع كافة تقارير إدارة المخاطر الى هذه اللجنة بشكل دوري بما يضمن اطلاع مجلس الإدارة على مستوى المخاطر في جميع أعمال البنك أولاً بأول الامر الذي يمكنه من اتخاذ أي قرارات او إجراءات لتعديل مستوى هذه المخاطر في حالة عدم توافقها مع المستوى المقبول للمخاطر للبنك ورفع تقارير بذلك لمجلس الإدارة.

#### 5. مجلس الإدارة:

- يطلع مجلس الإدارة بالمسؤوليات التالية في مجال إدارة المخاطر:
- تحديد مستوى المخاطر المقبول في عمليات البنك المختلفة.
  - مراجعته سياسات المخاطر المختلفة والموافقة عليها.
  - الرقابة على هذه المخاطر والتأكد من تطبيق الضوابط اللازمة من خلال لجنة إدارة المخاطر.
  - تفويض الصلاحيات الخاصة بالموافقة على منح وتعديل الائتمان للجان الائتمان المختلفة ومن ثم مراجعته أداء هذه اللجان وصحة قراراتها الائتمانية وبالتالي انعكاس ذلك على نوعيه المحفظة الائتمانية.
  - اقرار السياسات الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار التي تقع ضمن صلاحيته والموافقة على سقوف الاستثمار والمتاجرة والتداول

#### 6. لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات:

تتشكل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات برئاسة رئيس مجلس الإدارة وعضويه المدير العام وكل من مدراء وحدات الأعمال ومدير الإدارة المالية و مدير إدارة المخاطر. تقوم اللجنة بمراجعته بنية قائمة المركز المالي والتوصية بإجراء اي تعديلات عليها لمجلس الإدارة بالإضافة الى الموافقة على أسس إدارة مخاطر السيولة و مخاطر السوق كما تقوم اللجنة بمراجعته سياسات إدارة هذه المخاطر والتوصية للمجلس باعتمادها واستلام تقارير المخاطر المختلفة لاتخاذ اي قرارات لازمه لتعديل مستوى هذه المخاطر حسب المستوى المقبول للبنك.

كما تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بتخصيص راس المال لنشاطات البنك المختلفة بما يضمن اكفاً استخدام لرأس المال.

#### (1/44) مخاطر الائتمان:

يتم ضبط مخاطر الائتمان ضمن المستوى المقبول من قبل البنك من خلال:

1. السياسة الائتمانية التي تحدد بشكل دقيق أسس منح الائتمان ومستوى المخاطر الائتمانية المقبولة لدى البنك و أسس تسعير مخاطر الائتمان والضمانات المقبولة بالإضافة الى أسس وإجراءات الرقابة على الائتمان لضمان الكشف المبكر عن اي تراجع في نوعية المحفظة الائتمانية.
2. التدريب والتطوير المستمر لجميع موظفي الائتمان ومدراء العلاقات الائتمانية للعملاء بما يضمن فهم متطلبات العملاء بشكل افضل و وجود خبرات تحليل ائتماني عالي المستوى بما يكفل الفهم السليم لهذه المخاطر عند التوصية بقبولها وإدارة هذه الحسابات بشكل كفء.
3. **صلاحيات منح الائتمان:** تتم الموافقة على منح الائتمان من خلال لجان الائتمان المختصة، حيث يتم تشكيل هذه اللجان ومنحها صلاحيات من قبل مجلس الإدارة.
4. **تطبيق أنظمة قياس مخاطر الائتمان:** يقوم البنك باستخدام نظام لتصنيف مخاطر الائتمان للشركات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة الى نظام تقييم المخاطر بالنقاط لكافة منتجات التجزئة ليمثل الاساس في القرار الائتماني لعملاء التجزئة والمؤسسات الصغيرة.
5. **تطبيق نظام التقييم الداخلي لمدى كفاية راس المال:** طور البنك نموذج لعملية قياس كفاية رأس المال الداخلي اعتماداً على بيانات البنك المتوقعه للسنوات الخمسة القادمة لاحتساب

متطلبات رأس المال المحتملة وتأثير الأوضاع الضاغطة على كفاية رأس المال للبنك والربح والسيولة.

#### 6. الرقابة على الائتمان:

- تقوم وحده مختصة تابعه لادارة المخاطر بالرقابة على المحفظة الائتمانية واعداد التقارير اللازمة بهذا الخصوص.
- يبدأ دور هذه الوحدة بإدارة المخاطر القانونية الناتجة عن منح الائتمان حيث تقوم الوحدة وبالتعاون مع المستشار القانوني للبنك بالتأكد من استيفاء كافة عقود التسهيلات والضمانات لكامل الشروط القانونية التي تضمن حقوق البنك.
- تقوم هذه الوحدة ومن خلال دورها المستقل بالتأكد من استيفاء كافة الشروط الخاصة بمنح الائتمان قبل تمكين المقترض من تنفيذ التسهيلات موضوع الموافقة الائتمانية وذلك انطلاقاً من أهميه وجود أكثر من جهة رقابية على هذا الإجراء عالي الحساسية.
- تقوم إدارة المخاطر ومن خلال نظام الإنذار المبكر عن مخاطر الائتمان بالتحري ما أمكن عن اي مؤشرات يمكن ان تشكل دلاله على تراجع الوضع الائتماني للعميل، حيث تشمل هذه المؤشرات مؤشرات خاصة بالعميل من حيث عملياته وادائه المالي وأداء قطاعه الاقتصادي بالإضافة الى مؤشرات متعلقة بأداء الحساب لدينا حيث يمكننا هذا النظام من الكشف المبكر عن اي تراجع في أداء الحساب وبالتالي يمكننا من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من اي خسائر من الممكن ان تنتج عن ذلك.

#### 7. إدارة المحفظة الائتمانية:

تقوم كافة الجهات المعنية بالائتمان بالمراجعة المستمرة للمحفظة الائتمانية لضمان الحفاظ على نوعيه جيده للتعرضات الائتمانية.

ويراعى في إدارة المحفظة ان تكون موزعه بشكل متوازن لتجنب اي تركيز من الممكن ان يؤدي الى زيادة مستوى المخاطر في المحفظة، وضمن هذا الإطار يراعى التوزيع القطاعي والتوزيع الجغرافي للمحفظة بالإضافة الى تجنب التعرضات الائتمانية الكبيرة للعميل الواحد الا في الحالات الاستثنائية وللعملاء المميزين.

#### 8. مخففات مخاطر الائتمان:

كخطوه أساسيه للتحوط لمخاطر الائتمان يتم مراعاة التدفقات النقدية للمشاريع الممولة عند تحديد برنامج السداد لاي تسهيلات ممنوحة لعملائنا وتحديد الضوابط اللازمة للسيطرة على هذه التدفقات النقدية لاستخدامها للسداد كما يتم الحصول على ضمانات عينيه حيثما تطلب مستوى مخاطر التسهيلات ذلك حيث يراعى عند الحصول على هذه الضمانات نوعيتها و السيولة العالية لها بالإضافة الى التطبيق الكفء للإجراءات التي تضمن السيطرة السليمة على هذه الضمانات والرقابة على قيمتها وسهولة تسيلها حيث يتطلب الأمر.

(1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني ومخصص الفوائد والعوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى):

2016	2017	
دينار	دينار	
		<b>بنود داخل قائمة المركز المالي:</b>
247,753,406	282,485,418	ارصدة لدى البنك المركزي
258,889,861	326,075,874	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	8,325,098	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		<b>التسهيلات والتمويلات الائتمانية</b>
		للافراد
169,985,412	357,041,832	القروض العقارية
292,951,982	574,115,232	الشركات الكبرى
791,485,150	891,371,820	المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
104,394,784	126,491,262	الحكومة والقطاع العام
26,848,760	135,307,843	
		<b>سندات واسناد واذونات:</b>
17,751,799	-	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
479,610,204	617,696,128	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
22,290,452	27,757,157	الموجودات الاخرى
<u>2,411,961,810</u>	<u>3,346,667,664</u>	<b>اجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي</b>
		<b>بنود خارج قائمة المركز المالي:</b>
167,563,148	178,422,988	كفالات
200,343,907	162,215,287	اعتمادات
128,915,147	182,116,425	قبولات
186,011,713	212,326,848	سقوف تسهيلات غير مستغلة
<u>682,833,915</u>	<u>735,081,548</u>	<b>اجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي</b>
<u><u>3,094,795,725</u></u>	<u><u>4,081,749,212</u></u>	<b>اجمالي بنود داخل وخارج قائمة المركز المالي</b>

الجدول اعلاه يمثل الحد الاقصى لمخاطر التعرض الائتماني للبنك كما في 31 كانون الاول 2017 و 2016 دون اخذ الضمانات او مخففات مخاطر الائتمان الاخرى بعين الاعتبار.

(2) تتوزع التعرضات الائتمانية\* حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العام	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد		
الاجمالي							
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
959,862,491	-	891,907,888	19,332,569	27,431,855	2,774,212	18,415,967	متدنية المخاطر
2,268,155,164	412,157,061	61,393,270	102,207,337	798,906,186	551,598,526	341,892,784	مقبولة المخاطر
99,533,521	-	-	1,600,484	84,596,288	10,641,001	2,695,748	تحت المراقبة**
							<b>غير عاملة:</b>
2,663,796	-	-	51,183	5,000	1,781,587	826,026	دون المستوى
13,571,405			2,963,826	7,049,790	2,160,280	1,397,509	مشكوك فيها
91,245,807	3,650,740	-	5,253,750	60,304,955	14,508,694	7,527,668	هالكة
<b>3,435,032,184</b>	<b>415,807,801</b>	<b>953,301,158</b>	<b>131,409,149</b>	<b>978,294,074</b>	<b>583,464,300</b>	<b>372,755,702</b>	<b>المجموع</b>
							يطرح:
16,068,570	115,562	-	703,075	8,779,001	4,809,524	1,661,408	فوائد معلقة
72,295,950	3,535,178	-	4,139,183	53,303,405	3,700,092	7,618,092	مخصص التدني
<b>3,346,667,664</b>	<b>412,157,061</b>	<b>953,301,158</b>	<b>126,566,891</b>	<b>916,211,668</b>	<b>574,954,684</b>	<b>363,476,202</b>	<b>الصافي</b>
							<b>-2016</b>
724,700,012	-	683,789,767	15,153,396	10,692,156	-	15,064,693	متدنية المخاطر
1,597,049,457	312,406,265	26,778,850	87,078,893	729,132,502	286,215,363	155,437,584	مقبولة المخاطر
64,517,760	-	-	505,583	63,252,302	321,744	438,131	تحت المراقبة**
							<b>غير عاملة:</b>
9,346,481	-	-	32,654	7,093,618	1,819,091	401,118	دون المستوى
6,222,331	-	-	1,528,204	3,540,264	581,384	572,479	مشكوك فيها
83,784,249	3,650,740	-	1,953,759	59,277,814	13,518,184	5,383,752	هالكة
<b>2,485,620,290</b>	<b>316,057,005</b>	<b>710,568,617</b>	<b>106,252,489</b>	<b>872,988,656</b>	<b>302,455,766</b>	<b>177,297,757</b>	<b>المجموع</b>
							يطرح:
15,189,919	115,562	-	459,877	8,983,839	4,440,522	1,190,119	فوائد معلقة
58,468,561	3,535,178	-	1,397,828	45,038,645	3,793,242	4,703,668	مخصص التدني
<b>2,411,961,810</b>	<b>312,406,265</b>	<b>710,568,617</b>	<b>104,394,784</b>	<b>818,966,172</b>	<b>294,222,002</b>	<b>171,403,970</b>	<b>الصافي</b>

- \* تشمل التعرضات الائتمانية التسهيلات والتمويلات، الأرصدة والإيداعات لدى البنوك، السندات، اذونات الخزينة وأية موجودات لها تعرضات إئتمانية.
- \*\* يعتبر كامل الرصيد مستحق في حال استحقاق احد الاقساط او الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق اذا تجاوز السقف.
- يتضمن رصيد التعرضات الائتمانية لئند الحكومة والقطاع العام موجودات مالية بالتكلفة المطفأة برصيد 496,187,965 دينار ذات تصنيف ائتماني BB- وودائع بنوك برصيد 282,485,418 دينار ذات تصنيف ائتماني BB.
- يتضمن رصيد التعرضات الائتمانية لئند البنوك والمؤسسات المصرفية ودائع بنوك برصيد 49,537,515 دينار ذات تصنيف ائتماني من AAA إلى AA.
- يتضمن رصيد التعرضات الائتمانية لئند البنوك والمؤسسات المصرفية ودائع بنوك برصيد 182,930,111 دينار ذات تصنيف ائتماني من A+ إلى A.
- يتضمن رصيد التعرضات الائتمانية لئند البنوك والمؤسسات المصرفية ودائع بنوك برصيد 77,462,148 دينار ذات تصنيف ائتماني أقل من BBB+ إلى B.
- يتضمن رصيد التعرضات الائتمانية لئند البنوك والمؤسسات المصرفية ودائع بنوك برصيد 56,109 دينار ذات تصنيف ائتماني B.

- يتضمن رصيد التعرضات الائتمانية لبند البنوك والمؤسسات المصرفية ودائع بنوك برصيد 24,415,089 دينار غير مصنفة. فيما يلي توزيعات القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات والتمويلات:

الضمانات مقابل:	الافراد دينار	القروض العقارية دينار	الشركات الكبرى دينار	المنشآت الصغيرة والمتوسطة دينار	الاجمالي دينار
<b>2017-</b>					
متدنية المخاطر	18,415,967	2,774,212	27,431,855	19,332,569	67,954,603
مقبولة المخاطر	359,435,077	280,128,264	228,724,474	62,727,714	931,015,529
تحت المراقبة	957,624	2,284,422	13,899,286	742,934	17,884,266
<b>غير عاملة:</b>					
دون المستوى	277,985	1,393,004	5,000	-	1,675,989
مشكوك فيها	551,249	1,771,097	1,340,791	1,394,038	5,057,175
هالكة	2,849,560	7,471,750	24,505,300	2,532,997	37,359,607
<b>المجموع</b>	<b>382,487,462</b>	<b>295,822,749</b>	<b>295,906,706</b>	<b>86,730,252</b>	<b>1,060,947,169</b>
منها:					
تأمينات نقدية	18,471,411	2,774,212	27,599,793	19,794,124	68,639,540
كفالات بنكية مقبولة	-	-	1,078,987	3,764,737	4,843,724
عقارية	230,727,626	292,972,687	228,365,268	55,512,424	807,578,005
اسهم متداولة	1,705,012	-	22,769,113	2,005,336	26,479,461
سيارات واللوات	131,583,413	75,850	16,093,545	5,653,631	153,406,439
<b>2016-</b>					
متدنية المخاطر	15,064,693	-	10,692,156	15,153,396	40,910,245
مقبولة المخاطر	37,959,881	241,951,959	223,524,278	48,308,780	551,744,898
تحت المراقبة	46,162	160,053	37,228,689	652,917	38,087,821
<b>غير عاملة:</b>					
دون المستوى	249,277	1,570,815	5,352,664	-	7,172,756
مشكوك فيها	201,904	531,757	308,099	1,188,635	2,230,395
هالكة	1,581,661	10,089,055	28,300,908	949,741	40,921,365
<b>المجموع</b>	<b>55,103,578</b>	<b>254,303,639</b>	<b>305,406,794</b>	<b>66,253,469</b>	<b>681,067,480</b>
منها:					
تأمينات نقدية	15,093,721	-	8,689,439	15,262,896	39,046,056
كفالات بنكية مقبولة	-	-	2,068,851	71,402	2,140,253
عقارية	14,293,495	254,303,639	266,615,634	47,308,152	582,520,920
اسهم متداولة	542,253	-	17,169,230	185,199	17,896,682
سيارات واللوات	25,174,109	-	10,863,640	3,425,820	39,463,569

تم اخذ ما لا يزيد عن رصيد الدين القائم لكل عميل من القيمة العادلة للضمانات المقدمة.

### الديون المجدولة

هي الديون التي سبق وان صنفت كتسهيلات وتمويلات ائتمانية غير عاملة واخرجت من اطار التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة اصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة وقد بلغت قيمتها 46,947,958 دينار كما في 31 كانون الاول 2017 مقابل 31,288,700 دينار كما في 31 كانون الاول 2016. يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواء ما زالت مصنفة تحت المراقبة او حولت الى عاملة.

### الديون المعاد هيكلتها

يقصد باعادة الهيكلة اعادة ترتيب وضع التسهيلات والتمويلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط او اطالة عمر التسهيلات والتمويلات الائتمانية او تاجيل بعض الاقساط او تمديد فترة السماح، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة خلال عام 2017 نتيجة لذلك، هذا ويوجد حسابات تم تصنيفها تحت المراقبة خلال العام بلغ اجماليها 32,957,301 دينار كما في 31 كانون الاول 2017 مقابل 2,258,424 دينار كما في 31 كانون الأول 2016 بسبب إعادة الهيكلة.

### (3) سندات واسناد واذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
		دينار
AA+	S&P	29,765,384
AA	S&P	709,390
AA-	S&P	1,066,008
A+	S&P	4,166,926
A	S&P	9,120,409
A-	S&P	8,511,226
BBB+	S&P	10,826,713
BBB	S&P	2,529,483
BB+	S&P	3,188,348
BB-	S&P	3,587,058
B+	S&P	937,784
غير مصنف	S&P	47,099,434
حكومية	S&P	496,187,965
<b>المجموع</b>		<b>617,696,128</b>

### (4) التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

المنطقة الجغرافية	داخل المملكة	الوسط الاخرى	اوروپا	اسيا*	امريكا	دول اخرى	اجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ارصدة لدى البنك المركزي	282,485,418	-	-	-	-	-	282,485,418
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	4,322,916	60,218,896	135,415,537	38,296,077	87,313,956	508,492	326,075,874

**بنك الاتحاد**  
**ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة**  
**31 كانون الأول 2017**

8,325,098	-	-	-	-	5,325,098	3,000,000	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
<b>التسهيلات والتمويلات الإئتمانية:</b>							
357,041,832	-	-	-	-	-	357,041,832	للأفراد
574,115,232	-	-	-	-	-	574,115,232	القروض العقارية
891,371,820	-	-	-	-	-	891,371,820	الشركات الكبرى
126,491,262	-	-	-	-	-	126,491,262	المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
135,307,843	-	-	-	-	-	135,307,843	للحكومة والقطاع العام
<b>سندات واسناد واذونات:</b>							
617,696,128	-	30,829,935	3,545,882	9,890,134	34,709,107	538,721,070	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
27,757,157	-	-	-	-	-	27,757,157	الموجودات الأخرى
<u>3,346,667,664</u>	<u>508,492</u>	<u>118,143,891</u>	<u>41,841,959</u>	<u>145,305,671</u>	<u>100,253,101</u>	<u>2,940,614,550</u>	<b>الاجمالي للسنة الحالية</b>
<u>2,411,961,810</u>	<u>2,583,657</u>	<u>113,188,709</u>	<u>18,407,770</u>	<u>81,475,568</u>	<u>46,038,865</u>	<u>2,150,267,241</u>	الاجمالي للسنة السابقة

\* باستثناء دول الشرق الأوسط.

**بنك الاتحاد**  
**ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة**  
**31 كانون الأول 2017**

(5) التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

المجموع	اخرى	الحكومة والقطاع			الخدمات والمرافق العامة	السياحة والفنادق والمطاعم	خدمات النقل	شراء الاسهم	الزراعة	تمويل شراء		الصناعة والتعدين	مالي	البنك/القطاع الاقتصادي
		العام	الافراد	الانشاءات						عقارات	التجارة العامة			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
282,485,418	-	282,485,418	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ارصدة لدى البنك المركزي
326,075,874	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	326,075,874	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,325,098	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8,325,098	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,084,327,989	69,618,135	135,307,843	280,141,157	55,294,119	118,050,515	36,939,628	26,848,388	46,661,411	43,175,326	574,115,231	488,447,253	198,611,267	11,117,716	التسهيلات والتمويلات الائتمانية - بالصافي
														<b>سندات واسناد واذونات:</b>
														ضمن الموجودات المالية بالتكلفة
617,696,128	-	529,540,406	-	-	5,144,553	-	-	-	-	-	-	5,307,079	77,704,090	المطفاة
27,757,157	4,978,662	5,967,491	468,990	2,603,559	245,167	80,356	61,667	35,926	336,213	839,453	3,330,082	353,591	8,456,000	الموجودات الاخرى
3,346,667,664	74,596,797	953,301,158	280,610,147	57,897,678	123,440,235	37,019,984	26,910,055	46,697,337	43,511,539	574,954,684	491,777,335	204,271,937	431,678,778	الاجمالي للسنة الحالية
2,411,961,810	108,156,598	710,568,617	158,455,556	59,320,849	107,374,213	36,620,056	27,173,821	14,617,130	36,354,707	294,222,002	331,457,250	203,588,452	324,052,559	الاجمالي للسنة السابقة

#### (44/ب) مخاطر السوق :-

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح البنك او على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغيير في أسعار الفائدة.

يعتمد البنك سياسته متحفظة في ادارته هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من انواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا الى تخفيض هذه المخاطر الى ادنى المستويات.

#### (1) مخاطر اسعار الفائدة:-

يعتمد البنك في إدارة مخاطر أسعار الفائدة على سياسة متحفظة حيث ان معظم موجودات ومطلوبات البنك قابله لاعادته التسعير في المدى القصير مما يحد من اثر التغيير في أسعار الفائدة على أرباح البنك او على أسعار موجوداته واستثماراته.

تتم ادارته مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة ادارته الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد هذه اللجنة بتقارير فجوه اعادته تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة الى تقارير الحساسية للتغيير في أسعار الفائدة التي يتم إعدادها لكل عمله على حده حيث يتضح من هذه التقارير ان اثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

- 2017

العملة	التغيير زيادة بسر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر) بالآلاف دينار	حساسية حقوق الملكية بالآلاف دينار
دينار أردنى	%1	3,358	3,358
دولار امريكى	%1	1,084	1,084
يورو	%1	446	446
جنيه استرلينى	%1	(24)	(24)
ين يابانى	%1	149	149
عملات اخرى	%1	247	247

- 2016

العملة	التغيير زيادة بسر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر) بالآلاف دينار	حساسية حقوق الملكية بالآلاف دينار
دينار أردنى	%1	3,048	3,048
دولار امريكى	%1	1,467	1,467
يورو	%1	246	246
جنيه استرلينى	%1	(51)	(51)
ين يابانى	%1	384	384
عملات اخرى	%1	29	29

- في حال هنالك تغيير سلبي في سعر الفائدة يكون الأثر مساوي للتغيير اعلاه مع عكس الاشارة.
- لا تخضع موجودات ومطلوبات البنك الإسلامية الى مخاطر أسعار الفائدة.

## (2) مخاطر العملات:-

تقوم سياسة البنك على التحوط الكامل لمخاطر العملات حيث لا يتم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية إلا ضمن الحدود الدنيا وحسب سياسة واضحة تقوم على الحد من حساسية أرباح البنك للتغيرات في أسعار العملة، كما يتم وضع سقوف للمراكز المفتوحة لكل عملة على حدة ولإجمالي العملات وتقييم هذه المراكز على أساس يومي للتقليل من مخاطر أسعار صرف العملات الى حدودها الدنيا.

ويتم إجراء تحليل باستخدام نموذج اختبار الحساسية بشكل دوري لقياس هذه المخاطر.

### - 2017

العملة	التغير في سعر صرف العملة	اللاثر على الارباح والخسائر	اللاثر على حقوق الملكية
دولار امريكي	1%	158,867	35,691
يورو	1%	(85,968)	-
جنيه استرليني	1%	(8,958)	-
ين ياباني	1%	151,506	-
عملات اخرى	1%	768	-

### - 2016

العملة	التغير في سعر صرف العملة	اللاثر على الارباح والخسائر	اللاثر على حقوق الملكية
دولار امريكي	1%	(123,356)	39,698
يورو	1%	(297,259)	-
جنيه استرليني	1%	(38,174)	-
ين ياباني	1%	377,629	-
عملات اخرى	1%	10,132	-

- في حال انخفاض سعر صرف العملات بمقدار 1% فانه سيكون له نفس الاثر المالي اعلاه مع عكس الاشارة.

## (3) مخاطر التغير باسعار الاسهم:-

تتم إدارة المخاطر لمحفظه الاسهم من خلال اعتماد سياسة تقوم على التنويع ضمن المحفظه الاستثماريه حيث نقوم بتوزيع استثماراتنا على أساس قطاعي ضمن القطاعات الأكثر استقرارا وعلى عدة أسواق مالية لتخفيض المخاطر ضمن مستوى مقبول كما تتم الرقابة بشكل دقيق على هذه المخاطر من خلال:

- تحديد سقوف للاستثمار المختلفه.

- تحديد سقوف لوقف الخسارة لكل استثمار على حدة و الرقابة عليه بشكل يومي.

- التقييم الدوري لمحفظه الاستثمار من قبل جهة مستقلة ( المكتب الوسطي).

- إجراء تحليل حساسية لقياس مدى تأثير استثماراتنا في حال حدوث تراجع في الأسواق التي نقوم بالاستثمار فيها بهدف الإبقاء على هذه المخاطر ضمن مستويات مقبولة للبنك.

يتم ادارة هذه المخاطر من قبل ادارة المخاطر بالتعاون مع دائرة الخزينه ويتم رفع التقارير والتوصيات للجنة ادارة الموجودات والمطلوبات.

- 2017

السوق	التغير في المؤشر	اللاثر على الارباح والخسائر	اللاثر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
سوق عمان المالي	5%	159,561	504,846
بورصة القدس (فلسطين)	5%	23,386	832,710

- 2016

السوق	التغير في المؤشر	اللاثر على الارباح والخسائر	اللاثر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
سوق عمان المالي	5%	135,921	447,380
بورصة القدس (فلسطين)	5%	-	908,269
NASDAQ – USA	5%	43,827	-

في حال هنالك تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوي للتغير اعلاه مع عكس الاشارة.

## فجوة اعادة تسعير الفائدة -

يتم التصنيف على اساس فترات اعادة تسعير الفائدة او الاستحقاق ايهما اقرب.

### فجوة اعادة تسعير الفائدة

المجموع	عناصر بدون فائدة	3 سنوات واكثر	من سنة الى 3 سنوات	من 6 شهور الى سنة	من 3 شهور الى 6 شهور	من شهر حتى 3 شهور	أقل من شهر	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	<b>2017 -</b>
								<b>الموجودات -</b>
338,311,743	293,311,743	-	-	-	-	-	45,000,000	نقد وارصدة لدى البنك المركزي
326,075,874	48,064,730	-	-	-	-	8,512,777	269,498,367	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,325,098	-	-	4,063,500	-	4,261,598	-	-	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
7,509,280	7,509,280	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
2,084,327,989	19,116,488	240,722,532	171,299,181	63,408,808	1,480,010,788	72,185,067	37,585,125	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة-بالصافي
30,877,736	30,877,736	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر
617,696,128	-	319,987,352	199,252,440	41,286,082	20,402,767	29,849,659	6,917,828	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
377,262	377,262	-	-	-	-	-	-	استثمار في شركة طيفة
70,968,060	70,968,060	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
20,945,239	20,945,239	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
4,559,081	4,559,081	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
62,301,763	58,126,400	-	-	402,200	960,213	2,296,771	516,179	موجودات أخرى
<b>3,572,275,253</b>	<b>553,856,019</b>	<b>560,709,884</b>	<b>374,615,121</b>	<b>105,097,090</b>	<b>1,505,635,366</b>	<b>112,844,274</b>	<b>359,517,499</b>	<b>اجمالي الموجودات</b>
								<b>المطلوبات -</b>
								ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
58,873,920	34,416,863	-	3,000,000	-	-	12,000,000	9,457,057	ودائع عملاء
2,691,335,921	572,942,047	-	28,922,933	363,226,168	294,445,398	401,584,684	1,030,214,691	تأمينات نقدية
210,088,710	105,231,691	-	-	1,000,767	50,000	1,041,663	102,764,589	أموال مقترضة
88,211,995	-	36,260,921	50,236,463	885,771	565,917	113,756	149,167	مخصصات متنوعة
234,615	234,615	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
14,773,872	14,773,872	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
50,245,187	50,245,187	-	-	-	-	-	-	
<b>3,113,764,220</b>	<b>777,844,275</b>	<b>36,260,921</b>	<b>82,159,396</b>	<b>365,112,706</b>	<b>295,061,315</b>	<b>414,740,103</b>	<b>1,142,585,504</b>	<b>اجمالي المطلوبات</b>
<b>458,511,033</b>	<b>(223,988,256)</b>	<b>524,448,963</b>	<b>292,455,725</b>	<b>(260,015,616)</b>	<b>1,210,574,051</b>	<b>(301,895,829)</b>	<b>(783,068,005)</b>	فجوة إعادة تسعير الفائدة
								<b>2016 -</b>
2,559,740,250	383,564,190	204,522,148	190,562,985	37,521,868	1,403,125,245	24,860,553	315,583,261	<b>اجمالي الموجودات</b>
2,249,536,597	575,883,450	47,773,683	31,204,314	153,270,636	110,030,467	224,106,421	1,107,267,626	<b>اجمالي المطلوبات</b>

## التركز في مخاطر العملات الاجنبية

البندي/ العملة	دولار امريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	اخرى	الاجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
<b>- 2017</b>						
<b>موجودات</b>						
نقد وارصدة لدى البنك المركزي	63,515,982	5,689,989	1,690,867	-	8,970,623	79,867,461
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	232,543,045	67,987,509	7,041,725	1,233,738	16,782,091	325,588,108
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5,325,098	-	-	-	-	5,325,098
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	3,850,332	-	-	-	-	3,850,332
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	181,278,378	395,517	28,196	21,398,133	30,523,715	233,623,939
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	9,837,170	-	-	-	-	9,837,170
الشامل الاخر	159,320,391	2,960,464	974,930	-	-	163,255,785
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	7,343,205	993,769	14,826	16,664	3,132,009	11,500,473
موجودات اخرى	663,013,601	78,027,248	9,750,544	22,648,535	59,408,438	832,848,366
<b>اجمالي الموجودات</b>						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	18,862,893	7,923,868	7,646	2,971,414	5,471,969	35,237,790
ودائع عملاء	549,448,857	72,175,579	10,485,519	1,341,749	51,523,102	684,974,806
تأمينات نقدية	77,143,738	6,359,360	141,644	3,145,800	2,289,722	89,080,264
مطلوبات اخرى	1,671,377	165,290	11,506	38,952	46,859	1,933,984
اجمالي المطلوبات	647,126,865	86,624,097	10,646,315	7,497,915	59,331,652	811,226,844
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي للسنة الحالية	15,886,736	(8,596,849)	(895,771)	15,150,620	76,786	21,621,522
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي للسنة الحالية	332,427,679	39,129,602	157,346	20,247,501	8,618,502	400,580,630
<b>- 2016</b>						
<b>اجمالي الموجودات</b>						
696,901,441	541,900,341	73,188,976	10,792,863	46,815,641	24,203,620	696,901,441
704,004,222	554,235,947	102,914,827	14,610,293	9,052,694	23,190,461	704,004,222
(7,102,781)	(12,335,606)	(29,725,851)	(3,817,430)	37,762,947	1,013,159	(7,102,781)
459,868,102	358,059,369	81,354,953	148,657	-	20,305,123	459,868,102
<b>اجمالي المطلوبات</b>						
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي	(12,335,606)	(29,725,851)	(3,817,430)	37,762,947	1,013,159	(7,102,781)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي	358,059,369	81,354,953	148,657	-	20,305,123	459,868,102

## (44/ج) مخاطر السيولة:

يعمل البنك بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقرارها حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لادنى مستوى ممكن.

وتقوم ايضا سياستنا في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهوله وصولنا الى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث اي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى البنك نقوم بإعداد جدول الاستحقاق بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة الى احتساب نسب السيولة بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية ، كما يتم تحديد وقياس آثار سيناريوهات ضاغطة على محفظة البنك للتأكد من قابلية البنك على تصدي اضطرابات وتقلبات الأسواق المالية. تقوم دائرة الخزينة بإدارة السيولة لدى البنك في ضوء سياسة السيولة المقره من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتقوم برفع تقارير دورية للجنة حول إدارتها للسيولة، بالإضافة الى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارتها من قبل إدارة المخاطر .

**أولاً:** ويلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) كما في 31 كانون الأول (على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق بتاريخ القوائم المالية الموحدة):

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة الى 3 سنوات	من 6 شهور الى سنة	من 3 شهور الى 6 شهور	من شهر حتى 3 شهور	أقل من شهر	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
<b>- 2017</b>								
<b>المطلوبات -</b>								
								ودائع بنوك
59,220,598	-	-	3,264,167	-	-	12,039,035	43,917,396	ومؤسسات مصرفية
2,712,747,799	-	-	236,546,375	467,440,106	422,991,020	557,376,558	1,028,393,740	ودائع عملاء
226,096,873	-	109,075,657	22,469,837	14,352,916	14,094,202	9,532,131	56,572,130	تأمينات نقدية
96,147,903	-	40,050,711	53,884,552	909,912	722,710	114,442	465,576	أموال مقترضة
234,615	234,615	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
14,773,872	14,773,872	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
50,245,187	50,245,187	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
<u>3,159,466,847</u>	<u>65,253,674</u>	<u>149,126,368</u>	<u>316,164,931</u>	<u>482,702,934</u>	<u>437,807,932</u>	<u>579,062,166</u>	<u>1,129,348,842</u>	<b>اجمالي المطلوبات</b>
<b>اجمالي الموجودات</b>								
<b>(حسب استحقاقاتها المتوقعة)</b>								
<u>3,572,275,253</u>	<u>168,385,530</u>	<u>1,273,595,955</u>	<u>539,141,221</u>	<u>226,295,242</u>	<u>207,959,684</u>	<u>174,632,825</u>	<u>982,264,796</u>	
<b>- 2016</b>								
<b>المطلوبات -</b>								
								ودائع بنوك
123,198,974	-	-	-	-	-	28,234,155	94,964,819	ومؤسسات مصرفية
1,869,944,230	-	-	153,335,547	188,608,118	155,733,526	254,344,811	1,117,922,228	ودائع عملاء
188,465,803	-	91,290,168	19,871,546	15,447,678	14,991,092	13,719,600	33,145,719	تأمينات نقدية
66,616,979	-	57,154,079	8,038,131	668,459	756,310	-	-	أموال مقترضة
42,516	42,516	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
10,595,594	10,595,594	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
25,984,239	25,984,239	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
<u>2,284,848,335</u>	<u>36,622,349</u>	<u>148,444,247</u>	<u>181,245,224</u>	<u>204,724,255</u>	<u>171,480,928</u>	<u>296,298,566</u>	<u>1,246,032,766</u>	<b>اجمالي المطلوبات</b>
<b>اجمالي الموجودات</b>								
<b>(حسب استحقاقاتها المتوقعة)</b>								
<u>2,559,740,250</u>	<u>160,964,815</u>	<u>823,616,555</u>	<u>338,039,492</u>	<u>157,747,475</u>	<u>158,255,648</u>	<u>130,552,059</u>	<u>790,564,206</u>	

ثانياً: بنود خارج قائمة المركز المالي:

المجموع دينار	أكثر من (5) سنوات دينار	من سنة لغاية (5) سنوات دينار	لغاية سنة دينار	
				<b>- 2017</b>
377,970,169	-	1,772,500	376,197,669	الاعتمادات والقبولات
212,326,848	-	-	212,326,848	السقوف غير المستغلة
178,422,988	216,923	12,289,300	165,916,765	الكفالات
<u>768,720,005</u>	<u>216,923</u>	<u>14,061,800</u>	<u>754,441,282</u>	<b>المجموع</b>
				<b>- 2016</b>
434,976,089	-	3,713		الاعتمادات والقبولات
			434,972,376	
186,011,713	-	-		السقوف غير المستغلة
			186,011,713	
167,563,148	216,923	15,435,789		الكفالات
			151,910,436	
<u>788,550,950</u>	<u>216,923</u>	<u>15,439,502</u>	<u>772,894,525</u>	<b>المجموع</b>

**مراقبة الامتثال:**

تقوم دائرة مراقبة الامتثال بالاطلاع المستمر على أية متطلبات رقابية أو قانونية جديدة لتعميمها على كافة الدوائر المعنية بالبنك للالتزام بها، بالإضافة إلى التنسيق بين دوائر البنك المختلفة والجهات الرقابية بالمملكة وخارجها.

قامت الدائرة بتطوير خطة امتثال لجمع دوائر البنك والشركة التابعة لقياس مدى إلتزام مختلف الدوائر بتعليمات وتعاميم البنك المركزي الاردني والجهات الرقابية النافذة، بالإضافة الى تحديد مخاطر عدم الامتثال وايجاد الحلول للتقليل منها، ورفع تقارير للإدارة العليا و لجنة إدارة المخاطر.

قامت الدائرة بتحديث سياسة مراقبة الإمتثال اضافة الى تطوير اجراءات عمل بما يتناسب مع القوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية المختلفة.

وتقوم الدائرة بالتنسيق مع إدارة التدقيق الداخلي بمتابعة كافة الملاحظات وخطط العمل الموضوعية من الدوائر المختلفة للالتزام بتعليمات البنك الداخلية والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية، ورفع تقارير الامتثال للإدارة العليا و لجنة إدارة المخاطر. وتقوم الدائرة بمتابعة ملاحظات تقرير التفيتش الصادر عن البنك المركزي الاردني والمدقق الخارجي للتأكد من تصويبها ضمن المدد الزمنية المحددة. وتقوم الدائرة بمراجعة كافة السياسات والإجراءات المعمول بها بالبنك للتأكد من انسجامها مع التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية.

## مخاطر العمليات:

تقوم الدائرة المختصة بتطبيق نظام شامل على مستوى البنك يسعى لتحديد المخاطر التشغيلية التي تواجه البنك وعملياته بالإضافة إلى مخاطر السمعة، وأفضل الإجراءات والأدوات الرقابية التي تحد من أثر هذه المخاطر، للوصول إلى المستوى الأمثل من التوازن بين المخاطر و الإجراءات الرقابية. وتقوم الدائرة بعمل مراجعة دورية للإجراءات والضوابط الرقابية التي يقوم بها البنك وبالتعاون مع دائرة التدقيق الداخلي، للتأكد من مدى الالتزام بهذه الإجراءات ومدى فعاليتها.

وتعمل الدائرة بالتنسيق مع كافة دوائر البنك على جمع البيانات المتعلقة بالخسائر الناتجة عن مخاطر العمليات لبناء قاعدة بيانات كافية للتنبؤ بهذه المخاطر مستقبلا وبشكل أكثر دقة وكفاءة.

وتقوم الدائرة بتطبيق سياسة شاملة لحماية معلومات وأصول البنك وفقا لأفضل المعايير والممارسات الدولية، ويقوم موظف أمن المعلومات بالدائرة بمتابعة تنفيذ هذه السياسة من خلال إجراءات العمل المتبعة وبالتنسيق مع دوائر البنك وخصوصا دائرة تكنولوجيا المعلومات ودائرة التدقيق الداخلي.

قامت الدائرة بتجهيز خطة الطوارئ واستمرارية العمل وجاري العمل على تجهيز موقع جديد بكامل المتطلبات حسب أفضل المعايير الدولية، لأهمية هذه الترتيبات في حال وقوع أزمات من الممكن أن تؤثر على سير أعمال البنك.

## مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:

قامت الدائرة بتعديل إجراءات مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب و سياسة مكافحة غسيل الاموال بما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني والمعايير والتوصيات الصادرة عن اللجنة المالية لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF) (Financial Action Task Force) والممارسات العالمية الفضلى.

يسعى البنك بشكل مستمر الى عقد الدورات التدريبية لكافة موظفي البنك بهدف توعية الموظفين وتثقيفهم حول اساليب عمليات غسل الاموال وكيفية الوقاية منها.

قام البنك بشراء وتطبيق نظام مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب الخاص بنظام ( AML Profiling) حيث سيقوم النظام بتحليل العمليات المالية للعميل وتحديد العمليات المشبوهة او غير الاعتيادية. ويسعى البنك بشكل مستمر إلى تطوير كوادرات الدائرة من خلال إرسالهم إلى دورات متخصصة وتحفيز الموظفين للحصول على شهادات مهنية متخصصة في هذا المجال.

## الحوكمة:

أوجد دليل الحوكمة مرجعية أفضل لإدارة أعمال البنك ومخاطره من خلال:

- 1- إيجاد لجان عمل مختصة بمجلس الإدارة تتابع أداء الإدارة التنفيذية بشكل مستمر للتأكد من الالتزام بسياسات البنك وخطته المستقبلية.
- 2- تعزيز المجلس بأعضاء جدد ذوي مؤهلات متميزة ساهمت بتطوير الأعمال وتحقيق الأهداف.
- 3- تعزيز مبادئ الحوكمة المرتبطة بالإفصاح والشفافية بعلاقة أعضاء المجلس مع البنك، حيث أصبح المجلس على وعي ودراية كاملة بالعلاقات التي تربط أعضاء المجلس بالبنك، ومدى انسجامها وتوافقها مع سياسات البنك الداخلية وتعليمات الجهات الرقابية.

ويسعى مجلس الإدارة والإدارة العليا إلى تطبيق أفضل الممارسات المتعلقة بالحوكمة وبما ينسجم مع أهداف وإستراتيجية البنك، ويحافظ على حقوق كافة المساهمين.

## (45) التحليل القطاعي

### أ. معلومات عن قطاعات أعمال البنك

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.

- حسابات الشركات الصغيرة و المتوسطة: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات والتمويلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات الصغيرة و المتوسطة.

- حسابات الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات والتمويلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات.

- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

ان هذه القطاعات هي الالاساس الذي ييني عليه البنك تقاريره حول معلومات قطاعات الاعمال الرئيسية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك:

المجموع		اخرى	الخبزينة	الشركات	الافراد	
2016	2017					
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
146,531,208	220,023,149	551,785	38,298,699	111,870,137	69,302,528	إجمالي الإيرادات
						مخصص تدني
						التسهيلات والتمويلات
						الإئتمانية الممنوحة
(8,093,535)	(15,229,285)	-	-	(13,371,336)	(1,857,949)	للعلماء
92,672,773	131,883,698	551,785	28,448,958	76,884,912	25,998,043	نتائج أعمال القطاع
(50,944,588)	(79,756,054)					مصاريف غير موزعة
41,728,185	52,127,644					الربح من التشغيل
						حصة البنك من أرباح
-	16,900					شركة حليفة
41,728,185	52,144,544					الربح قبل الضرائب
(12,492,363)	(17,345,461)					ضريبة الدخل
29,235,822	34,799,083					صافي ربح السنة
						<b>معلومات أخرى</b>
2,457,838,548	3,279,921,356	-	1,205,926,480	1,280,564,373	793,430,503	موجودات القطاع
						موجودات غير موزعة
101,901,702	292,353,897	292,353,897	-	-	-	على القطاعات
2,559,740,250	3,572,275,253	292,353,897	1,205,926,480	1,280,564,373	793,430,503	<b>مجموع الموجودات</b>
						مطلوبات القطاع
2,212,914,248	3,048,561,067	-	231,642,128	993,277,897	1,823,641,042	مطلوبات غير موزعة
						على القطاعات
36,622,349	65,203,153	65,203,153	-	-	-	<b>مجموع المطلوبات</b>
2,249,536,597	3,113,764,220	65,203,153	231,642,128	993,277,897	1,823,641,042	مصاريف رأسمالية
11,917,335	11,177,622					الإستثمارات هلاكات
6,531,059	10,332,667					واللطفاءات

**ب. معلومات التوزيع الجغرافي**

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لإعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية والشركات التابعة له في المملكة.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:-

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
2016	2017	2016	2017	2016	2017	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
146,531,208	220,023,149	3,720,798	8,211,992	142,810,410	211,811,157	إجمالي الإيرادات
						مجموع الموجودات
2,559,740,250	3,572,275,253	282,776,703	427,025,374	2,276,963,547	3,145,249,879	
						المصرفيات
11,917,335	11,177,622	-	-	11,917,335	11,177,622	الرأسمالية

## (46) إدارة رأس المال

تتضمن حسابات رأس المال بالإضافة الى رأس المال المكتتب به كلا من الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، علاوة الاصدار، الارباح المدورة، احتياطي القيمة العادلة، احتياطي المخاطر المصرفية العامة، واسهم الخزينة.

يلتزم البنك بتطبيق متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكما يلي:

- 1- تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي يجب أن لا تقل عن 12٪.
- 2- الالتزام بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنوك الأردنية بأن لا يقل عن 100 مليون دينار أردني.
- 3- استثمارات البنك في الأسهم والحصص والتي يجب أن لا تزيد عن 50٪ من رأسماله المكتتب به.
- 4- نسب حدود الائتمان "تركزات الائتمان" إلى رأس المال التنظيمي.
- 5- قانون البنوك والشركات المتعلق باقتطاع الاحتياطي القانوني ونسبة 10٪ من أرباح البنك قبل الضرائب.

2016	2017	
دينار	دينار	
		<b>حقوق حملة الأسهم العادية (Common Equity Tier Capital)</b>
<b>125,000,000</b>	<b>160,000,000</b>	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
22,555,974	27,243,353	الأرباح المدورة بعد طرح قيمة التوزيعات المتوقعة
1,555,417	1,191,589	التغير المتراكم في القيمة العادلة بالكامل
71,463,173	80,213,173	علاوة الاصدار
37,340,305	42,668,849	الاحتياطي القانوني
24,932,207	29,271,414	الاحتياطي الاختياري
2,142	23,424,090	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
<b>282,849,218</b>	<b>364,012,468</b>	<b>إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية</b>
		<b>التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال)</b>
5,891,223	20,945,239	الشهرة والموجودات غير الملموسة
		الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية
11,028,865	10,634,695	وشركات التأمين ضمن ال CET1
1,602,674	4,559,081	موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الاستثمارات ضمن الحد الاول (10٪)
<b>264,326,456</b>	<b>327,873,453</b>	<b>صافي حقوق حملة الأسهم العادية</b>
		<b>رأس المال الإضافي</b>
<b>378</b>	<b>4,133,663</b>	<b>حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها</b>
<b>264,326,834</b>	<b>332,007,116</b>	<b>صافي رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1)</b>
		<b>الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2</b>
14,730,577	14,034,670	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
504	5,511,551	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
<b>14,731,081</b>	<b>19,546,221</b>	<b>إجمالي رأس المال المساند</b>
<b>279,057,915</b>	<b>351,553,337</b>	<b>رأس المال التنظيمي</b>

<b>2,053,197,360</b>	<b>2,453,640,261</b>
٪13,59	٪14,33
٪12,87	٪13,36
٪0,72	٪0,80

مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر  
نسبة كفاية رأس المال (٪)  
نسبة رأس المال الاساسى (٪)  
نسبة رأس المال المساند (٪)

2016	2017	
دينار	دينار	
264,326,834	332,007,116	نسبة الرافعة المالية الشريحة الأولى من رأس المال
3,184,567,127	4,116,539,392	مجموع الموجودات داخل وخارج الميزانية بعد إستبعادات البنود المقتطعة من الشريحة الأولى
٪8,30	٪8,07	نسبة الرفع المالي

- تم إحتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2017 و 2016 بناء على مقررات لجنة بازل III.

#### (47) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها او تسويتها:

- 2017

المجموع	اكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
338,311,743	-	338,311,743	الموجودات نقد وارصدة لدى البنك المركزي
326,075,874	-	326,075,874	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,325,098	4,063,500	4,261,598	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,084,327,989	1,287,910,634	796,417,355	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
7,509,280	-	7,509,280	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
30,877,736	30,877,736	-	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
617,696,128	519,242,720	98,453,408	استثمار في شركة حليفة
377,262	377,262	-	ممتلكات و معدات
70,968,060	67,249,269	3,718,791	موجودات غير ملموسة
20,945,239	18,770,314	2,174,925	موجودات ضريبية مؤجلة
4,559,081	897,385	3,661,696	موجودات أخرى
62,301,763	1,523,610	60,778,153	مجموع الموجودات
3,572,275,253	1,930,912,430	1,641,362,823	المطلوبات
58,873,920	3,000,000	55,873,920	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,691,335,921	482,596,852	2,208,739,069	ودائع عملاء
210,088,710	129,097,118	80,991,592	تامينات نقدية
88,211,995	86,341,384	1,870,611	أموال مقترضة
234,615	-	234,615	مخصصات متنوعة
14,773,872	-	14,773,872	مخصص ضريبة الدخل
50,245,187	4,150,430	46,094,757	مطلوبات اخرى
3,113,764,220	705,185,784	2,408,578,436	مجموع المطلوبات
458,511,033	1,225,726,646	(767,215,613)	الصافي

المجموع	اكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
281,844,459	-	281,844,459	<b>الموجودات</b>
258,889,861	-	258,889,861	نقد وارصدة لدى البنك المركزي
1,385,666,088	792,265,489	593,400,599	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
23,300,582	17,751,799	5,548,783	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
			موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
28,527,354	28,527,354	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
479,610,204	377,333,334	102,276,870	الآخر
44,270,972	39,636,767	4,634,205	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
5,891,223	3,095,475	2,795,748	ممتلكات و معدات
1,602,674	-	1,602,674	موجودات غير ملموسة
50,136,833	-	50,136,833	موجودات ضريبية مؤجلة
			موجودات اخرى
<b>2,559,740,250</b>	<b>1,258,610,218</b>	<b>1,301,130,032</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات</b>
123,107,908	-	123,107,908	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,856,773,606	146,661,917	1,710,111,689	ودائع عملاء
176,163,488	100,370,394	75,793,094	تامينات نقدية
56,869,246	55,461,971	1,407,275	أموال مقترضة
42,516	-	42,516	مخصصات متنوعة
10,595,594	-	10,595,594	مخصص ضريبة الدخل
25,984,239	-	25,984,239	مطلوبات اخرى
<b>2,249,536,597</b>	<b>302,494,282</b>	<b>1,947,042,315</b>	<b>مجموع المطلوبات</b>
<b>310,203,653</b>	<b>956,115,936</b>	<b>(645,912,283)</b>	<b>الصافي</b>

**(48) ارتباطات والتزامات محتملة**

أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية :

2016	2017	
دينار	دينار	
306,060,942	195,853,744	اعتمادات
128,915,147	182,116,425	قبولات
		كفالات:
67,901,496	48,260,272	- دفع
67,488,560	71,307,780	- حسن تنفيذ
32,173,092	58,854,936	- أخرى
186,011,713	212,326,848	سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة غير
		مستغلة
<b>788,550,950</b>	<b>768,720,005</b>	<b>المجموع</b>

ب. التزامات تعاقدية

2016	2017	
دينار	دينار	
2,535,368	1,898,007	عقود شراء ممتلكات ومعدات
987,324	1,505,882	عقود شراء موجودات غير ملموسة

**(49) القضايا المقامة على المجموعة**

بلغت قيمة القضايا المقامة على المجموعة وذلك ضمن النشاط الطبيعي مبلغ 3,497,551 دينار و 948,611 دينار كما في 31 كانون الأول 2017 و 2016 على التوالي وبلغت المخصصات المعدة ازاؤها مبلغ 210,797 دينار و 42,516 دينار كما في 31 كانون الاول 2017 و 2016 على التوالي وفي تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني ان المخصصات المقطعة لقاء هذه القضايا تعتبر كافية.

**(50) القيمة العادلة للأدوات المالية**

يستخدم البنك الترتيب التالي للأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.  
المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر من معلومات السوق.  
المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.  
الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وحسب الترتيب الهرمي المذكور أعلاه:

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				<b>2017 -</b>
				<b>موجودات مالية</b>
30,877,736	4,126,605	-	26,751,131	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
7,509,280	-	3,850,332	3,658,948	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
<u>38,387,016</u>	<u>4,126,605</u>	<u>3,850,332</u>	<u>30,410,079</u>	المجموع
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				<b>2016 -</b>
				<b>موجودات مالية</b>
28,527,354	1,080,276	334,113	27,112,965	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
23,300,582	-	1,953,821	21,346,761	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
<u>51,827,936</u>	<u>1,080,276</u>	<u>2,287,934</u>	<u>48,459,726</u>	المجموع

## (51) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير نافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة مدرجة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق اللازم:

### • معيار التقارير المالية الدولي رقم 9

خلال شهر تموز من العام 2014، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) والذي سيحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المالية (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس) وجميع الاصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 جميع جوانب المحاسبة الثلاثة المتعلقة بالأدوات المالية: التصنيف والقياس والتدني في القيمة ومحاسبة التحوط. قام البنك بتطبيق المرحلة الأولى من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الصادر خلال عام 2009. وكان التطبيق المبدئي للمرحلة الأولى من المعيار في 1 كانون الثاني 2011.

ان النسخة الجديدة من المعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 تطبق على الفترات السنوية ابتداءً من 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. يطبق المعيار بأثر رجعي باستثناء محاسبة التحوط وتضمن المعيار رقم 9 اعفاء الشركات من تعديل أرقام المقارنة.

ستقوم المجموعة بتطبيق معيار الجديد بتاريخ التطبيق اللازم للمعيار ولن يقوم البنك بتعديل ارقام المقارنة. قامت المجموعة خلال عام 2017 بعمل دراسة مفصلة لتقييم أثر معيار التقارير المالية الدولي رقم 9. ان هذه الدراسة المفصلة قائمة على الأرقام الحالية المتوفرة والتي من الممكن ان تكون معرضة للتغيير بسبب احتمال توفر معلومات جديدة عندما تقوم المجموعة بتطبيق المعيار في عام 2018. بشكل عام لا تتوقع المجموعة تأثير جوهري على قائمة المركز المالي وقائمة حقوق الملكية ما عدا تأثير تطبيق متطلبات انخفاض القيمة الجديدة وفقاً للمعيار رقم 9. استناداً على الأرقام الأولية تتوقع المجموعة زيادة في مخصص التدني يقدر بحوالي 18 الى 20 مليون دينار والذي سيكون له أثر بتخفيض حقوق الملكية بنفس القيمة. بالإضافة لذلك فانه قد يؤدي الى التأثير على الضرائب المؤجلة. وقد سمحت تعليمات البنك المركزي الأردني باستخدام رصيد احتياطي مخاطر مصرفية عامة والبالغ حوالي 14 مليون دينار لتغطية جزء من الزيادة في المخصص.

### (أ) التصنيف والقياس

لا تتوقع المجموعة تأثير جوهري على المركز المالي او حقوق الملكية الناتجة عن تطبيق متطلبات التصنيف والقياس الجديدة للمعيار رقم 9.

ان التسهيلات والتمويلات الإئتمانية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تتمثل بدفعات أصل الدين والفائدة. قام البنك بتحليل خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات المالية وتوصل الى انها تتفق مع مواصفات قياس الكلفة المطفأة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9، ولذلك فإن إعادة تصنيف هذه الأدوات غير مطلوب.

### (ب) التدني في القيمة

ان المعيار الجديد يضع نموذجاً للخسارة الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين المالية المصنفة بالتكلفة المطفأة او المصنفة كأدوات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر. بالإضافة الى ذلك فإن نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة يطبق على التزامات القروض التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.

### **الخسائر الائتمانية المتوقعة مقارنة مع الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الجديد**

ان تطبيق مبدأ الخسائر الائتمانية المتوقعة سيقوم بتغيير نماذج ومبادئ احتساب وتسجيل الخسائر الائتمانية بشكل جوهري. إن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة يمثل الخسائر الائتمانية التي يجب ان تعكس مبلغ من المخصص غير متحيز ويعتمد على عدة سيناريوهات بأوزان مختلفة الذي بدوره يعتمد على تقييم عدد من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية ومدى صحة المعلومات عن الاحداث السابقة والأوضاع الحالية والتوقعات المستقبلية عن الحالة الاقتصادية. بينما ومقارنةً مع نموذج الخسارة المتوقعة الحالية (الأدوات المتعثرة) تحت معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الذي يتضمن أفضل تقدير، القيمة الزمنية للأموال والمعلومات عن الاحداث السابقة ضمن الظروف الحالية. ان هدف تطبيق نموذج قياس التدني الجديد هو تسجيل الخسارة لكل الفترة على جميع الأدوات المالية التي حصل عليها زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الدولي.

وبالمحصلة فإن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة سيتم احتسابه اما بالخسائر الائتمانية المتوقعة لاثني عشر شهراً او بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الدولي فيها. وبالمقارنة مع النموذج الحالي للخسائر المتوقعة الذي يعترف بالخسارة الائتمانية لكل الفترة عندما يكون هناك دليل على التدني بالإضافة الى المخاطر الائتمانية للأدوات المتعثرة وغير المحددة بعد. بسبب إضافة أو استحداث مفهوم تراجع أو زيادة

المخاطر الائتمانية واللاخذ بعين الاعتبار المعلومات المستقبلية، ان نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يلغي الحاجة لوجود قيمة محددة او حدث مهم حسب نموذج الخسارة المتوقعة حيث انه يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأدوات المالية حسب المعيار رقم 9.

### **الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والترحيل من الفئة الأولى الى الفئة الثانية**

\* الأدوات المالية غير المتعثرة

المرحلة الأولى (الفئة الأولى) تتكون من جميع أدوات الدين المالية غير المتعثرة والتي لم يحدث عليها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الدولي. يجب الاعتراف بالمخاطر الائتمانية المتوقعة وفقاً لاحتمالية التعثر خلال اثني عشر شهراً للأدوات المالية في المرحلة الأولى.

المرحلة الثانية (الفئة الثانية) تتكون من جميع أدوات الدين المالية غير المتعثرة والتي حدث عليها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يجب الاعتراف بالمخاطر الائتمانية المتوقعة وفقاً لاحتمالية التعثر على مدى عمر الأدوات المالية. يتوجب على الشركات في الفترات اللاحقة لإعداد التقارير المالية، الاعتراف بالمخاطر الائتمانية المتوقعة وفقاً لاحتمالية التعثر خلال اثني عشر شهراً إذا كان هناك تحسن بالمخاطر الائتمانية للأدوات المالية بحيث لم يعد هناك زيادة جوهريّة بالمخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي.

ان الأدوات المالية تصنف ضمن المرحلة الثالثة عندما يكون هناك ادلة موضوعية للتدني نتيجة لحدوث خسارة أو أكثر (تعثر)، بعد الاعتراف الاولي مع وجود أثر سلبي على التدفق النقدي المستقبلي للقرض. ان نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدى عمر أدوات الدين وذلك يشبه الى حد كبير معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

أما بالنسبة لمحافظ أدوات الدين الحكومية والشركات، فإن المخصصات التي تم تقديرها بشكل فردي للأدوات المالية المتعثرة المعترف بها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 سيتم استبداله بالمرحلة الثالثة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، بينما المخصصات المسجلة لجميع الأدوات المالية غير المتعثرة سيتم استبدالها بالمخصصات بناءً على المرحلة اما الأولى او الثانية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9). أما بالنسبة لمحافظ الافراد فإن الجزء المتعلق بالمخصصات الذي له علاقة بالأدوات المالية المتعثرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) سيتم استبداله بمخصصات المرحلة الثالثة، بينما الجزء غير المتعثر سيتم استبداله بمخصصات اما المرحلة الاولى او المرحلة الثانية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

### العوامل الأساسية المؤثرة على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

ان العوامل التالية هي عرضة لدرجة كبيرة من الاجتهاد والتي سيكون لها تأثير كبير على احتساب وحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- 1- تحديد وقت حصول زيادة في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية.
- 2- قياس الخسارة الائتمانية لمدة 12 شهرا ومدى عمر الأدوات المالية.
- 3- استخدام المعلومات المستقبلية باستخدام عدد من السيناريوهات المتوقعة.
- 4- جودة الضمانات.

بالإضافة، فإن المبالغ الأولية المذكورة أعلاه قد تتغير نتيجة العوامل التالية:

- إن برنامج الاحتساب الآلي وأنظمة الضبط الداخلية المرتبطة به لم يتم تفعيلها وتشغيلها لفترة طويلة من الزمن.
- إن البنك لم ينتهي بعد من تطبيق واختبار وتقييم أنظمة تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بمعيار رقم 9 بما في ذلك سياسات الحوكمة التابعة له.
- إن الفرضيات والاجتهادات والسياسات المحاسبية المستخدمة خاضعة للتقديرات والتعديلات الصادرة عن الجهات الرقابية.

### معيار التقارير المالية الدولي رقم (15) اليرادات من العقود مع العملاء

يبين معيار رقم (15) المعالجة المحاسبية لكل انواع اليرادات الناشئة من العقود مع العملاء، وينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت التي تدخل في عقود لتوريد الخدمات والبضائع للعملاء باستثناء العقود الخاضعة لمعايير اخرى مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) اليجارات.

يحل هذا المعيار بدلاً من المعايير والتفسيرات التالية:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) عقود الانشاء
- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) اليراد
- تفسير لجنة معايير التقارير (13) برامج ولاء العملاء
- تفسير لجنة معايير التقارير (15) اتفاقيات انشاء العقارات
- تفسير لجنة معايير التقارير (18) عمليات نقل الاصول من العملاء
- التفسير (31) اليراد - عمليات المقايضة التي تنطوي على خدمات اعلانية.

يجب تطبيق المعيار للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر.

## تعديلات على معيار التقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي (28): بيع أو تحويل الموجودات بين المستثمر وشركته الحليفة أو مشاريعه المشتركة

تركز التعديلات على التناقض بين معيار التقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي (28) فيما يتعلق بفقدان السيطرة على الشركة التابعة والنتيجة عن عملية بيع أو تحويل الاستثمار في الشركة التابعة إلى شركة حليفة أو مشاريع مشتركة. توضح التعديلات أنه يتم الاعتراف بكامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي ينطبق عليها تعريف المنشأة - وفقاً لمعيار التقارير الدولية (3) - بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة. في حين يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي لا ينطبق عليها تعريف المنشأة بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة إلى مدى حصة المستثمر في الشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة.

## تعديلات على معيار التقارير المالية رقم (2) - تصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية رقم (2) - الدفع على أساس الأسهم - بحيث تشمل هذه التعديلات ثلاثة أمور رئيسية: تأثير شروط الاستحقاق على قياس المعاملة الدفع على أساس الأسهم مقابل النقد، وتصنيف معاملة الدفع على أساس الأسهم مع خيار التسوية مقابل التزامات الضريبة ومحاسبة التعديلات على أحكام وشروط معاملة الدفع على أساس الأسهم التي تغير تصنيفها من معاملة دفع على أساس الأسهم مقابل النقد إلى معاملة دفع على أساس الأسهم مقابل أدوات حقوق الملكية.

يجب تطبيق هذه التعديلات بشكل مستقبلي للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر.

## معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) عقود الياجار

قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) "عقود الياجار" خلال كانون الثاني 2016 الذي يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود الياجار.

متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم (16) مشابه بشكل جوهري للمتطلبات المحاسبية للمؤجر في معيار المحاسبة الدولي رقم (17). وفقاً لذلك، المؤجر يستمر في تصنيف عقود الياجار على أنها عقود ايجار تشغيلية أو عقود ايجار تمويلية، بحيث يقوم بمعالجة هذان النوعان من العقود بشكل مختلف.

يتطلب معيار أعداد التقارير المالية الدولية رقم (16) من المستأجر ان يقوم بالاعتراف بالأصول والالتزامات لجميع عقود الياجار التي تزيد مدتها عن 12 شهر، إلا إذا كان الاصل ذو قيمة منخفضة ويتطلب من المستأجر الاعتراف بحقه في استخدام الاصل والمتمثل في الاعتراف بالأصل المستأجر والالتزام الناتج المتمثل بدفعات الياجار.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من 1 كانون الثاني 2019، مع السماح بالتطبيق المبكر.

## معيار التقارير المالية الدولي رقم (17) عقود التأمين

يقدم المعيار نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة بعقود التأمين. ويحل هذا المعيار محل معيار التقارير المالية الدولية (4) - عقود التأمين. ينطبق المعيار على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. ان الإطار العام للمعيار يتضمن استخدام طريقة الرسوم المتغيرة وطريقة توزيع الأقساط.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من 1 كانون الثاني 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر.

## تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40) - تحويلات الاستثمارات العقارية

توضح هذه التعديلات متى يجب على البنك تحويل (إعادة تصنيف) العقارات بما فيها العقارات تحت التنفيذ أو التطوير إلى أو من بند الاستثمارات العقارية.

تنص التعديلات ان التغيير في استخدام العقار يحدث عند توفر متطلبات تعريف الاستثمارات العقارية (او في حال لم تعد متطلبات التعريف متوفرة) ويكون هناك دليل على التغيير في الاستخدام. إن مجرد التغيير في نية الإدارة لاستخدام العقار لا يمثل دليل على التغيير في الاستخدام.

يتم تطبيق هذه التعديلات بشكل مستقبلي للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر لهذه التعديلات مع ضرورة الإفصاح عنه.

## تعديلات على معيار التقارير المالية رقم (4) - تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9) "الادوات المالية" مع معيار التقارير المالية رقم (4) "عقود التأمين"

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيلول 2016 بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية رقم (4) لمعالجة الأمور التي قد تنتج من اختلاف تاريخ تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9) ومعيار التقارير المالية الجديد لعقود التأمين رقم (17).

تقدم التعديلات خيارين بديلين للمنشآت التي تصدر عقود خاضعة لمعيار التقارير المالية رقم (4): استثناء مؤقت من تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9) للسنوات التي تبدأ قبل 1 كانون الثاني 2021 كحد أقصى، أو السماح للمنشأة التي تطبق معيار التقارير المالية رقم (9) بإعادة تصنيف الربح أو الخسارة الناتجة عن هذه الموجودات المالية خلال الفترة من الأرباح والخسائر الى الدخل الشامل كما لو أن المنشأة طبقت معيار المحاسبة الدولي رقم (39) على هذه الموجودات المالية.

## تفسير رقم (22) - لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية - المعاملات بالعملة الأجنبية والدفعات المقدمة

يوضح هذا التفسير أنه عند تحديد سعر الصرف السائد الذي سيستخدم عند الاعتراف الاولي المتعلق بأصل أو مصروف أو دخل (أو جزء منه) أو عند إلغاء الاعتراف بأصل أو التزام غير نقدي متعلق بدفعات مقدمة، فإن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تقوم فيه المنشأة بالاعتراف الأولي بالأصل أو الالتزام غير النقدي الذي نشأت عنه تلك الدفعات المقدمة.

يمكن للمنشآت تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي أو مستقبلي.

يتم تطبيق هذا التفسير للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر لهذا التفسير مع ضرورة الإفصاح عنه.

## تفسير رقم (23) - لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية - عدم التأكد حول معالجة ضريبة الدخل

يوضح هذا التفسير المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل عند وجود درجة من عدم التأكد فيما يتعلق بالضريبة والتي تأثر على تطبيق معيار المحاسبة الدولي (12). لا ينطبق التفسير على الضرائب والرسوم غير المتضمنة في نطاق معيار المحاسبة الدولي (12) ولا تتضمن متطلبات خاصة للرسوم والغرامات المتعلقة بالمعالجات الضريبة الغير مؤكدة. يجب على المنشأة تحديد ما اذا كان يجب اعتبار كل معالجة ضريبية غير مؤكدة على حدى أو اعتبارها مع معالجات ضريبية أخرى.

يتم تطبيق هذا التفسير للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2019 مع وجود إعفاءات محددة للتطبيق.

## (52) أرقام المقارنة

تم اعادة تصنيف بعض ارقام المقارنة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 لتتناسب مع تصنيف أرقام السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017.

شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة  
في المملكة الأردنية الهاشمية

---

**فروع العاصمة عمان:**

**فرع الشميساني**

شارع عبد الرحيم الواكد - هاتف 5607011 - فاكس 5622573 - ص.ب 35104 - عمان 11180

**فرع جبل عمان**

شارع ابن خلدون - هاتف 5607011 فرعي 8802 - فاكس 4647218 - ص.ب 35104 - عمان

11180

**فرع دابوق**

شارع جمعة الشبلي - هاتف 5607011 فرعي 8826 - فاكس 5413086 - ص.ب 35104 - عمان

11180

**فرع الجاردنز**

شارع وصفي التل / مجمع البركة التجاري - هاتف 5607011 فرعي 8805 - فاكس 5539039 -

ص.ب 35104 - عمان 11180

**فرع الصويفية**

شارع علي نصوح الطاهر / مجمع عادل حجرات - هاتف 5607011 فرعي 8806 - فاكس 5818516 -

ص.ب 850222 - عمان 11185

**فرع شارع مكة**

شارع مكة / مجمع نسيم الدادا - هاتف 5607011 فرعي 8817 - فاكس 5512603 - ص.ب 35104 -

عمان 11180

**فرع الجبيهة**

شارع ياجوز / اشارة المنهل - هاتف 5607011 فرعي 8819 - فاكس 5340790 - ص.ب 35104 -

عمان 11180

**فرع سيتي مول**

سيتي مول / شارع الملك عبدالله الثاني - هاتف 5607011 فرعي 8821 - فاكس 5824573 -

ص.ب 35104 - عمان 11180

### فرع ضاحية الياسمين

شارع البادية/ مجمع اسماء - هاتف 5607011 فرعي 8820 - فاكس 4201637 - ص.ب 35104 -

عمان 11180

### فرع مرج الحمام

مجمع النهار التجاري/ دوار الدلة - هاتف 5607011 فرعي 8824 - فاكس 5731993 - ص.ب

11180 عمان - 35104

### فرع وسط البلد

شارع الرضا - هاتف 5607011 فرعي 8803 - فاكس 4639669 - ص.ب 477 - عمان 11180

### فرع الوحدات

شارع عباد بن بشر/ مجمع ابو عبدو التجاري - هاتف 5607011 فرعي 8804 - فاكس 4752831 -

ص.ب 52112 - عمان 11180

### فرع ماركا الشمالية

شارع الملك عبدالله الاول/ دوار الطيارة - هاتف 5607011 فرعي 8807 - فاكس 4874231 -

ص.ب 35104 - عمان 11180

### فرع تاج مول

تاج مول/ شارع سعد عبد شموط- هاتف 5607011 فرعي 8839 - فاكس 5930574 - ص.ب

11180 عمان - 35104

### فرع عبدون

شارع سلمان القضاة/ مقابل Crumz - هاتف 5607011 فرعي 8830 فاكس 5929367- ص.ب

11180 عمان - 35104

### فرع عبدون الشمالي

شارع علي سيدو الكردي/ مجمع الفايز التجاري- هاتف 5607011 فرعي 8838 - فاكس 5926753-

ص.ب 35104 - عمان 11180

### فرع ام اذينة

شارع سماترا/ مجمع كرم امسيح - هاتف 5607011 فرعي 8835 - فاكس 5516783 -

ص.ب 35104 - عمان 11180

### فرع جو بارك

شارع اللاميرة تغريد/ الصويفية - هاتف 5607011 فرعي 8808 - فاكس 5811132 - ص.ب

11180 عمان - 35104

### فرع جبل الحسين

شارع جمال الدين الافغاني/ مقابل سي تاون - هاتف 5607011 فرعي 8841 - فاكس

4635703 - ص.ب 35104 - عمان 11180

### فرع الرينبو

جبل عمان/ شارع الرينبو - هاتف 5607011 فرعي 8843 - فاكس 4639648 - ص.ب

11180 عمان - 35104

### فرع البيادر

شارع جمال قيتوقة/ مجمع الالاماني - هاتف 5607011 فرعي 8840 - فاكس 5819406 -

ص.ب 35104 - عمان 11180

### فرع الرابية

شارع صقليه - هاتف 5607011 فرعي 8842 - فاكس 5516857 - ص.ب 35104 - عمان

11180

### فرع خلدا

شارع نمر الحمود/ مجمع ابناء المرحوم نقولا جريسات - هاتف 5607011 فرعي 8847 - فاكس

5546185 - ص.ب 35104 - عمان 11180

### فرع سحاب

المدينة الصناعية/ سحاب - هاتف 5607011 فرعي 8850 - فاكس 4024145 - ص.ب 35104 -

عمان 11180

### فرع طبربور

شارع ثمانية بن اليماني/ بالقرب من كارفور - هاتف 5607011 فرعي 8849 - فاكس 5062837 -

ص.ب 35104 - عمان 11180

### فرع الهاشمي الشمالي

شارع البطحاء/ بالقرب من مخابز تفاحة - هاتف 5607011 فرعي 8832 - فاكس 5051842 - ص.ب

11180 عمان - 35104

### فرع ضاحية الرشيد

شارع عاكف الفايز/ بالقرب من سكن أميمة - هاتف 5607011 فرعي 8864 - فاكس 5160980 -  
ص.ب 35104 - عمان 11180

### فرع فرع صويلح

شارع الاميرة راية بنت الحسين/ مجمع المجدلاني - هاتف 5607011 فرعي 8881 - فاكس  
5356193 - ص.ب 35104 - عمان 11180

### فرع العبدلي مول

مشروع العبدلي الجديد/ العبدلي مول - هاتف 5607011 فرعي 8884 - فاكس 5666149 - ص.ب  
35104 - عمان 11180

### فرع المقابلين

شارع الصخرة المشرفة / مجمع مدانات - هاتف 5607011 فرعي 8885 - فاكس 4386982 -  
ص.ب 35104 - عمان 11180

### فرع هاي وي مول

هاي وي مول - اوتستراد الزرقاء - هاتف 50607011 فرعي 8886 - فاكس 4891632 - ص ب  
35104 عمان 11180

### فروع المحافظات الاخرى:

#### فرع مادبا

شارع اليرموك - هاتف 5607011 فرعي 8825 - فاكس 53242296 - ص.ب 35104 - عمان  
11180

#### فرع الزرقاء

شارع السعادة - هاتف 5607011 فرعي 8809 - فاكس 053935808 - ص.ب 150771 - الزرقاء  
13115

#### فرع الزرقاء الجديدة

شارع مكة المكرمة/ مجمع الكردي بلازا - هاتف 5607011 فرعي 8827 - فاكس 053861494 -  
ص.ب 150771 - الزرقاء 13115

### فرع الرمثا

شارع نصر الطلاق - هاتف 5607011 فرعي 8811 - فاكس 027382497 - ص.ب 583 - اربد  
21410

### فرع اربد

شارع الحصن - هاتف 5607011 فرعي 8810 - فاكس 027270197 - ص.ب 216 - اربد 21110

### فرع الحصن

شارع الملك طلال - هاتف 5607011 فرعي 8813 - فاكس 02 7010906 - ص.ب 472 - اربد  
21510

### فرع العقبة

شارع السعادة - هاتف 032016700 - فاكس 032016701 - ص.ب 1702 - العقبة 77110

### فرع ماحص

شارع البلدية/ مبنى حسين الشيباب - هاتف 5607011 فرعي 8846 - فاكس 4720680 - ص.ب  
35104 - عمان 11180

### فرع مجمع عمان/ اربد

شارع مجمع عمان الجديد/ مبنى الصيداوي - هاتف 5607011 فرعي 8822 - فاكس 027258949 -  
ص.ب 216 - اربد 21110

### فرع المفرق

شارع جرش/ مقابل شركة خيرات الشمال - هاتف 5607011 فرعي 8860 - فاكس 026230595 -  
ص.ب 216 - اربد 21110

### فرع السلط

السلط - مدخل مدينة السلط / مجمع دبابنة - هاتف 5607011 فرعي 8877 - فاكس 053532799  
- ص ب 35104 عمان 11180 الاردن

### فرع الكرك

الكرك - مدخل محافظة الكرك - منطقة الثنية/ مجمع مدانات - هاتف 5607011 فرعي 8890 -  
فاكس 032386855 - ص ب 35104 عمان 11180 الاردن

### فرع اربد - شارع جامعة اليرموك

اربد - شارع جامعة اليرموك مقابل بوابة كلية الاقتصاد/ مجمع نمير بدر - هاتف 5607011 فرعي  
8893 - فاكس 027241790 - ص ب 35104 عمان 11180 الاردن

## وحدة الصرافة:

### وحدة الصرافة المركزية – الشميساني/عمان

شارع عبد الرحيم الواكد - هاتف 5607011 - فاكس 5666149 - ص.ب 35104 - عمان 11180

## البوندد:

### مستودعات البوندد

مدينة عمان الصناعية - سحب - هاتف 5607011 فرعي 8816 - فاكس 4023474 - ص.ب

11180 عمان - 35104

## الشركات التابعة:

### شركة الاتحاد للوساطة المالية

مجمع بنك الاسكان/ عمان - هاتف 5675558 - فاكس 5606996 - ص.ب 35104 - عمان 11180

### شركة الإتحاد للتأجير التمويلي

شارع مكة/ مجمع الغيث - هاتف 5607011 فرعي 8880 - فاكس 5824061 - ص.ب 35104 -

عمان 11180

### شركة الإتحاد الاسلامي للاستثمار

شارع عبد الرحيم الواكد - هاتف 5607011 - فاكس 5622573 - ص.ب 35104 - عمان 11180

## شبكة الصرافات الآلية الخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية

### العاصمة عمان:

- 1- مكة مول - شارع مكة.
- 2- تاج مول - شارع سعد عبد شموط.
- 3- كوزمو مول - الدوار السابع.
- 4- مستشفى الخالدي - شارع ابن خلدون.
- 5- فارمسي ون - صويلح شارع المدينة الطبية.
- 6- فارمسي ون - وادي صقرة مقابل محطة توتال للمحروقات.
- 7- مستشفى العيون التخصصي - شارع المدينة المنورة.
- 8- مستشفى ابن الهيثم - شارع المدينة المنورة.
- 9- ركن التسوق مول - ابو نصير بالقرب من السوق الشعبي.
- 10- سرايا مول - ضاحية الامير حسن.
- 11- كلية القدس - مرج الحمام شارع المطار.
- 12- جوار سوبر ستور - عبدون بالقرب من مطعم الأسرة.
- 13- سيفوي - الشميساني.
- 14- سيفوي - شفا بدران.
- 15- سيفوي - الجامعة الاردنية.
- 16- كارفور - الشميساني.
- 17- كارفور - المختار مول شارع الجامعة الاردنية.
- 18- كارفور - شارع المدينة المنورة.
- 19- كارفور - ابو علندا.
- 20- محطة جلف للمحروقات - شارع الجامعة الاردنية.
- 21- محطة جلف للمحروقات - شارع المدينة الطبية.
- 22- محطة جلف للمحروقات - القسطل شارع المطار.
- 23- محطة جلف للمحروقات - شارع ترخيص ماركا.
- 24- محطة جلف للمحروقات - خلدا.

- 25 جامعة العلوم التطبيقية - شفا بدران.
- 26 جاليريا مول - الصويفية.
- 27 مجمع الملك حسين للاعمال شارع المدينة الطبية.
- 28 امسيح للمجوهرات - ام اذينة.
- 29 مستشفى فرح - شارع الخالدي.
- 30 شركة نقل - عبدون.
- 31 الاستقلال مول - شارع الاستقلال.
- 32 غريس مول - ضاحية الرشيد.
- 33 شركة الثقة - ترخيص ماركا.
- 34 جامعة الاسراء - طريق المطار.
- 35 محطة المناصير - الظهير طريق المطار.
- 36 ناعور - مجمع جمال عميره واخوانه.

### **المحافظات الاخرى:-**

- 1- محطة توتال للمحروقات - الفحيص.
- 2- اربد سيتي سنتر - اربد.
- 3- اربد مول - اربد.
- 4- محطة الدجاني للمحروقات - اربد.
- 5- شركة كهرباء العقبة - العقبة.
- 6- الجامعة الامريكية - مادبا.
- 7- محطة Go للمحروقات - الجيزة.
- 8- محطة محروقات الذينات - اربد.